جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

واقع وآفاق التعاون الروسي–الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
سهام بوخامة

إشراف الأستاذة:
أ.د. وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
سميرة شرايطية	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 8 ماي 1845 قالمة	رئيسا
وداد غزلاني	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي 1845 قالمة	مشرفا ومقررا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 8 ماي 1845 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

واقع وآفاق التعاون الروسي–الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
سهام بوخامة

إشراف الأستاذة:
أ.د. وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
سميرة شرايطية	أستاذ محاضر–أ–	جامعة 8 ماي 1845 قالمة	رئيسا
وداد غزلاني	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي 1845 قالمة	مشرفا ومقررا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر–أ–	جامعة 8 ماي 1845 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾

[البقرة: 151]

شكر وتقدير

أولا أحمد الله تعالى الذي وفقني على إتمام هذا العمل وأرجوا أن ينفعني وينفع غيري.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل وكل التقدير إلى الأستاذة الفاضلة وداد غزلاني على مجهوداتها ومساعدتها لي، وحسن إشرافها على هذا العمل بتوجيهاتها القيمة ونصائحها الرشيدة.

وبكل عبارات الاحترام والتقدير، أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة وكل موظفي الإدارة.

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

الاهــداء

إلى والداي الكريمين، أطال الله في عمرهما

إلى زوجي وعائلته الكريمة، حفظهم الله

إلى إخوتي وأخواتي، رعاهم الله

إلى براعم العائلة: سيرين، آمنة، كوثر، ريم، لينة، عبد الرحمان، يانيس عبدالمؤمن، رائد، محمد نزار، محمد الأمين، مريم، حفظهم الله وجعلهم ذخرا لوالديهم في الدنيا والأخرة.

إلى فاتح (مسعود).

إلى عبلة ووصال

إلى تقوى وتقي الدين

إلى بشرى وأم فهد

إلى كل زملائي بقسم العلوم السياسية، وأخص بالذكر أمنة وزهية.

إلى كل الأهل والأصدقاء.

إلى كل من يتمنى لي الخير ويحب لي النجاح.

إلى كل هؤلاء أهدي هذه البذرة الطيبة

سهـام

ملخص:

كان لانهيار الاتحاد السوفياتي تأثير كبير على التواجد الروسي في إفريقيا بفعل الصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية لروسيا. لكن منذ مطلع عام 2000 وتولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا، بدأت بوادر العودة القوية للاهتمام الروسي بالقارة الإفريقية على غرار القوى الدولية الأخرى في إطار التنافس الدولي على القارة الإفريقية. وفي ظل الضغوطات والعقوبات الغربية لروسيا بسبب حربها على أوكرانيا في فيفري 2022، والحصار الاقتصادي الذي فرضه التحالف الغربي ضدها، عززت روسيا من تواجدها في القارة باعتبار أن إفريقيا فرصة جيدة للاستثمار، كما عملت على تقديم العديد من الامتيازات لدول القارة من أجل خلق كتلة تمكنها من مواجهة الغرب وتغيير النظام الدولي في ظل رؤية مشتركة إلى نظام متعدد الأقطاب. واتجهت موسكو لتعزيز شراكتها مع إفريقيا، من خلال التعاون الاقتصادي والعسكري والثقافي والإنساني، من أجل تحقيق المصلحة للجميع حسب ما أعلن بوتين في القمة الروسية الإفريقية الثانية في سان بطرسبورغ التي تضمنت خطة عمل شاملة بين الجانبين حتى آفاق عام 2026.

الكلمات المفتاحية:

التعاون/ روسيا/ إفريقيا/ قمة سان بطرسبورغ/ آفاق

Summary:
The collapse of the Soviet Union had a major Impact on the Russian presence in Africa due to Russia's internal and external difficulties and problems. However, since the beginning of the year 2000 and Vladimir Putin have been signs of a strong return to Russian interest in the Africa continent. Similar to other international powers. Within the framework of international competition over the African continent. In light of Western pressure and sanction on Russia due to its war on Ukraine in February 2022 and the economic blockade Imposed by the Western coalition against it Russia strengthened its presence on the continent. Considering that Africa is a good opportunity for investment, It also worked to provide many concessions to the countries of the continent in order to create a bloc that would enable them to confront the west and change the international system in light of a common vision for a multipolar system. Moscow moved to strengthen its partnership with Africa. Through economic, military. Cultural and humanitarian cooperation, in order to achieve the interest of all, according to what Putin announced at the second Russia-Africa summit in St. Petersburg. Which included a comprehensive plan of action between the two sides to the horizons of 2026.
Key words:
Cooperation\ Russia\ Africa\ St. Petersburg Summit\horizons

خطة الدراسة:

مقدمـة

الفصل الأول: ماهية التعاون الدولي والخلفية التاريخية للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي ومجالاته

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي

المطلب الثاني: نشأة وتطور الظاهرة التعاونية

المطلب الثالث: مجالات التعاون الدولي ومستوياته

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتعاون الدولي

المطلب الأول: التعاون عند الواقعيين الجدد

المطلب الأول: التعاون عند الليبراليين الجدد

المطلب الثاني: التعاون عند البنائيين

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية–الإفريقية

المطلب الأول: صراع القطبية والدعم السوفياتي لإفريقيا

المطلب الأول: تراجع الدور الروسي في إفريقيا

المطلب الثاني: إعادة التموقع الروسي في افريقيا

الفصل الثاني: خلفيات ودوافع التوجه الروسي لإفريقيا

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لقارة إفريقيا

المطلب الأول: الأهمية الحضارية لقارة افريقيا

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لقارة افريقيا

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لقارة إفريقيا

المبحث الثاني: التنافس الدولي على القارة الإفريقية

المطلب الأول: النفوذ الأمريكي الغربي في إفريقيا

المطلب الثاني: النفزذ الصيني في إفريقيا

المطلب الثالث: التواجد الروسي في إفريقيا

المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية: الخلفيات والأبعاد

المطلب الأول: خلفيات وأسباب الحرب الروسية–الأوكرانية

المطلب الثاني: العقوبات الغربية ضد روسيا

المطلب الثالث: تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على إفريقيا

الفصل الثالث: التعاون الروسي الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ

المبحث الأول: حيثيات انعقاد القمة ودوافعها

المطلب الأول: خلفيات انعقاد القمة

المطلب الثاني: ظروف انعقادها

المطلب الثالث: الدوافع المتبادلة لعقد القمة

المبحث الثاني: مخرجات القمة

المطلب الأول: التعاون في المجال الاقتصادي

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي والأمني

المطلب الثالث: التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي

المبحث الثالث: مآلات التعاون على ضوء القمة

المطلب الأول: الفرص

المطلب الثاني: التحديات

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

يرجع تاريخ العلاقات الروسية الافريقية الى امتدادات تاريخية عريقة وانتعشت العلاقات الرسمية بينهما خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاتحاد السوفياتي أكبر داعم للدول الافريقية المستقلة حديثا، ولحركات التحرر الرافضة للاستعمار، وعمل على تقديم الدعم للمؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشعبي لجنوب افريقيا والحركة الشعبية لتحرير انغولا وغيرها.

إن ما يميز علاقة روسيا بإفريقيا هو مبدأ التنافس والتجاذب بين القوى الكبرى على مجموعة من المناطق الإقليمية، فهي لا تعتبر الدول الافريقية المتعاونة معها كحلفاء ثانويين، بل هم يشكلون جبهات للتصدي والمواجهة ضد النظام الرأسمالي.

ولطالما شكل الموقع الاستراتيجي لإفريقيا، منطقة تجاذب لمختلف القوى الكبرى، منذ فترة الحرب الباردة، حيث شهدت صراعا حقيقيا بين القوتين العظمتين آنذاك (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي) اللتين حاولتا توجيه صراعهما الأيديولوجي في القارة، وذلك عن طريق التحكم فيها بسبب الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به.

ويعد موقع القارة الافريقية في العالم الأهم على الصعيد الجيوبوليتيكي لكونها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، كما تتميز القارة بوفرة ثرواتها وتنوعها وتعد إحدى أغنى بقاع العالم من حيث الموارد الطبيعية والمعدنية والمواد الخام المهمة في الصناعات الاستراتيجية وخاصة النووية بالنسبة للدول الكبرى، مما جعلها محل أطماع الدول الكبرى وساحة لصراع النفوذ والطموحات الاستراتيجية بين القوى الكبرى.

بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، ورثت روسيا تركة اقتصادية ثقيلة. إذ كان اقتصادها يعاني من حالات تدهور عديدة بسبب تفاقم ديونها. ومع تأزم الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، انعكس ذلك على تراجع الدور الروسي، حيث انشغلت روسيا بمشاكلها الداخلية وتخلت عن دورها في العديد من القضايا الدولية، لتنهض مجددا وتعمل على استعادة دورها السابق اقتصاديا ودوليا وعودتها إلى الساحة العالمية كقوة كبرى.

إن السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، قد تحولت بشكل ملحوظ من التركيز العسكري والسياسي، إلى التركيز الجيواقتصادي. ولقد أكد بوتين أن روسيا المعاصرة التي تسلمت تركة الاتحاد السوفييتي، لا تقبل أن تكون فاعلا هامشيا على المسرح الدولي ولن تسمح بأن تنفرد الولايات

المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي وتملي أوامرها على الجميع، لذلك سعت روسيا بعد ان تعافت نسبيا من الناحية الاقتصادية إلى خلق قطب منافس للقطب الغربي الأطلسي.

ومع رغبة أوكرانيا في الانضمام إلى كل من الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وهو ما اعتبرته روسيا تهديدا لها. لأنه وفقا للعقيدة العسكرية لبوتين، لا يجب لحلف شمال الأطلسي التواجد على حدوده، كان اللجوء إلى الخيار العسكري هو الحل، فقامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية.

وإزاء العزلة التي سعت دول غربية لفرضها على الرئيس الروسي منذ بدء الحرب في أوكرانيا في فيفري 2022، بقيت خطوط التواصل مفتوحة بين موسكو وأطراف عدة مثل بكين وطهران، وعززت روسيا خلال الأعوام الماضية حضورها في إفريقيا عبر صادرات الحبوب، وصفقات التسليح، والتعاون في مجال الطاقة.

وتحاول روسيا تقديم مسارا بديلا للأفارقة في مواجهة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية للحد من المشروطيات السياسية والاقتصادية التي تعتبر ركيزة في علاقات الغرب مع افريقيا. هذه الأخيرة التي باتت تشمئز من هذه السياسة وبدأت تبحث عن بديل دولي جديد، وهو ما تعمل عليه موسكو عبر توسيع الارتباطات الاقتصادية في افريقيا وتعزيز الفرص الاقتصادية في القطاعات الأساسية خاصة في قطاع الطاقة، كما تستخدم الشركات العسكرية الخاصة بشكل متزايد لنشر النفوذ الجيوسياسي وتوسيع بصمتها العسكرية والاستخباراتية في افريقيا.

ضمن هذا المسعى انعقدت يومي 27 و28 جويلية 2023 القمة الروسية الافريقية في سان بطرسبورغ الروسية لتعزيز الشراكة بمشاركة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وعدد من القادة الأفارقة، حيث صرح بوتين بأن روسيا تعتزم تطوير تعاون بلاده مع إفريقيا، لتحفيز التجارة والاستثمار، والعمل على حل المشاكل التي تواجهها افريقيا كمكافحة الفقر وضمان الأمن الغذائي ومواجهة التغير المناخي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها، من حيث أنها تعالج إحدى أهم المسائل في حقل العلاقات الدولية، وعموما يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأهمية عملية:

أولا: الأهمية العلمية: تكتسي دراسة التعاون الدولي أهمية بالغة في حقل العلاقات الدولية، نظرا لما يحققه من مزايا مشتركة بين الدول مما يعزز الأمن والسلم الدوليين، ويساهم في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ثانيا: الأهمية العملية: تتجلى أهمية الدراسة في فهم التعاون الدولي ومعرفة أبعاده لاسيما التعاون الروسي–الافريقي وكذا آفاقه ومآلاته المستقبلية، والوقوف على الأسباب والدوافع الحقيقية الموجهة لهذا التعاون وفي هذه الحقبة بالذات.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أولا: أسباب موضوعية:

–إن هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة لفهم وتحليل وتفسير واقع التعاون الروسي الافريقي واستشراف آفاقه على ضوء قمة سان بطرسبورغ.

– يندرج هذا الموضوع ضمن التخصص العلمي وهو الدراسات الاستراتيجية والأمنية.

ثانيا: أسباب ذاتية:

–الرغبة في زيادة الحصيلة المعرفية حول موضوع التعاون الروسي–الإفريقي.

–إن التعاون الافريقي مع روسيا يطرح خيارات للقارة الافريقية ومحاولة من الانفلات من قبضة الرأسمالية الغربية، وبحكم أنني أنتمي إلى دولة افريقية اعتبر أن هذا قد يسهم في تحقيق الاستقلالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع التعاون الروسي–الافريقي وما طرحته القمة المنعقدة بهذا الشأن –قمة سان بطرسبورغ–والوقوف على ظروف انعقادها ومعرفة إن كانت نقطة تحول في مجال التعاون بين الطرفين أم أنها مجرد خطوة تخطوها روسيا ضمن استراتيجية التنافس بين القوى الكبرى على القارة السمراء.

أبعاد الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الأبعاد التالية:

أولا: البعد المكاني:

يتمثل في الإطار الجغرافي الذي تجري فيه الدراسة، وبالنسبة لموضوع دراستنا، يشكل الإطار المكاني للتعاون الدولي دولة روسيا الاتحادية من جهة ودول القارة الافريقية ككتلة واحدة من جهة أخرى.

ثانيا: البعد الزماني:

تعتمد دراسة التعاون الروسي الافريقي من خلال بحثنا هذا على مجال زمني للدراسة يبدأ من تاريخ انعقاد قمة سان بطرسبورغ أي جويلية 2023 إلى يومنا هذا. ولكن فهم هذا الواقع واستشرافه، يحتم علينا التعريج على ماضي هذه العلاقات.

ثالثا: البعد المعرفي:

ينتمي هذا الموضوع، والمتعلق بالتعاون الدولي، إلى حقل العلاقات الدولية، وتحديدا يدخل في إطار الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كما يدخل أيضا في نطاق الدراسات التعاونية.

الإشكالية:

في ظل التنافس الدولي على القارة الإفريقية، وما تطرحه الحرب الروسية–الأوكرانية من تداعيات على الساحة الدولية، والعقوبات الغربية ضد روسيا، يثار التساؤل المحوري التالي:

ما القيم المضافة للتعاون الروسي الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ؟

ويرتبط هذا السؤال المحوري بمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1–ما مجالات التنسيق المتاحة بين الطرفين أي بين روسيا وافريقيا؟

2–ما الذي تطرحه هذه القمة وفي هذا الظرف بالذات من خصوصية في مجال إذكاء التعاون الروسي الافريقي؟

3–ما هي إمكانات التحقق والتحديات لتحقيق وتكريس هذا التعاون؟

الفرضيات:

1–أعطت الحرب الروسية–الأوكرانية دفعا قويا نحو تعزيز التعاون الاستراتيجي بين روسيا وإفريقيا.

2– نجاح التعاون الروسي–الافريقي يبقى رهين المواقف الغربية من علاقاتها بالدول الافريقية خصوصا.

مناهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج هي:

–المنهج الوصفي: لوصف المفاهيم الأساسية والأطر النظرية الخاصة بموضوع الدراسة والعلاقة فيما بينها.

–المنهج التحليلي: لتحليل الظاهرة المدروسة وتفكيك المتشابك فيها، ومحاولة إيجاد إجابة للإشكالية المطروحة.

–المنهج التاريخي: لدراسة تاريخ التعاون الروسي–الافريقي والتطرق إلى التحولات الدولية وآثارها المختلفة في مختلف المحطات التاريخية.

-المنهج الإحصائي: الاستدلال بالإحصائيات والنسب لتقدير الموارد والإمكانات المتاحة وكذا حجم الإعانات والتبادلات.

الإطار النظري للدراسة:

قمنا من خلال دراستنا بتسليط الضوء على النظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية الجديدة وكذا البنائية لغرض معرفة مدى قدرتها على تفسير التعاون الروسي-الافريقي خاصة في ظل النظام الدولي الجديد. وتم اختيار هذه النظريات نظرا لأهميتها وتميز كل واحدة من هذه المدارس بمناقشة مفهوم التعاون الدولي من خلال استخدامها لمتغيرات متنوعة، حيث ركزت المدرسة الواقعية على اعتبار الدولة هي الوحدة الأساسية والوحيدة التي تقوم بالتعاون الدولي، أما المدرسة الليبرالية أكدت على اعتبار الدولة والمؤسسات الدولية هي الوحدات السياسية التي تقوم بالتعاون الدولي، لكنها ركزت في مناقشاتها لمفهوم التعاون الدولي على أهمية المؤسسات الدولية كأساس لاستمرار التعاون الدولي. أما المدرسة البنائية فهي تتفق مع المدرسة الواقعية في كون الدولة هي الأساس في التعاون الدولي غير أنها أضافت لها أهمية متغيرات أخرى مؤثرة في آداء الدولة مثل الهوية والقيم الاجتماعية وغيرها من المتغيرات الأخرى وهي ما حاولنا اختيارها في دراستنا هذه.

صعوبات الدراسة:

- تتعلق صعوبات الدراسة أساسا بندرة الكتب والمراجع العلمية التي تطرقت إلى موضوع الدراسة المتمحور حول قمة سان بطرسبورغ نظرا لحداثته.
- معظم المراجع باللغة الأجنبية، ما يتطلب وقت أكثر للترجمة وترتيب الأفكار.

- صعوبة الحصول على وثائق وإحصائيات رسمية حول الدراسة

الدراسات السابقة:

-دراسة رتيب برد: 'الظاهرة التعاونية: نظرة في أبعادها الإقليمية وغير الإقليمية= وهي عبارة عن مقال نشر بتاريخ 31 مارس 2022 في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، والتي تناولت من خلالها دراسة مفهوم الظاهرة التعاونية، والتأصيل النظري لها، وأبعادها. مركزة على أهميتها، إلا أنها لم تتعرض للصعوبات والمشاكل التي تعيق تحقيق التعاون.

–دراسة شمسان عوض التميمي: "روسيا وافريقيا .. حرب باردة جديدة؟ " وهي عبارة عن ورقة تحليلية، نشرت بتاريخ 12 سبتمبر 2021 في مركز الجزيرة للدراسات، والتي سلط من خلالها الضوء على التعاون الروسي الافريقي وماذا قدمت موسكو لإفريقيا، ووضح دلالات النفوذ الروسي المتنامي في مختلف القارة الافريقية وموقف الدول الغربية من ذلك النفوذ.

–دراسة فارس مظلوم مكي عريم العاني "الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الافريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية"، عبارة عن كتاب نشر سنة 2012، تطرق من خلاله إلى الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية للقرن الافريقي. والتنافس على المنطقة، لكنه لم يتطرق لموضوع التعاون.

–دراسة أحمد إمبابي: "روسيا وإفريقيا.. الرهان المتبادل"، وهي عبارة عن مقال نشر بمجلة السياسة الدولية بتاريخ 30 جويلية 2023، تناول من خلاله موضوع القمة الروسية الإفريقية الثانية، موضحا دلالات توقيتها على الصعيدين، الروسي والإفريقي ومدى فاعليتها. كما تطرق إلى نتائج القمة، وفرص وتحديات التحرك الروسي في إفريقيا.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث كان:

الفصل **الأول:** يتعلق بماهية التعاون الدولي والخلفية التاريخية للدراسة، وذلك من خلال ثلاث مباحث، كان المبحث الأول منها بعنوان مفهوم التعاون الدولي ومجالاته، فيما تعرض المبحث الثاني منه إلى التأصيل النظري للتعاون الدولي، وخصص المبحث الثالث للخلفية التاريخية للعلاقات الروسية–الافريقية.

وبخصوص **الفصل الثاني:** فقد كان بعنوان خلفيات وأبعاد التوجه الروسي لإفريقيا، حيث خصص المبحث الأول للأهمية الجيواستراتيجية لقارة إفريقيا، والمبحث الثاني فقد تطرق للتنافس الدولي على القارة الإفريقية، وعن المبحث الثالث، فقد تناول الحرب الروسية–الأوكرانية: الخلفيات والأبعاد لمعرفة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على التوجه الروسي لإفريقيا.

أما **الفصل الثالث:** فكان بعنوان التعاون الروسي الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ، ويضم ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لدراسة حيثيات انعقاد قمة سان بطرسبورغ من خلال التطرق لخلفيات وظروف انعقادها، وكذا دوافع الطرفين لعقد القمة، بينما عالج المبحث الثاني مخرجات القمة من خلال التطرق لمجالات التعاون على ضوء القمة، أما المبحث الثالث فقد تناول مآلات التعاون على ضوء القمة من فرص وتحديات.

الفصـل الأول

ماهية التعاون الدولي والخلفية التاريخية للدراسة

الفصل الأول: ماهية التعاون الدولي والخلفية التاريخية للدراسة

نشأت العلاقات فيما بين الدول منذ زمن قديم، وبالأخص عندما وجدت هذه الدول نفسها بحاجة ماسة للاتصال فيما بينها لتحقيق مصالحها المتنوعة في شتى المجالات، لذلك فقد تزايد توجه الدول نحو التعاون فيما بينها. وكان للتقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات، دورا كبيرا في تطور هذه الظاهرة، التي شكلت انعطافا كبيرا في الميل نحو التفاهم في حل المشاكل الدولية، وابعاد شبح الحروب، واللجوء إلى الطرق السلمية في حل النزاعات بين الدول. وسنتطرق من خلال هذا الفصل من الدراسة، إلى مفهوم التعاون الدولي، وأهم النظريات المفسرة له، وتاريخ العلاقات الروسية–الافريقية وذلك من خلال ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي ومجالاته.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتعاون الدولي.

لمبحث الثالث: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية–الافريقية.

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي ومجالاته

يعتبر التعاون الدولي مسألة محورية في حقل العلاقات الدولية، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث تعريفه وضبط محتوياته.

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي

ينقسم التعاون الدولي الى قسمين: لغوي، واصطلاحي:

أولا: المفهوم اللغوي للتعاون:

تعاون: (فعل)

تعاون يتعاون، تعاونا، فهو متعاون.

سكان القرية: عاون، أعان، ساعد بعضهم بعضا، آزر.

المائدة (أية رقم 02): "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (قرآن كريم): تآزروا.[1]

[1]– معجم المعاني الجامع، معجم عربي–عربي، اطلع عليه بتاريخ 23 ماي 2024، الساعة 22:14، عبر الرابط: https://www.almaany.com>ar-ar.

ويقال: استعان فلان فلانا، وبه: أي طلب منه العون، وتعاون القوم: أعان بعضهم بعضا، والمعوان: الحسن المعونة للناس أو كثيرها[1].

والتعاون عكس التنافس الذي تكون فيه المنفعة الشخصية هي الدافع.

والتعاون مذهب اقتصادي شعاره الفرد للجماعة والجماعة للفرد، ومظهره تكوين جماعات للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأعضاء والاستغناء عن الوسيط " "[2].

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للتعاون الدولي:

التعاون اصطلاحا هو مشاركة العمل بين طرفين من أشخاص أو مؤسسات، أو بلدان، بهدف إنجاز مهمة أو هدف ما.[3]

وكلمة دولي، مأخوذة من ارتباط هذا التعاون بوحدات سياسية نشأت بعد عقد معاهدة وستفاليا عام 1648م.

ويرى سعد حقي توفيق أن كلمة دولية International قد استخدمت لأول مرة من قبل جرمي بنثام وذلك في أواخر القرن الثامن عشر، بالرغم من أن ما يناظرها في اللغة اللاتينية قد استخدم من قبل ريجارد زوك قبل قرن من ذلك.[4]

والتعاون هو مبدأ وقيمة فطرية وسلوك إنساني، كما أنه فكر وأسلوب وطريقة عمل، يرتكز على الاعتماد على الذات والمساعدة المتبادلة، والعمل سويا، واتحاد الموارد والقدرات بشكل جماعي، وذلك بارتباط مجموعة من الأشخاص، على قدم المساواة، ارتباطا اختياريا لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين ظروف معيشتهم من خلال اتحاد مواردهم وجهودهم وتكافلهم.[5]

---

[1] – مؤسسة الأخلاق والسنن: موقع الدرر السنية: مرجع علمي موثق على منهج أهل السنة والجماعة، المشرف العام، علوي بن عبد القادر الشقاف، اطلع عليه بتاريخ 21 أفريل 2024، الساعة 19:02، عبر الرابط: https://dorar.net>alakhlaq>

[2] – معجم المعاني الجامع، معجم عربي–عربي، مرجع سابق

[3] - - عمر اللحام، "ماهو التعاون"، (2019)، اطلع عليه بتاريخ 21 أفريل 2024، الساعة 18:00 عبر الرابط : https://mawdoo3.com.tramslategoog

[4] – عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (بن عكنون –الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، 23.

[5] – "التعاون الدولي وأهميته'، اطلع عليه بتاريخ 22 أفريل 2024 على الساعة 23:12، عبر الرابط: https://jcc.gov.jo>page>viewpage

وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح بناءا على عدد الأطراف المتعاونة، فعلى المستوى الفردي: هو عبارة عن توزيع الجهد على جميع أفراد المجموعة وتقسيم العمل فيما بينهم، بحيث يشكل كل فرد منهم جزءا هاما وفاعلا من المشروع. أما على مستوى المؤسسات والمنظمات: فيعني اشتراك في التوجهات والاهتمامات يقوم على أساس استغلال الموارد المشتركة للعمل، بغية تحقيق –هدف موحد أو تنمية للمجتمع والمحيط، ويؤدي في النهاية إلى تبادل المنفعة وتفاعلا بين كافة الأطراف، عوضا عن التنافس.[1]"فالتعاون الدولي يتم بين مختلف الدول، بهدف تحقيق مصلحة الدول المتعاونة من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ومواجهة التحديات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية.

التعاون الدولي وبشكل عام، يتم بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية، كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة، ويعد هذا المبدأ من القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها.[2] كما يمكن للتعاون كذلك أن يتم على مستوى الأفراد، بين الدول والمجتمعات والأعراق المختلفة، إضافة الى المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

والتعاون عبارة عن تبادل المساعدة ولا يهدف الى خلق مؤسسات دائمة، اذ أنه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة. فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متعاون.[3] ويقوم التعاون على مبادئ مهمة مثل المساواة بين الدول، واحترام السيادة الوطنية، وحل النزاعات بطرق سلمية، وتبادل المنفعة، والمشاركة الشاملة، والعدل، والتنمية المستدامة. ويتضمن التعاون الدولي إقامة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وانشاء المنظمات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات والمبادئ التوجيهية المشتركة.[4]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الظاهرة التعاونية

بالبحث في أصل وتطور الظاهرة التعاونية، نجد أن مختلف الدراسات تجمع أن مفهوم وسياسة التعاون هي وليدة ظروف تميزت بتصفية الاستعمار القديم، الذي خضعت له معظم الدول والمعروفة

[1]–عامر مصباح، المرجع السابق، 23.

[2] – رتيبة برد، "الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد (01)، المجلد (06)، (2022/03/31)، 724 .

[3] – نفس المرجع.

[4] – التعاون الدولي وأهميته، تاريخ الاطلاع: (2024/04/23)، الساعة 22:14. عبر الرابط: https://www.ammonnews.net

حاليا بالدول النامية. كما أن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، بعد نهاية الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، أدت إلى إعادة ترتيب العلاقات الدولية من جديد، مستخدمة في ذلك التعاون كأحد الأساليب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل معسكر. ونتج عن ذلك حدوث انحرافات عن القيم السامية للتعاون، نظرا لأن تصفية الاستعمار أدى إلى فقدان السيطرة السياسية لدول المركز على دول المحيط، وانجر عنه فقدان الامتيازات والمصالح الاقتصادية والتجارية المرتبطة بنهب خيرات وثروات المستعمرات القديمة. فالتعاون وفقا لهذا المنظور، غالبا ما كان يستند ويحدد من أجل الحفاظ على المواقع الاستراتيجية التقليدية، أين تكون سيطرة شركات دول المركز وتطبيق نفوذها بأساليب جديدة.[1]

إذن؛ فتعاون الدول في ظل هذه الظروف ما هو إلا تكريس استمرار الاستعمار للدول النامية في ثوب جديد، كما أن الحرب الباردة طغى فيها الصراع والتسابق على ضم مراكز النفوذ الإقليمي، وما عرفته من مساومات وتحالفات سياسية وعسكرية، وما خلفه ذلك من ظهور علاقات اقتصادية جديدة. ساهمت مجمل هذه المعطيات في زيادة حجم العلاقات التعاونية بمختلف أشكالها وأهدافها، كما أن التعاون كان ولا يزال يتحدد وفق خيارات استراتيجية.[2]

مع نهاية الحرب الباردة والتوجه نحو الإقليمية وتنامي ظاهرة العولمة، زاد اهتمام الدول بالتعاون، وظهر ذلك جليا من خلال انتشار مشاريع الشراكة والتكامل والاندماج، وازدياد عدد الاتفاقيات الموقعة بين المجموعات الدولية.

المطلب الثالث: مجالات التعاون الدولي ومستوياته

يتم التعاون الدولي من خلال نشاطات المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، كما يتم على مستوى الدول من خلال القطاعين العام والخاص.

إن من أهم وأبرز المستويات المرتبطة بالتعاون سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي نجد:

-**التعاون السياسي:** يقصد به مجالات التعاون بين دول مختلفة، وفي مجالات مختلفة مرتبطة بشكل خاص بالمسائل السياسية.[3]

-**التعاون الاقتصادي:** هو أحد أهم أشكال التعاون، ويعني التعاون على المستوى الاقتصادي، والتجاري، والمالي، قصد تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إجراءات مشتركة ومحددة. ويتضمن التعاون

[1]- رتيبة برد، مرجع سابق. 723.

[2]- نفس المرجع، 724.

[3]- نفس المرجع.

الاقتصادي توقيع الاتفاقيات من أجل رفع مستوى التبادل التجاري بين الدول، أو الحصول على القروض، الهبات، والدفعات المالية. إضافة الى تحرير التجارة ورفع الحواجز الجمركية، وتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال مكافحة التهريب والجريمة الاقتصادية.[1]

-**التعاون العسكري:** يعكس أشكال التعاون على مستوى القوات المسلحة للدول وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات من أجل تحديث معدات الجيوش، وتزويدها بالأسلحة، أو توحيد الجهود من أجل تطوير التكنولوجيا العسكرية. إضافة الى القيام بالمناورات العسكرية والانضمام للأحلاف والإنتاج المشترك للعتاد العسكري.[2]

-**التعاون الثقافي:** يعد البعد الثقافي والتعليمي، أحد أهم أوجه التعاون بين الدول. إذ يساعد كثيرا على تقريب وجهات النظر، وخلق علاقات طيبة بين الشعوب.[3] وتظهر أهميته خاصة مع بروز مفهوم القوة الناعمة والقوة الذكية.

-**التعاون البيئي:** تعتبر قضية البيئة، موضوع إنساني يهم البشرية جمعاء. وثبت علميا أن لا طاقة لدولة واحدة بمفردها مهما كانت قدرتها وامكانياتها على مواجهة مشاكل البيئة. لذا فإن التعاون الدولي أمرا لا مفر منه، لأنه الحل الوحيد لمشاكل البيئة التي لا تقف الحدود السياسية أو الجغرافية أمام تأثيراتها السلبية.[4]

-**التعاون في المجال الصحي:** نظرا لتزايد حجم العلاقات والتبادلات في عصر العولمة، مع تراجع الحدود وفتح المجال لحرية تنقل الافراد والسلع، ودخول المجتمع الدولي في مرحلة جديدة من التفاعلات تتسم بالاعتماد المتبادل، حيث ظهرت مشكلات الصحة العالمية التي تعبر الحدود على نحو لا يخضع لسيطرة الحكومات، مما يستوجب ضرورة تظافر الجهود الدولية لوضع الحلول المناسبة لها، والإسراع في احتواء مخاطرها وتقويض تفشيها.[5]

---

[1] – نفس المرجع، 724-725.

[2] – نفس المرجع، 725.

[3] – السيد فتحي موسى محمد، 'إدارة التعاون الثقافي والتعليمي كمدخل لتطوير الشراكة الاستراتيجية المصرية الافريقية ومواجهة التحديات السياسية الراهنة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ملحق العدد(01)، (2019)، 76.

[4] – عبد الجليل مفتاح، "التعاون الدولي في مجال حماية البيئة"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد(12)، (2016). 09.

[5] – آسيا بلخير، "الأمن الصحي العالمي: متطلبات الترشيد وضرورات الاستدامة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية ولاقتصادية، المجلد(2)، العدد(6)، (2018)، 244.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتعاون الدولي

من خلال هذا المبحث، قمنا بالتركيز على النظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية الجديدة وكذا النظرية البنائية، بهدف معرفة مدى قدرتها على تفسير التعاون الدولي في حقل العلاقات الدولية. واعتمدنا هذه النظريات لكون أن كل منها يفسر جانب معين لظاهرة التعاون الدولي بين كل من روسيا ودول إفريقيا.

المطلب الأول: التعاون عند الواقعيين الجدد

شهدت المدرسة الواقعية تغيرات عديدة تبعا لتغير الظروف الدولية، حيث أن الواقعيون التقليديون يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تملك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو الشيء الذي يقودها نحو التصادم والحروب، كما أن النزعة الأنانية المتأصلة في البشر تؤدي حتما للصراع. وهذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون فيما بين الدول أقل احتمالا.[1]

أما الواقعية الجديدة فقد أغفلت الطبيعة البشرية وركزت على فوضوية النظام الدولي. حيث شكلت الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي. ويرى أنصار هذه النظرية، أن الفوضى لا تشير فقط إلى عدم وجود حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضا إلى خطر أن تصبح الدولة هدفا لأعمال العنف، بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنع ذلك. في هذا الشأن اعتبر الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعبا، لتعذر تنفيذ الاتفاقيات، ويمكن أن تقرر الدولة التعاون فقط عندما ترى بأنها تصبح بحالة أفضل جراء هذا التعاون، أو على الأقل لا تصبح أسوء مما كانت عليه قبل التعاون مع الدولة الأخرى.[2]

تستلهم الواقعية الجديدة مصدرها من الأفكار الأساسية لنظرية النظم System theory المتعلقة بالنظم system، البنية Structure والوحدات Units محاولة بذلك تحديد هذه المفاهيم وطبيعة العلاقة فيما بينها.[3]

في منظور الواقعية الجديدة التعاون بين الدول:" أمرا واردا، لكنه مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يجب أن يبطله التعاون، لأن الدول عبارة عن أطراف فاعلة وغير متكافئة في القوة، فدافعها الأساسي للتعاون هو مصلحتها الذاتية، كما أن هناك عاملين هامين يصعبان العملية التعاونية،

---

[1]– سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد(45)، (2012)، دون صفحة، تاريخ النشر: 28فيفري 2019. عبر الرابط:
https://jcpolicy.oobaghdad.edu.iq

[2] – نفس المرجع.

[3]– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، 316.

يتعلق الأمر باحتمال الغش، والاهتمام الذي تبديه الدول بالمكاسب النسبية." [1]فبدلا من اهتمام الدول بالتعاون لتحقيق مصالح الطرفين، يجب أن تكون الدول واعية ومدركة لمكاسب هذا التعاون ومقارنتها بالمكاسب التي يحققها الطرف الآخر، وبسبب استمرار الدول في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تشوبها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه، أي أن الدول هي المعنية في المقام الأول بتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية في مواجهة الدول الأخرى بوجه عام، مع تحقيق أقصى قدر من أمنها الخاص.

ومع ذلك ترى الواقعية الجديدة أن هناك إمكانيات وحدود معينة لهذا التعاون، نظرا لوجود خطوط التقاء وانسجام لمصالح الدول واعتبارها أساسا للتعاون، ونقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية وإقليمية كفيلة بحماية مصالح الأطراف، لكنها ترجح عدم اذعان الدول، ولجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية. من ناحية أخرى يعتقد البعض أنه ينبغي تعديل أو استبدال وجهة نظر أنصار الواقعية الجديدة التشاؤمية ، نظرا لما عرفته فترة ما بعد الحرب الباردة من تشاؤم بشأن التعاون.[2]

دفع ذلك واقعيون جدد آخرون إلى طرح قراءة تفاؤلية بشأن الظاهرة التعاونية، نجد من بينهم "Charles Glaser" الذي يرى أن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس، ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية، وعلى الرغم من قبوله بجزء كبير من تحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، يؤكد «Glaser» أن هناك نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الاستراتيجية عبر تبني سياسات تعاونية، بدلا من السياسات التنافسية. ففي مثل هذه الظروف ستختار الدول حتما التعاون بدلا من المنافسة، وهذه الفئة من الواقعيين تسمى بأنصار الواقعية المشروطة، وهم يقدمون طرحا أكثر تفاؤلية بشأن التعاون بين الدول من "الواقعيين الجدد" التقليديين،[3] حيث جادلوا بأن الواقعية الجديدة أو البنيوية تنطوي على ثلاثة أسباب رئيسية: فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية، ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو المكاسب النسبية، ويعتقدون أن تأكيدهم على الغش فيه مبالغة. [4]

[1]– رتيبة برد، مرجع سابق، 725.

[2]– نفس المرجع، 725.

[3]– نفس المرجع، 726.

[4]– نفس المرجع.

وعليه يمكن القول أن المدرسة الواقعية تطغى عليها النظرة التشاؤمية إلى حد كبير، فيما يخص التعاون الدولي طويل الأمد، وذلك راجع لرؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين والشكوك المتبادلة، والخوف من الغش والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى. كل هذه الأسباب تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تواجه عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة، لأجل تحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف.

المطلب الثاني: التعاون عند الليبراليين الجدد

تنطلق الفرضيات الأساسية لليبرالية الجديدة، في أن الأفراد والدول يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي، ومن خلال التعاون من أجل تحقيق المقاصد والاستفادة المتبادلة. وتؤكد كذلك على تشكيل الدول لأنظمة ومؤسسات فعالة، للحصول على هذه المكاسب المشتركة كوسيلة فعالة لتحقيق التعاون.[1]

ورغم إقرار المدرسة الليبرالية بفوضوية النظام الدولي، إلا انها ترى أن تنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي، هو أمر ممكن ومرغوب. كما ترى أيضا إمكانية تحقيق المساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول، وذلك اعتمادا على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية. في طرح أخر تركز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة، مع محاولتها تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبنات التعاون الدولي على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي يتنامى دورها بشكل كبير. ويعتبر الليبراليون الجدد، أن إقرار الشفافية والوضوح بشأن صناعة القرار الخارجي، وتوسيعه ليشمل فاعلون جدد، هو سبيل لتغليب الظاهرة التعاونية على الظاهرة الصراعية. إن الدول حسب الليبرالية الجديدة، تهتم بتعزيز موقعها إضافة إلى رغبتها في تحقيق المكاسب. إلا أن هناك عوامل تحول دون تحقيق التعاون بين الدول، لكون الدول تخاف من تعرضها للخداع والحصول على عوائد ضئيلة من العملية التعاونية. ولهذا السبب نجد أن الأنظمة الدولية والإقليمية على حد السواء، تسمح بتقاسم المعلومات بين الدول المتعاونة، مما يدعم تعزيز المصالح القومية من خلال الانخراط في التعاون.[2]

---

[1]– أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، الطبعة الأولى، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007)، 404.

[2] - رتيبة برد، مرجع سابق، 727.

تعتبر المدرسة الليبرالية، أكثر اهتماما من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي، هذه الأخيرة من خلال "نظرية الاستقرار المهيمن" ترى أن التعاون مرتبط ببيئة تتسم بالهيمنة وتدفع (البيئة) إلى احترام قواعد المنظومة الدولية، وتؤمن تقاسم المكاسب الجماعية. والطرف المهيمن قادر على تغيير البيئة لصالحه، من خلال تقديمه سلعا أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن.

وإذا أردنا تسليط الضوء على كيفية معالجة أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي وفي سياق مرتبط تناولت نظرية "الاعتماد المتبادل"، إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي، وذلك عند وجود مصالح عامة مشتركة، حيث تفترض وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول، وتحاول دراسة الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى تحقيق التعاون،[1] وذلك بالتركيز على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل المتشابك في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، والذي يؤدي إلى تعزيز حالات السلام، وتقليص احتمالات الصراع بينها، من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية والتقدم التقني. كما أن المصالح الاقتصادية من خلال الاعتماد المتبادل، سوف تمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض.

يمكن القول أن الليبرالية الجديدة، تتبنى موقفا أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة بشأن التعاون الدولي. ويتجلى ذلك من خلال تحليلها الذي يركز أساسا على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية، على الرغم من أن الحجج العسكرية والأمنية لم يتم تجاهلها. وبسبب تركيزهم الاقتصادي، أكد الليبراليون الجدد أن الدول ترغب في تحسين مواقعها الفردية بصرف النظر عن الفاعلين الآخرين. فالدول تهتم بتعزيز موقعها وبمقارنته مع الدول الأخرى. وإذا كانت الدول تركز على تحقيق مكاسب مطلقة، فإن هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق التعاون بين الدول. فالدول تخاف من تعرضها للخداع ومن عدم امتثال الشركاء، وبالتالي الحصول على مردود منخفض من جهودها التعاونية. وفي هذا السياق تلعب الأنظمة الدولية دورا مهما، حيث توفر آداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات والتغلب على الخوف من الخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في الترتيبات التعاونية. فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة فيما بين الفاعلين، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون.[2]

[1] نفس المرجع، 728، 729.
[2]- سمير جسام راضي، مرجع سابق.

المطلب الثالث: التعاون عند البنائيين

تتميز البنائية عن الواقعية من حيث عدم تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية. معتمدة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر، التي تجد مصادرها في الوعي الإنساني، أو بعبارة أخرى بعكس العقلانيين –الواقعيين، التعدديين والشموليين– فإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة تذاتانية، لأنه حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له تقاسم بعض المعتقدات والقيم.[1]لا تتفق النظرية البنائية مع النظريتين الواقعية والليبرالية، في تفسيرها للنظام الدولي، حيث تعتبره ظاهرة اجتماعية وثقافية، فهو ليس ساحة لإبراز القدرات العسكرية والاقتصادية والأدوات الديبلوماسية، وإنما يسعى الى مساعدة الدول و دعمها لتطوير مجتمعاتهم وتحديد و تحقيق مصالحهم في السياسة العالمية.[2]

إن النظام الدولي في تقديرهم هو من اختراع الانسان، فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، كونه يشمل مجموعة من الأفكار، هو بناء فكري، ونظام للقيم والمعايير التي وضعت واستقر العمل بها من طرف بني البشر في سياق زمكاني متصل، وحتى وان شاب التغيير جملة الأفكار التي تدخل في العلاقات الدولية القائمة او جزء منها، فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك لا محالة، لأن النظام هو بوتقة تلك الأفكار.[3]

يحظى عنصر الهوية Identity بمركز مهم في التأسيس البنائي، بل و يعتبر مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ تركز طروحاتها على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية –الدول– وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها،[4] كما تعطي أهمية كبرى للثقافات والسياسات المحلية في تفسيرها للعلاقات بين الدول، وتنطلق من أن هوية الدولة هي وليدة ممارسة اجتماعية محلية، وأن سياسة الهوية المحلية لها أثر مباشر على مصالح الدولة وأفعالها الخارجية، كما أن فهم هذه القيم والمثل المحلية يساهم في فهم مصالح الفاعلين وخياراتهم السياسية. وأن فهم الأفكار والقيم تساعد في اتخاذ القرار، كما تساهم في وضع معيار أخلاقي للحكم على السياسة الخارجية للدول.

---

[1]– جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، 323.

[2]– نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، 57.

[3] – جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، 325.

[4]– نفس المرجع، 324.

من ناحية أخرى فإن حالة الفوضى في البيئة الدولية، ما هي إلا ما تصنعه الدول منها.[1] وهذا يعني – من منظور البنائيين–أنه لا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية، لأن الأمر مرتبط بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة. وبالنسبة للغموض فهو معطى متغير وليس ثابت، وأن الهويات تساهم في ضبط المعاني، وتقليل الغموض وإزالة الشكوك المتبادلة بين الأطراف، مما يساعد على إرساء أسس التعاون.[2]

تميز النظرية البنائية بين ثلاثة أنواع من الأفكار المشتركة، وهي أفكار تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية، واخرى بالدولة وتشمل هويتها ومكانتها ودورها في النظام الدولي، وثالثة ترتبط بالاستراتيجية المتبعة. فالأولى والثانية تصف لنا كيفية تصور القيادة السياسية لتحديات السياسة الخارجية، وكيفية تحديد المصالح الوطنية، فهي أفكار تحدد أهداف الدولة، أما الاخيرة فهي تساعد صانعي القرار على مواجهة حالة عدم اليقين، بتوفير مقترحات حول النجاح المحتمل لمختلف استراتيجيات السياسة الخارجية، لاسيما في مجال التعاون الدولي.[3]

أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات وسلوك الدول، تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، حيث إن تحليل الهويات وأثر الثقافة والفهم الجماعي المشترك في مصالح وأفضليات الدول، لا تتطلب بالضرورة حد أدنى من التنمية، أو توفر قدر من التجانس الاقتصادي، وهذا سيتجاوز بنا التقسيم السائد في أدبيات التيار الرئيس للعلاقات الدولية: دول ديمقراطية–غير ديمقراطية/ كبرى–صغرى/ شمال–جنوب ...الخ، مما يعني أن هنالك إمكانية للتعاون بين الدول بشتى أنواعها ومستوياتها.[4]

حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة في السياسة العالمية، هي جزئيا، نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محليا، ولذا فإن سياسة الهوية المحلية لها أثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية، كما أن الاهتمام بالمثل سيمكن من فهم مصالح الفاعلين، وذلك لأنها توضح الطريقة التي من خلالها يربط الفاعلون أفضلياتهم مع خياراتهم السياسية، فالمثل العالمية تهيئ الأوضاع لاتخاذ قرارات، وهي بذلك تساعد في تحديد الخيارات المتاحة،

---

[1] رتيبة برد، مرجع سابق، 731.

[2]– نفس المرجع.

[3]عبابسة سعيدة، "الاستراتيجية الروسية في افريقيا"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، (جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2021–2022)، 29.

[4] سمير جسام راضي، مرجع سابق، 15.

كما أنها توضح الحدود بين مناقشات ومداولات السياسة الخارجية من جهة، وتنفيذ تلك السياسات من جهة ثانية.[1]

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن فرضيات المدارس الفكرية الثلاث في تفسير التعاون الدولي، تتوفر على رؤى عديدة. فالواقعية القائمة على القوة ترى أن التعاون هو مفروض أساسا من قبل الأقوياء، وأحيانا من خلال المؤسسات، وأن الدول تتصرف بعقلانية لتعظيم المنفعة من خلال الاهتمام بالمكاسب النسبية. بينما الليبرالية الجديدة، القائمة على المصلحة، تؤكد أن التعاون سبيل للمصالح العقلانية، وأن المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة، أما النظرية البنائية القائمة على الهوية والأفكار، فترى أن المعرفة والمؤسسات تتظافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون.

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية–الإفريقية

يرجع تاريخ العلاقات الروسية في إفريقيا منذ العصر القيصري، الذي نشأ في العصور الوسطى عندما التقى الحجاج الأرثوذكس والمسيحيون الروس في الأراضي المقدسة، والتقى المسلمون الروس و الأفارقة في الأماكن المقدسة الإسلامية، كما زار المستكشفون الروس الدول الإفريقية، وأنشأوا قنصليات في مصر والإسكندرية، وأقاموا علاقات دبلوماسية مع كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا سنة 1898، وكانت الاتصالات بين الاتحاد السوفياتي وإفريقيا محدودة، ثم تعززت العلاقات بينهما بعد الحرب العالمية الثانية ونمت العلاقات بشكل ملحوظ في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، مع استقلال معظم المستعمرات الافريقية[2].

شهدت العلاقات الروسية–الإفريقية عبر التاريخ، تأرجحا بين مد وجزر وذلك تبعا للظروف والتغيرات التي شهدها النظام الدولي. فبعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وجدت روسيا نفسها تتخبط في العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، والتي أثرت على تواجدها في مناطق نفوذها وخاصة في إفريقيا، فانشغلت بإعادة بناء بيتها من الداخل. ومع تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا منذ مطلع القرن 21م، ظهرت بوادر العودة القوية للاهتمام الروسي بالقارة الإفريقية.

[1] سمير جسام راضي، مرجع سابق، 16.

[2] Amira Goumidi, ''Russian Foreign Policy Towards Africa: Historical Background and Future Prospects'', **Foreign Trade Journal, Istanbul Commercial university**,(2023);14

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم المحطات التاريخية للعلاقات الروسية–الإفريقية وذلك من خلال المطالب الثلاث الآتية:

المطلب الأول: صراع القطبية والدعم السوفياتي لإفريقيا

لقد كان الاتحاد السوفياتي لاعبا رئيسيا في إفريقيا خلال ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم، حيث وفرت روسيا مظلة أيديولوجية، وسندا عسكريا، وداعما للحركات الإفريقية المناهضة للاستعمار وللإمبريالية العالمية. وكانت علاقات الاتحاد السوفياتي بإفريقيا مكثفة وقوية ومتنوعة، وقد عززتها الدوافع الأيديولوجية التي غذت آنذاك الاهتمام السوفياتي بإفريقيا، مما ساهم في زيادة النفوذ العسكري والسياسي والتجاري والثقافي لموسكو داخل القارة[1].

لقد شكلت موسكو منافسا أيديولوجيا شرسا ومقلقا للقوى الاستعمارية لإفريقيا وحليفاتها كفرنسا وأمريكا، وقد دفع هذا القوى ذات التأثير في إفريقيا لتصفية رجالات موسكو أو تحييدهم، كحادثة اغتيال الزعيم الكونغولي **باتريس مومبالو** –المحسوب على الاتحاد السوفياتي حينها–عام 1961[2].

تاريخيا ظلت القارة الإفريقية تتذكر كون موسكو وقفت إلى جانب حركات التحرر الافريقية، وقد استحضر رئيس جنوب افريقيا الراحل نيلسون مانديلا ذلك في تصريحه الشهير في جويلية 1991، خلال المؤتمر الوطني الأول لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بعد رفع الحضر عن تلك المنظمة، عندما قال موجها حديثه للروس: "بدون دعمكم، لن نكون نحن حيثما وصلنا الآن"، حيث قدم الاتحاد السوفياتي دعما كبيرا لإفريقيا ولاسيما لحركات التحرر، وخاصة تلك الموجودة في جنوب القارة. وخضع رئيسان لجنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري، **ثابو مبيكي وجاكوب زوما**، لتدريبات عسكرية في الاتحاد السوفيتي، وقد ظلت جنوب إفريقيا حريصة دوما على التذكير باستفادة إفريقيا من روسيا.[3]

---

[1]– سيدي ولد عبد المالك، "عودة الاهتمام الروسي بإفريقيا.. التجليات والحسابات"، 2018/04/22، تاريخ الاطلاع: 14فيفري2024، الساعة: 17:12عبر الرابط:https://www.aljazeera.net>opinions .

[2]– نفس المرجع.

[3]– شمسان عوض التميمي، روسيا وافريقيا..حرب باردة جديدة؟، مركز الجزيرة للدراسات، 12 سبتمبر 2021. تاريخ الاطلاع: 24فيفري2024، الساعة: 14:07، عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net>profile

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حزب المؤتمر الإفريقي في جنوب إفريقيا قد تلقى مساعدات من الاتحاد السوفياتي، أكثر من أي شريك دولي آخر لحوالي عقد من الزمن بعد عام 1960 –عام الحظر الرسمي للحزب من قبل حكومة الفصل العنصري–والذي تم تجاوزه بدعم من الدول الاسكندنافية عن طريق مساعدات سلمية فقط، بينما الاتحاد السوفياتي وحده من قدم الأسلحة والمساعدات العسكرية الأخرى للجناح المسلح لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي[1]. كما دعم الاتحاد السوفياتي منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا (سوابو) ناميبيا، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا (People's liberation Movement of Angola) وجبهة تحرير موزنبيق Mozambique Liberation (Front) على نطاق أوسع، إذ تم التوقيع على 37 معاهدة تعاون اقتصادي بين الاتحاد السوفياتي والدول الإفريقية، وتم تقديم المساعدة العسكرية السوفياتية المباشرة في ثلاثة صراعات (تحديدا انغولا وموزنبيق وإثيوبيا–الصومال)، وسار حوالي 250ألف إفريقي إلى الاتحاد السوفياتي من أجل الدراسة.[2] ونتيجة لذلك نشأت علاقات شخصية جوهرية بين المسؤولين السوفيات، وقادة حركة التحرير الإفريقية خلال هذه الفترة، كحالة دولة جنوب إفريقيا على سبيل المثال.

المطلب الثاني: تراجع الدور الروسي في إفريقيا

لقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1991، إلى انحصار للدور الروسي –باعتبار روسيا الوريث الفعلي للاتحاد السوفياتي–في المرحلة الأولى على الصعيد الدولي، حيث انصب اهتمامها على إصلاح الداخل، فقد شكلت المرحلة الأولى انكفاء على مستوى الداخل الروسي بسبب من التباين بين التيارات السياسية، بين أمجاد السوفيات والديمقراطيين الليبراليين وبين القوميين، حيث عم الاضطراب السياسي ليس في السياسة الخارجية فحسب، بل في بناء شكل مؤسسات الدولة الحديثة، فكانت تلك الفترة تعبر عن الاضطراب السياسي والاقتصادي والفكري، إثر التحولات في شكل وبنية النظام السياسي.[3]

[1] Priyal Singh," Russia-Africa relation in an age of renewed great power competition", institute for security studies, (Africa report 42, November 2022). P06.

[2] Priyal Singh,Ibid, P06

[3] – محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، الطبعة الأولى، (عمان–الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)، 21.

أدت التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي بالتحول إلى نظام جديد يأخذ شكلا جديدا في البناء السياسي، حيث تم تشكيل كومنولث يضم (11) جمهورية، يتكون من الجمهوريات السلافية الثلاثة (روسيا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء)، والجمهوريات الإسلامية (كازخستان، أوزبكستان، أذربيجان، قيرغيزستان، طاجكستان، مولديفيا وأرمينيا). أما جورجيا ودول البلطيق فإنها لم تستجب لهذا التشكيل. وبالنسبة لروسيا الاتحادية، فقد حاولت أن تستجمع بقايا قوتها، وتجد لها تأثيرا في النزاعات التي اندلعت في بعض الجمهوريات المستقلة، وفي القوقاز مع الشيشان[1].

كان للانهيار الاقتصادي الذي أصاب الاتحاد السوفيتي تأثيرا كبيرا على التواجد الروسي في إفريقيا وغيرها من مناطق نفوذها، حيث ركزت الحكومة السوفياتية آنذاك على القضايا الداخلية، وتركت العديد من المشاريع التعاونية غير مكتملة، وانخفض بذلك حجم التداول من 13 مليار دولار إلى 740 مليون دولار[2].

وبدأت روسيا تبحث لها عن مكانة جديدة في العالم، وقامت بنشر بعثاتها الدبلوماسية في الخارج، وركزت على تحصيل مواردها من بعض الدول، وذلك لبناء الدولة من جديد. وبالنسبة لإفريقيا، فعلي الرغم من أن السفارات التي نشرتها روسيا في جميع أنحاء القارة أغلقت الكثير منها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أنه في عام 1992م أغلقت روسيا حوالي 9 سفارات، وتم وقف أغلب مراكز الثقافة والفكر في بعض الدول الأفريقية،[3] وتراجع تدفق الطلاب والموظفين الأفارقة على روسيا بسبب قطع المنح الدراسية والدورات التكوينية، كما تقلصت بشكل كبير المساعدات الروسية المقدمة لإفريقيا. وتراجع تبعا لذلك الحضور الروسي في إفريقيا بدرجة كبيرة، ففقدت موسكو معظم أدوات التأثير الناعم والخشن في هذه القارة، بعد أن كانت تمتلك أكثر من 40 ألف مستشار في مجالات التعاون العسكري والثقافي والاقتصادي في 40 بلدا أفريقيا خلال 1970-1975. [4]

---

[1] – نفس المرجع.

[2] Amira Goumidi Ibid,P15

[3] – حسني عماد حسني العوضي، "روسيا وإعادة اكتشاف افريقيا من جديد: سيناريوهات "التعاون والمصالح والمخاطر"، المركز الديمقراطي العربي، (فبراير 2017)، د ص، تم الاطلاع عليه يوم 17مارس2024، على الساعة 20:15، عبر الرابط: HTTPS://DEMOCRATICAC.DE>TAG

[4] – سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

كما تراجعت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا ودول إفريقيا، حيث كانت الدولة حينها في مرحلة الخروج من الأزمة والبناء من جديد. لذلك لم تكن هناك أي زيارات من قبل المسؤولين الروس إلى إفريقيا، والملاحظ أن الرئيس الروسي الاسبق 'بوريس يلتسن' لم يقم بزيارة واحدة لأي دولة إفريقية طوال فترة ولايته في منصبه من عام 1991 إلى عام 1999[1]، وقد تم قطع بعض البرامج العسكرية والتعليمية وغيرها من المساعدات للدول الإفريقية، كما ضعف التمثيل الديبلوماسي الروسي في الساحة الافريقية، قياسا بفاعلين دوليين آخرين، كما تم غلق 12 سفارة روسية في إفريقيا بعد الحرب الباردة، و13 مركز ثقافي. [2] وان دل هذا فإنما يدل عن تراجع الدور الروسي في إفريقيا، لحساب بعض الدول منها الصين والولايات المتحدة الأمريكية[3]، وانحسرت بذلك الصلات التقليدية والولاءات الاستراتيجية، التي كانت قد نسجتها روسيا بإفريقيا إبان فترة الحرب الباردة.

كان غياب روسيا عن إفريقيا من عام 1991 إلى العقد الأول من القرن 21، مدفوعا بعوامل داخلية وخارجية، تمثلت في فقدان الحافز الأيديولوجي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والارتباك السياسي، مما ترك البلدان الافريقية دون شريك موثوق، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية كبيرة، خاصة في مجال التجارة، حيث انخفضت التجارة الروسية بنسبة 80% بين عامي 1990 و2000، وزاد التنوع والتنافس بين القوى العالمية، مع ملء الصين ودول أخرى الفراغ[4].

المطلب الثالث: إعادة التموقع الروسي في افريقيا

تدخل روسيا إفريقيا مجددا ضمن دبلوماسية جديدة شعارها تنويع العلاقات الخارجية، والتحرر من الاعتبارات الأيديولوجية التي كانت مطية روسيا لإيجاد موطئ قدم بإفريقيا، وذلك إثر انحصار الحركات اليسارية التي تعتبر الظهير الأيديولوجي الداعم لروسيا في الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني بإفريقيا.[5]

---

[1] Priyal Singh,p07.

[2]– أحمد إمبابي، "روسيا وإفريقيا الرهان المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر (2023/07/30)، تاريخ الاطلاع(2024/05/16). عبر الرابط: https://www.siyassa.org.eg>News

[3]– حسني عماد حسني العوضي، مرجع سابق.

[4] Amira GoumidiI, Ibid, P15 .

[5]– سيد ولد عبد المالك، مرجع سابق.

بتولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا في الانتخابات الرئاسية الروسية عام 2000م، بدأ يحاول إعادة بناء الدولة الروسية من جديد من الداخل أولاً، ثم اتجه بعدها إلى الخارج، حيث كانت أول خطوة في تغير الموقف الروسي في إفريقيا، تتمثل في الزيارات الرسمية التي قام بها بوتين إلى مصر وجنوب إفريقيا، والجزائر، والمغرب، وليبيا في الفترة 2006-2007. وأعقب ذلك زيارات قام بها الرئيس ديمتري ميدفيديف إلى مصر، ونيجيريا، وناميبيا، وأنغولا، في الفترة من 2008 إلى 2012. وكانت هذه الزيارات نقلة في العلاقات الروسية الأفريقية، حيث تم فيها التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية والعقود المبرمة بين روسيا وبعض الدول الأفريقية.

ركزت هذه الأنشطة في المقام الأول على تعميق العلاقات التجارية بين روسيا ودول إفريقية مختارة، من خلال استكشاف وتسهيل أنشطة الشركات الروسية في القارة، مع إيلاء اهتمام خاص لقطاعات الطاقة والتعدين والأسلحة والاتصالات. وبعيدا عن هذا التركيز التجاري، برزت جنوب إفريقيا باعتبارها استثناءا ملحوظا، نظرا للدور الذي تلعبه ضمن مجموعة البريكس. وقد منح هذا جنوب إفريقيا درجة أكبر إلى حد ما من الاهتمام والأولويات من قبل روسيا.[1]

فبعد أن تعافت روسيا الاتحادية من أزماتها السياسية وإعادة البنية السياسية للدولة بزعامة حزب روسيا الموحدة، وبعد نجاح خصخصة البنية الاقتصادية والأخذ باقتصاد السوق الممنهج، وارتفاع أسعار النفط الذي حصدت فوائده عام 2008، اتجهت روسيا لتنمية قدراتها العسكرية، بعد تقنين المؤسسة العسكرية المترهلة، فالاستراتيجية النوعية جاءت على المستوى الأفقي والعمودي، أي تحديث منظوماتها العسكرية التسليحية التقليدية وغير التقليدية، والعمل على البناء النوعي التكنومعلوماتي، والبدء في الانتشار إلى المواقع الاستراتيجية العالمية. تلك الاستراتيجية التي خرجت من تداعيات ما بعد تفكك الدولة السوفييتية ولأول مرة في عهد الرئيس بوتين منذ الفترة الأولى من حكمه عام 2000-2008. [2]

تركز روسيا –في هذه العودة–على أدوات التجارة والاقتصاد بوصفها مفاتيح لشراكة قوية مع إفريقيا. وترجمت هذا التوجه زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام 2006 لبعض الدول الأفريقية، رفقة وفد كبير من رجال الأعمال. وسعت موسكو في السنوات الأخيرة لتعزيز روابط التحالف الاستراتيجي

[1] Priyal Singh Ibid, p7.

[2] محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، 126.

مع دول وازنة في إفريقيا، من خلال الاتفاق لإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري مع المغرب، ودراسة إنشاء مشروع مفاعلات نووية لأغراض سلمية بجنوب أفريقيا. كما قام الكرملين باستحداث منصب مستشار خاص بإفريقيا على مستوى وزارة الخارجية الروسية، في خطوة تعكس قوة الاهتمام بالملف الافريقي، في دوائر صنع السياسة الخارجية الروسية.[1]

ألغت روسيا عام 2009 حوالي 80 % من ديونها الخارجية على إفريقيا، التي تصل نحو 25 مليار دولار أمريكي، كما أرسلت عام 2017 أول شحنة من الأسلحة إلى دولة وسط افريقيا، بعد حصولها على موافقة من مجلس الأمن بذلك. ووقعت شركات روسية عقود للتعاون في المجال المنجمي مع حكومات إفريقية، كما دخلت شركتا "أورالتشم" (Uralchem) و"أورالكالي" (Uralkali)الروسيتان المنتجتان للأسمدة للقطاع الزراعي في زمبابوي و زامبيا، من خلال توقيع اتفاقيات مع حكومتي البلدين ، تتعلق بتوريد الأسمدة [2]وتعتبر دول شمال أفريقيا ومنها مصر وليبيا والجزائر من حلفاء موسكو، حيث تم التوقيع علي الاتفاقية بين القاهرة وموسكو في عام 2013م ،لتحديث نظام الدفاع الجوي المصري، وكذلك في عام 2016م السماح لمصر بشراء حاملات الطائرات الفرنسية المستيرال (جمال عبد الناصر– أنور السادات) وتزويدهما بطائرات التمساح الروسية، وتوقيع عقود مع الجزائر وتونس من اجل شراء بعض المقاتلات من طراز سوخوي 30 .[3]

تشير بعض التقارير الصادرة عن وكالة سبوتنيك الروسية للمعلومات، إلى ازدياد رواج الأسلحة الروسية في إفريقيا في عام 2013م، حيث أمضت دولة أنغولا على توقيع عقد بقيمة تتجاوز المليار دولار للتزود بمعدات من بينها مقاتلات سوخوي، كما وقعت كل من روسيا وناميبيا عقداً للمرة الأولى منذ 15 عاماً تحصل بمقتضاه ناميبيا من روسيا على صواريخ مضادة للدبابات وقذائف الهاون وذخيرة، وعقد أخر وقعته روسيا مع غانا، لتسليم غانا مروحيات ومقاتلات سوخوي، بلغ كلفتها الإجمالية 66 مليون دولار. فضلا عن بيع روسيا الأسلحة إلى مالي حيث وقع عقد في عام 2012م بين روسيا ومالي، بلغ تكلفته الإجمالية حوالي 12مليون دولار. ويتم بمقتضاه تسليم مالي بنادق ومدافع رشاشة،

[1]– سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

[3] – حسني عماد حسني العوضي، مرجع سابق

وذخائر. كما صرح فلاديمير بوتين في بداية تدخله في الأزمة السورية قائلا: "أن هذه الحرب ستكلف روسيا أموالاً باهظة إلا أنها فيما بعد ستعود بالنفع على روسيا وخاصة في مجال صادرات السلاح، حيث سينتعش سوق السلاح الروسي إلى معظم دول العالم.[1]

ولم يقتصر الحضور الروسي في إفريقيا على المجلات العسكرية والاقتصادية فقط، بل اتسع ليشمل المجال الفكري والثقافي. حيث أصبح لروسيا 40 سفارة ومقر دبلوماسي، وبعثات تجارية في الدول الإفريقية، كما انتعشت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا ودول إفريقيا ،وبدأت تشهد زيارات رسمية من قبل عدد من المسؤولين الروس إلى إفريقيا، وبدأت روسيا في إنشاء العديد من المراكز الثقافية الفكرية الروسية من جديد في الدول الإفريقية، وأرسلت نخبة من مثقفيها من أجل تدريس وتعليم اللغة الروسية في دول إفريقيا، كما توفر روسيا سنوياً العديد من المنح التعليمية ،إلى بعض البلدان النامية ومنها الدول الإفريقية ، من أجل الدراسة في روسيا ، وبهذا تزداد القوة الناعمة الروسية في دعم وتأطير العلاقات الروسية الإفريقية.[2]

هناك عدد من العوامل التي ساهمت في خلق مساحة أكبر لروسيا، وتسهيل مهمتها في العودة إلى إفريقيا، وتوسيع آفاق تعاونها معها، أبرزها:[3]

- السياسات الأمريكية خلال عهد ترامب بالافتقار إلى مشاركة أمريكية رفيعة المستوى في إفريقيا؛
- تصريحات ترامب المشحونة بالعرقية والعنصرية ضد البشرة السوداء؛
- قرار أمريكا أواخر 2018 تقليص القوات الامريكية في افريقيا؛
- قلق الأفارقة بشأن الهيمنة الصينية المتنامية وحرصها على تنويع شركاء التجارة والاستثمار.

وبفضل تلك العوامل، توسعت الشراكة السياسية الروسية في إفريقيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

[1] – نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع. -

[3]– شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

ومن المؤكد أن سخرية ترامب من الأفارقة وإهاناته المتكررة لهم، ستترك جرحا غائرا في ذاكرة النخب الإفريقية حاكمةً ومحكومةً لن يمحوه الزمن، مما سيُضعف رصيد الثقة بالولايات المتحدة الأميركية مستقبلا. ومن ناحية أخرى، قد يصب ذلك في صالح الحسابات الروسية، ويؤدي إلى تراجع النفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية.

هناك مجالات متنوعة للتعاون بين روسيا ودول القارة الإفريقية منها:[1]

– تنظر روسيا إلى عدد من البلدان الإفريقية على أنها غنية بالموارد الطبيعية منها الذهب والماس والحديد وغيرها؛

– مجال الطاقة والصناعة النفطية: حيث بلغت حصة إفريقيا من إنتاج النفط العالمي 11%، وموسكو الدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز الطبيعي، لذلك ربما يزيد التعاون بين الدولتين في هذا المجال؛

– مجال التسليح العسكري وتجارة الأسلحة والطائرات: حيث تسعى روسيا إلى فرض نفسها كمصدر أساسي للأسلحة الروسية إلى إفريقيا وخاصة إلى مصر والجزائر؛

– مجال الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية، حيث الأهم لروسيا هو زيادة الدعم الحكومي لقطاع الأعمال، وزيادة استثمار الشركات الروسية في دول أفريقيا ومنها شركات "روس أتوم"، "غازبروم"، "روسنفت."

لقد بلغ التعاون بين روسيا وإفريقيا درجة كبيرة في السنوات الماضية، حيث ازداد النشاط التجاري بين روسيا وبعض الدول وعلى رأسها جنوب إفريقيا، خاصة أن كلا الدولتين عضوان في مجموعة دول البريكس، وطبقاً لوكالة سبوتنيك الروسية للمعلومات: "ارتفعت الاستثمارات بين روسيا وجنوب أفريقيا في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلي زيادة الصادرات الروسية إلى جنوب إفريقيا، وكان الجزء الأكبر منها خاص بالمواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية والمنتجات الكيميائية، بينما تستورد روسيا من جنوب إفريقيا المعادن.[2]

[1] حسني عماد حسني العوضي، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

ويسعي الكرملين إلى تعويض العقوبات المفروضة على روسيا من خلال التعاون مع عدد من الدول، منها جنوب إفريقيا في مجالات التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى توقيع عقود مع بعض الشركات الروسية العاملة في مجال الطاقة النووية السلمية، لإنتاج الطاقة النووية في جنوب أفريقيا.[1]

تعد أبرز لحظات قمة سوتشي الافريقية الروسية في أكتوبر 2019، والتي حضرها أكثر من 40 رئيس دولة وحكومة إفريقية، وحضور الآلاف من مثلي معظم قطاعات الاقتصاد في الدول الإفريقية، الإعلان عن إعفاء الديون الروسية المستحقة على الدول الإفريقية، والتي تقدر بمبلغ 20 مليار دولار، وهو مؤشر واضح على الأهمية التي توليها موسكو للتعاون مع إفريقيا.[2]

وقد كان تصريح رئيس جنوب افريقيا **سيريل راما فوزا** بشأن نتائج القمة الافريقية الروسية مشجع، حيث قال إن الاجتماع فاق توقعاته، ووصف المنتدى الروسي الافريقي، بموجة ثانية من الدعم الروسي، ولكن هذه المرة موجهة نحو النمو الاقتصادي لأفريقيا.[3]

[1]- حسني عماد حسني العوضي، مرجع سابق.

[2] – شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع.

الفصل الثانـي

خلفيات ودوافع التوجه الروسي

لإفريقيا

الفصل الثاني: خلفيات ودوافع التوجه الروسي لإفريقيا

تتبوأ القارة الإفريقية مكانة هامة بالنسبة للقوى الدولية، على غرار روسيا، وهذا ما يفسر عودة الاهتمام الروسي بالقارة السمراء، وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على خلفيات التوجه الروسي للتعاون مع دول إفريقيا من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية

المبحث الثاني: التنافس الدولي على القارة السمراء

المبحث الثالث: تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية وأثرها على التوجه لإفريقيا.

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية

تعد إفريقيا قارة ضخمة بكل المعايير الجغرافية والديمغرافية وتعدد ثرواتها الطبيعية الهائلة، فموقعها الجيواستراتيجي وما تزخر به من ثروات، كفيل بتوجيه السياسات الخارجية للدول نحوها، على غرار روسيا التي تسعى لتعزيز أطر التعاون معها.

المطلب الأول: الأهمية الحضارية لقارة افريقيا

يسود الاعتقاد لدى أغلب الشعوب غير الافريقية، أن تاريخ إفريقيا مرتبط تحديدا بالحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، بينما علميا وبالرجوع إلى الدراسات التاريخية نجد أن القارة الإفريقية شهدت تعاقب حضارات عريقة، من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، مما جعل منها مزيجا حضاريا على جميع المستويات لغويا، دينيا، عرفيا وثقافيا.[1] وتتميز القارة الإفريقية بتنوع ثقافي كبير، حيث يتكلم سكان القارة الإفريقية أكثر من 2000 لغة [2]. وما يميز تقاليد القارة الإفريقية عن الحضارات الأوروبية والاسيوية، أنه يوجد بها ثقافات شفوية، معظمها لم يتم توثيقها، ومن ضمنها بعض اللغات التي لا يزال استعمالها لليوم، إذ يوجد بافريقيا اليوم أكثر من 400 لغة من لغات البانتو لوحدها مرتبطة، بالإضافة إلى عدد اللغات الأوروبية المستمدة من اللاتينية. وتمثل حضارات افريقيا، إمبراطوريات السودان وغانا ومالي Songhai، وزيمبابوي الكبرى في جنوب افريقيا، باعتبارها أكثر حضارة معقدة في جميع أنحاء الجنوب الافريقي[3].

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لقارة افريقيا

تنبع أهمية إفريقيا الجيوسياسية من خلال موقعها الاستراتيجي، باعتباره ممرا هاما في طرق المواصلات العالمية، وسيطرتها على الأذرع المائية من وجهة الملاحة الدولية، ولامتلاك القارة ثروات وموارد طبيعية، ولكن لنقص الخبرات الفنية والتقنية للدول الإفريقية، استغلت الدول العظمى ذلك

---

[1]– محمد محمود محمد كامل وآخرون "السياسات الامريكية والصينية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة: دراسة تحليلية مقارنة"، في مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية–كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس، العدد (2)، (03 أكتوبر 2023)، 30.

[2] – وعد المعايطة "تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على القارة الإفريقية"، في المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار (5)، العدد (46)، (2 أوت 2022)، 50.

[3]– محمد محمود محمد كامل وآخرون، مرجع سابق، 305.

بالأطماع وتقاطع مصالحها ونفوذها. فهي تحتل موقعا استراتيجيا بين قارات العالم لكونها تطل على أهم المسطحات المائية، التي تمثل أهم الطرق الملاحية الرابطة بين مختلف مناطق العالم. ومن أهم الممرات العالمية: مضيق باب المندب، قناة السويس، جبل طارق، البحر الأحمر، إضافة إلى البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا، والمحيط الأطلسي الذي يفصلها عن الأمريكيتين، ومن الشرق البحر الأحمر والمحيط الهندي الذي يفصلها عن استراليا. ولا تعد هذه المسطحات المائية فواصل، بقدر ما هي وسائل اتصال بينها وبين مختلف هذه القارات.[1] فنظرا للعلاقة المكانية بينها وبين مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية في القارات الأخرى، فلها أهمية كبيرة في تسهيل الاتصال، وتشجيع قيام الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ونجد 15 دولة فقط غير ساحلية أما البقية فإما ساحلية أو جزرية.

إن موقع القارة الافريقية المشاطىء للبحر الأحمر من جهته الغربية منحها أهمية كبرى، وذلك نظرا لأهمية هذا البحر في مجرى الملاحة العالمية، حيث يربط بحر العرب بالبحر الأبيض المتوسط، ويكون بذلك نقطة وسط بين القارات القديمة الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا.

كما تكتسب منطقة القرن الإفريقي أهمية استراتيجية كبيرة، نظرا لأن دوله تطل على المحيط الهندي، كما تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، وبالتالي فدوله تتحكم في طريق التجارة العالمي على غرار تجارة النفط القادمة من دول الخليج نحو أوروبا والولايات المتحدة.[2]

منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، أصبحت أفريقيا عنصرا استراتيجيا في الربط بحريا بين عالم الشرق والغرب، وتضاعفت هذه الأهمية بعد شق قناة السويس، التي قصرت الطرق بين القارات البحرية الثلاث، كما تكمن أهميتها الاستراتيجية في مشاطئة القارة لمضيقين حيويين هما: مضيق باب المندب الذي تقع ضفته الشرقية في قارة آسيا، وضفته الغربية في إفريقيا، ومضيق جبل طارق، الذي تقع ضفته الشمالية في إسبانيا، وضفته الجنوبية في المغرب العربي في أفريقيا. والممران معبران دوليان مهمان لقوافل النفط العملاقة، وللأساطيل التجارية البحرية، وأيضا للأساطيل العسكرية،

[1]- محمد محمود محمد كامل وآخرون، مرجع سابق، ص306.

[2]– فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الافريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، (العراق: دار صفاء للطباعة والنشر، 2012)، ص24.

وإذا ما أضفنا لهما قناة السويس، بدت بجلاء الأهمية الاستراتيجية القصوى للقارة الافريقية[1].، والخريطة الموالية توضح ذلك:

خريطة رقم1: خريطة القارة الافريقية مع أهم الممرات البحرية.

المصدر: www.mapsofworld.com

[1]– مراد الشربيني، مرجع سابق، 116.

تبلغ مساحة إفريقيا 30.2 مليون كلم²، أي ما يعادل 06 % من مساحة سطح الكرة الأرضية الإجمالي، ويوجد بها 54 دولة، أما عدد سكانها فيبلغ 1.5 مليار نسمة حسب احصائيات سنة 2020. ومن المتوقع أن يصل إلى 2.4 مليار نسمة في عام 2025.[1]

جدول رقم 1: جدول يبين مساحة وعدد سكان الدول الإفريقية

الترتيب	اسم الدولة	المساحة (كلم²)	تعداد السكان
01	الجزائر	2.381.743 كلم²	46.211.411 نسمة
02	جمهورية الكونغو الديمقراطية	2344.858 كلم²	105.263.702 نسمة
03	السودان	1.861.484 كلم²	49.226.996 نسمة
04	ليبيا	1.759.540 كلم²	6.956.585 نسمة
05	تشاد	1.284.000 كلم²	18.786.467 نسمة
06	النيجر	1.267.000 كلم²	28.125.729 نسمة
07	أنغولا	1.246.700 كلم²	37.685.477 نسمة
08	مالي	1.240.192 كلم²	23.938.312 نسمة
09	جنوب إفريقيا	1.221.037 كلم²	60.952.690 نسمة
10	إثيوبيا	1.101.300 كلم²	129.384.677 نسمة
11	موريتانيا	1.030.700 كلم²	4.979.961 نسمة
12	مصر	1.001.449 كلم²	114.299.966 نسمة
13	تنزانيا	915.203 كلم²	69.208.907 نسمة
14	نيجيريا	923.768 كلم²	228.590.116 نسمة
15	ناميبيا	825.418 كلم²	2.641.215 نسمة
16	موزنبيق	801.590 كلم²	34.756.647 نسمة
17	زامبيا	752.614 كلم²	21.074.976 نسمة
18	جنوب السودان	644.329 كلم²	11.257.275 نسمة
19	الصومال	637.657 كلم²	18.646.666 نسمة

[1] – وعد المعايطة، مرجع سابق، ص50.

20	جمهورية إفريقيا الوسطى	622.984 كلم²	5.896.852 نسمة
21	مدغشقر	587.041 كلم²	30.979.758 نسمة
22	بوتسوانا	581.726 كلم²	2.715.176 نسمة
23	كينيا	580.367 كلم²	56.087.766 نسمة
24	الكاميرون	475.442 كلم²	29.315.569 نسمة
25	المغرب	446.550 كلم²	38.174.363 نسمة
26	زيمبابوي	390.757 كلم²	16.983.455 نسمة
27	جمهورية الكونغو	312.000 كلم²	6.230.172 نسمة
28	ساحل العاج	322.460 كلم²	29.526.420 نسمة
29	بوركينافاسو	274.000 كلم²	23.778.226 نسمة
30	الغابون	267.668 كلم²	2.479.549 نسمة
31	غينيا	215.857 كلم²	14.493.104نسمة
32	غانا	238.534 كلم²	34.709.118 نسمة
33	أوغندا	236.040 كلم²	49.782.620 نسمة
34	السنغال	196.723 كلم²	18.173.164 نسمة
35	تونس	163.610 كلم²	12.554.201 نسمة
36	مالاوي	118.484 كلم²	21.417.978 نسمة
37	إريتريا	117.600 كلم²	3.810.349 نسمة
38	بنين	112.622 كلم²	14.041.134 نسمة
39	ليبيريا	111.369 كلم²	5.524.558 نسمة
40	سيراليون	71.740 كلم²	8.958.553 نسمة
41	توغو	56.785 كلم²	9.239.262 نسمة
42	غينيا بيساو	36.125 كلم²	2.192.271 نسمة
43	ليسوتو	30.355 كلم²	2.353.479 نسمة
44	غينيا الاستوائية	28.051 كلم²	1.750.775 نسمة

45	بوروندي	27.830 كلم²	13.554.418 نسمة
46	رواندا	26.798 كلم²	14.381.540 نسمة
47	جيبوتي	23.200 كلم²	1.150.697 نسمة
48	إسواتيني (سوازيلاند)	17.364 كلم²	1.220.790 نسمة
49	غامبيا	10.380 كلم²	2.834.583 نسمة
50	الرأس الأخضر	4.033 كلم²	603.874 نسمة
51	جزر القمر	2.235 كلم²	866.005 نسمة
52	موريشيوس	2.040 كلم²	1.301.847 نسمة
53	ساوتومي وبرينسيب	964كلم²	235.911 نسمة
54	سيشل	451 كلم²	108.204 نسمة

المصدر: من إعداد الطالبة اقتباسا من: الموقع: https://populationtoday.com/ar/continents/africa/ و https://areq.net/m/htmائمة_الدول_الإفريقية_حسب_المساحة. تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2024، على الساعة: 15:15.

يندرج ضمن هذا الجدول جميع الدول الإفريقية مرتبة حسب حجم المساحة. وتحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة، بعد انقسام السودان، كما يشير الجدول إلى عدد السكان الموافق لكل دولة، حيث تحتل نيجيريا المرتبة الأولى إفريقيا من حيث عدد السكان، ثم تليها كل من إثيوبيا ومصر على التوالي، مما يوضح أهمية القارة من حيث المساحة بالإضافة للأهمية الديمغرافية لها.

إن اهتمام الغرب بإفريقيا يرجع سواء في القديم من خلال الحملات الاستعمارية، أو حديثا بمحاولة السيطرة السياسية، والاقتصادية، على دول ما بعد الاستعمار، نظرا لموقعها الجغرافي الهام والذي يؤثر جيوبوليتيكيا على ديناميكية السياسة الإقليمية والدولية. فتوسط القارة السمراء للقارات الخمس من خلال اشرافها على أهم الممرات المائية، أهلها لأن تكون همزة الوصل بين هذه القارات، خاصة في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، أين تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا، أوروبا وإفريقيا، لذلك فهي تلعب دورا محوريا في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي، للدول المحورية في هذه القارات[1].

[1] - وعد المعايطة، مرجع سابق، 50.

يرجع كذلك الاهتمام الدولي بالقارة السمراء، لما تزخر به أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية، وهي تعد ثاني أكبر قارة في العالم من حيث الحجم بعد قارة أسيا، "**وتحتوي القارة على ثروات طبيعية ضخمة أغلبها غير مستكشف حتى الآن، فهي تحتوي على النحاس والألماس بنسبة تبلغ 40%، ومن البلاتين 80% المنتج في العالم ونسبة 25 %من الذهب العالمي و27% من الكوبالت، كما تمتلك القارة ثروة غابية قيمة. هذا بالإضافة إلى إمكانية استعمال عدد من الأنهار الأفريقية لإنتاج الطاقة الكهرومائية**".[1] ويوجد بالقارة نهر النيل وهو أطول نهر في العالم، ويجري من هضبة الحبشة مرورا بالسودان، إلى مصر ليصب شمالا في البحر الأبيض المتوسط.

والخريطة الموالية تبين توزع الثروات الطبيعية في القارة الإفريقية، حيث تزخر القارة بالعديد من الثروات الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي الذي يتوزع عبر مختلف أنحاء القارة، وتتوفر أيضا على اليورانيوم الذي يتوزع بشكل كبير في شرق القارة، ووسطها وفي جنوب إفريقيا. إلى جانب غناها بالمعادن الثمينة على غرار الذهب والألماس، وتشكل دول القارة ككل احتياطيا ضخما من الثروات الطبيعية، مما يجعلها محط أطماع الدول الكبرى، وهو ما يفسر ظاهرة التنافس الدولي عليها.

[1] - شريفة فاضل، مرجع سابق، 115.

خريطة رقم 2: توزيع الثروات الطبيعية في قارة إفريقيا.

المصدر : إنفوغرافيك https://www.aa.com.tr/ar/info/6607/

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لقارة إفريقيا

لقد ساهمت مساحة إفريقيا الشاسعة وتنوع أقاليمها، في تعدد وتنوع ثرواتها. حيث تحتوي على المواد الأولية من نفط، وغاز، ومعادن من ذهب، وماس...الخ، إضافة إلى البلاتينيوم واليورانيوم... كما أدى تنوع الأقاليم المناخية لتميز كل إقليم بإنتاج زراعي معين، فكل هذه الثروات تعكس أهمية القارة السمراء ومساهمتها في الاقتصاد العالمي، وأهميتها بالنسبة للأقاليم الأخرى.[1] علاوة على ذلك، فهي تعتبر سوقا استهلاكية واعدة ومحفزة للقوى العالمية، إضافة إلى العنصر البشري. وكل ذلك عناصر مهمة جعلت إفريقيا تحظى باهتمام القوى الكبرى، بل وتحول ذلك الاهتمام في كثير من المحطات إلى ساحة للتنافس والصراع.

تكمن الأهمية الاقتصادية للقارة الافريقية، في كونها تعتبر واحدة من أغنى القارات بالثروات الطبيعية الباطنية، ذات الاحتياطي الكبير. واسهامها في الإنتاج العالمي بنسب كبيرة، حيث يقدر احتياطي الفحم الحجري ب 82 مليار طن: 80 مليار طن في جنوبي القارة ودولة جنوب افريقيا لوحدها تملك ما يقارب 6.5% من فحم العالم، ويوزع الباقي على دول جنوبية أخرى إضافة لتواجده شمالي القارة بنسب أقل في الجزائر والمغرب وغربيها في نيجيريا. كما تمتلك القارة ثروة هامة من النفط خاصة في الشمال في كل من ليبيا والجزائر، وغربا في نيجيريا، الغابون الكونغو وأنغولا. كما تنتج هذه الدول الغاز الطبيعي حيث تعد الجزائر أغنى دولة إفريقية وواحدة من أغنى دول العالم في إنتاج هذه المادة. وتتوفر القارة على ثروة من غاز الميثان في الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتعتبر إفريقيا سابع أكبر مالك لليورانيوم في العالم ويوجد في جنوب إفريقيا، الكونغو، الجزائر، المغرب، ناميبيا، النيجر، تنزانيا، الغابون، وافريقيا الوسطى، كما تتركز مكامن المعادن في جبال الأطلس وحول الصحراء الكبرى الغربية ومصر وفي الشمال، وأغناها تتواجد غربي القارة إذ تنتج القارة 75% من كوبالت العالم و50% من الإنتاج العالمي للذهب والماس والبلاتين إضافة لمعادن أخرى.[2]

إن من أهم العوامل التي تجعل القارة مؤثرة عالميا، هي امتلاكها لاحتياطات ضخمة من الكثير من المعادن الأساسية. فوفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمتلك إفريقيا 30% من إجمالي احتياطات المعادن عالميا، بالإضافة إلى 8% من احتياطي الغاز الطبيعي و12% من احتياطي البترول، هذا بالإضافة إلى 65% من الأراضي الزراعية الموجودة في العالم، وتحتوي القارة على

---

[1].– محمد محمود محمد كامل وآخرون، مرجع سابق، 308.

[2]– نفس المرجع، 309.

90% من احتياطي كل من البلاتين والكروميوم، ويدخل البلاتين في صناعة الإلكترونيات، الأدوات الكهربية، بعض أدوية مرض السرطان، وصناعة الحلي. بينما يدخل الكروميوم في صناعة المنتجات الحديدية حيث يمنع الصدأ. وتمتلك جنوب إفريقيا وحدها نصف الاحتياطي العالمي من البلاتين، وفقا "لموسوعة بريتانيكا"، 'Encyclopedia Britannica' ، وبالنسبة إلى الكروميوم، فهو يتواجد بشكل أساسي في زيمبابوي، بينما تحتوي جنوب إفريقيا على أكبر مخزون من رمل الكرومايت وهو المكون الأساسي للكروميوم، وتملك وحدها حوالي نصف الاحتياطي من الذهب، كما يتواجد بنسب أقل في كل من زيمبابوي، كونغو، غانا، بوروندي، ساحل العاج والغابون. كما تضم القارة نصف احتياطي الكوبالت، وربع الاحتياطي العالمي من البوكسايت (أنقى أنواع الألمنيوم)، كما تمتلك القارة نصيبا كبيرا من الحديد، المنجنيز، التنتالوم، الليثيوم، الزركونيوم، وتملك مخزونا ضخما من كل من الألماس واليورانيوم[1].

تمثل إفريقيا ثلث أحواض الأنهار في العالم، وموقع القارة السمراء الذي يشرف ويتوسط أهم الممرات الملاحية بين القارات الخمس، يؤهلها لتكون همزة الوصل بين قارات العالم ،خاصة في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا، أوروبا، وإفريقيا باختلاف أقاليمها، وتحتوي على 25% من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم، 20% من احتياطي النفط العالمي و20 % من الطاقة الكهربائية، و70% من احتياطي الكاكاو، وثلث الإنتاج العالمي من البن، و50% من النخيل، إضافة لما تتمتع به القارة من وفرة في المياه وإمكانية استغلال الطاقة الشمسية على نطاق واسع خاصة في صحاريها، إضافة لثرواتها الطبيعية تحتوي القارة على طاقات وموارد بشرية معظمها من فئة الشباب تمثل اليد العاملة سواء داخل القارة أو خارجها بحاجة فقط لتنميتها[2].

إن امتلاك القارة الأفريقية مخزون استراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية والمواد الأولية، جعلها منذ استقلالها محل تنافس دولي للحصول على هذه الموارد، بل وقد تفاقم جراء ازدياد الطلب العالمي عليها، ونقصان وتراجع الاحتياطيات العالمية من هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من

---

[1]– نهى الطويل، "يوم افريقيا .. ذهب ومعادن وثروات أخرى تكشف الحجم الحقيقي لكنوز القارة السمراء"، اليوم السابع، تاريخ النشر (25 ماي 2022)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/10 عبر الرابط:
https://www.youm7.com/5775261

[2]- محمد محمود محمد كامل وآخرون، مرجع سابق، 309– 310.

العالم. في هذا السياق، وفي ظل الاستكشافات والممسوحات التي أجريت أخيرا على العديد من دول القارة، "تشير العديد من الإحصائيات أن نسبة الاحتياطيات من البترول والغاز الطبيعي في القارة الإفريقية، آخذة في النمو، أما فيما يخص موارد المياه العذبة فتشير أغلب الإحصائيات والتقديرات إلى أن قارة أفريقيا تمتلك ما يقدر بحوالي أربعة آلاف كم3 من مصادر المياه العذبة المتجددة سنويا، ما يعادل حوالي 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة في كل أنحاء العالم[1].

تتمثل أهمية القارة في امتلاكها مخزون استراتيجي وحيوي متنوع الموارد، أهمها مصادر الطاقة والمعادن. وتعتبر القارة سوقا استهلاكيا محفزا للقوى الدولية. ومن جهة أخرى، يسود الضعف السياسي والأمني جميع أركان القارة الافريقية، تلك كانت أسباب دخول القوى الاستعمارية داخل القارة للانقضاض على الكم الهائل من الثروات، وقد اتخذ الصراع في افريقيا في بدايته بعدا اقتصاديا، وامتد الى أبعاد استراتيجية كبرى جعلت القارة محط أنظار العالم من منطلق المصالح السياسية والأمنية التي تسعى الدول المتنافسة على تأمينها في القارة الافريقية. [2]

إن كل هذه الميزات تفسر سبب الاهتمام الدولي الكبير بهذه القارة وخاصة بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت إفريقيا محل اهتمام القوى الكبرى ومن أهمها الصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا، ولم يقتصر الأمر على هذه الدول، بل شهد مطلع القرن الحادي والعشرون سباق وتغلغل بعض الدول الإقليمية في القارة كتركيا، الكيان الصهيوني وإيران من خلال توطيد العلاقات السياسية والدخول في استثمارات مع بعض دول القارة وفي مختلف المجالات[3].

إن أهمية القارة لا تقتصر –على عنصر–واحد كالموقع الجيوسياسي مثلا، بل تتظافر مزايا كل هذه العناصر لجعلها مركز جذب للقوى العالمية، والذي لم يأت من فراغ، بل نابع عن معرفة عميقة لمقومات ومقدرات القارة، إضافة لسهولة التغلغل داخل القارة، حيث شهدت السنوات الأخيرة إضافة للقوى الدولية الكلاسيكية، توافد فواعل إقليمية عملت وتعمل على تطوير علاقاتها السياسية ببعض دول افريقيا، والظفر باستثمارات قيمة بالقارة، نظرا للأهمية الجيواستراتيجية لقارة إفريقيا بكل أبعادها.

---

[1]– شريفة فاضل، مرجع سابق، 115.

[2]– مراد الشربيني، " التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ شرق افريقيا في الفترة من 2012 حتى 2023"، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد (46)، العدد (01)، ج01، (2024)، 27.

[3] – محمد محمود محمد كامل وآخرون، 307– 308.

المبحث الثاني: التنافس الدولي على القارة الإفريقية

إن افريقيا كانت ولا تزال تعد محط صراع حقيقي بين أقطاب القوى الدولية، باعتبارها مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية، فهي من أغنى بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية، والمواد الخام المهمة في الصناعات الاستراتيجية خاصة النووية بالنسبة للدول الكبرى، ويطلق عليها البعض أنها قارة الألفية الثالثة، هذا إلى جانب المكانة الجيوسياسية التي تتمتع بها، مما جعلها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات استراتيجية بين القوى العالمية كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وغيرها.

سنقف في هذا المبحث على مظاهر التنافس على القارة الإفريقية، من خلال فحص مدى نفوذ كل من روسيا والقوى الكبرى المنافسة لها.

المطلب الأول: النفوذ الأمريكي الغربي في إفريقيا

إذا كان النمط العام للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا قبل بداية الحرب الباردة، يتسم بالعزلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للقارة، فإن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية، أدت الى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا، من خلال التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للاختراق، بالإضافة الى دعم قادة أفارقه.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة، من أجل بسط نفوذها على كل مناطق العالم التي تحتوي على الموارد الطبيعية المهمة، ومصادر الطاقة، وبالأخص البترول، فوفقا لنظرية الجغرافيا الحيوية، تكمن الرؤية الكلية للاستراتيجية الامريكية القائمة على نظرية الجغرافيا الحيوية، في عدم الالتزام بحدود معينة، فالحدود وفقا لهذه النظرية مفتوحة، حيث أن الولايات المتحدة ترى أن حدودها وفق هذه النظرية هي حدود مصالحها الحيوية التي تتمثل في الموارد والثروات الحيوية بكل أنواعها و في أي مكان، وهذا يتفق مع رؤية بريجنسكي أنه مع نمو قوة الصين وتنافس قوى أخرى كالهند والبرازيل مثلا حول الموارد، والأمن والمزايا الاقتصادية فإن إمكانيات سوء التقدير والصراع تتزايد، وبناء على هذا فإن الولايات المتحدة يجب أن تعمل على صياغة أساس حيوبوليتيكي أوسع لتعاون

بناء في الساحة الدولية ،في الوقت الذي تستجيب فيه للآمال المتصاعدة لسكان العالم القلقين بشكل متزايد. [1]

لذا توجه الولايات المتحدة الامريكية سياستها الخارجية والداخلية لتحقيق هذا الهدف القومي، وعليه فإن مجمل التحولات في الاستراتيجية الامريكية تجاه القارة الافريقية، هي جزء من استراتيجية أمريكية سياسية وعسكرية شاملة، تعمل على وضع كل مقدرات القارة الافريقية من موارد طبيعية وبشرية وبالأخص البترول – استراتيجية الطاقة القومية الامريكية American National Energy Policy أو ما يعرف بتقرير "ديك شيني" Cheney Report الذي يشير فيه إلى ضرورة إنشاء قواعد عسكرية في جميع مناطق النفط في العالم من كازاخستان إلى أنغولا لضمان أمن الطاقة الأمريكي– تحت تصرفها اسوة بمناطق العالم الأخرى، عبر اتباع استراتيجية تعمل على إقصاء القوى الأخرى المنافسة لها –الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، البرازيل– وتطويع المجتمعات والدول الافريقية بصورة تخدم النفوذ والمصالح الامريكية على المدى الطويل والقصير. [2]

لقد أدت التطورات المتسارعة في نمو النفوذ الروسي بإفريقيا، إلى خلق حالة من القلق في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية. ولذا كثيرا ما شدد صناع السياسة في الولايات المتحدة على الحاجة إلى مواجهة النفوذ الروسي في القارة، وتتهم الدول الغربية موسكو باستخدام وسائل فاسدة وسرية لمحاولة التأثير على الدول ذات السيادة، بما في ذلك شركاتها الأمنية والاقتصادية، وتعتبر الدول الغربية روسيا مثل الصين وهما دولتان تمثلان تحديا للغرب في افريقيا. [3]

تدرك الدول الغربية جيدا و تسوق الى أنه من الأمور البارزة التي تشوه صورة الروس في إفريقيا، الدعم الروسي للرؤساء المستبدين في افريقيا ودعمهم في الانتخابات الرئاسية، حيث إن سياسة روسيا تعطي الأولوية للمصالح الروسية في البلاد وللاستقرار الرئاسي، بغض النظر عن ملفات حقوق الانسان والإصلاح السياسي والتعددية الديمقراطية، فروسيا لا تهتم اطلاقا بهذه الجوانب،

[1] - شريفة فاضل مصطفى، مرجع سابق، 103.

[2] –نفس المرجع، 104.

[3] شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

بل إنها قد ترتاح أكثر مع حكومات مستبدة، وأنظمة افريقية لا تحترم دساتيرها، وهذه السياسة الروسية تعطي صورة غير جيدة لروسيا عند الشعوب الافريقية ، التي ترغب بتحقيق الديمقراطية في بلدانها.[1]

لقد ازداد التنافس حول ثروات افريقيا بشكل كبير مع بداية الالفية الثالثة بين الولايات المتحدة الامريكية والقوى الاسيوية، واتجه الاتحاد الأوروبي إلى بلورة إطار جديد ينظم علاقاته مع الدول الإفريقية، إذ ركزت دول الاتحاد الأوروبي في شراكتها مع الدول الافريقية على البعد السياسي، وذلك بدعم حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، بحسب الرؤية الأوروبية، لتحقيق مصالحها الاقتصادية في القارة الافريقية، كما لجأت بعض الدول الأوروبية إلى استخدام القوة العسكرية في دعم بعض الدول. ففي 14جانفي 2013 أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في تصريح لتبرير الهجوم على مالي حيث قال: "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة"[2].

لا شك أن هناك مصالح استراتيجية واقتصادية هائلة لفرنسا في إفريقيا، ولعل أهمها مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية، حيث تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. ويشير بعض المراقبون إلى أن شركة أريفا الفرنسية (Areva) ظلت على مدى القرون الأربعة الماضية، تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، إلى أن قامت حكومة النيجر بمنح تراخيص للتنقيب لشركات هندية، وصينية، وأمريكية، وكندية، وأسترالية، وأصبح الخوف الفرنسي من النفوذ الصيني وغيره هو المحرك لتحرك فرنسا.[3]

إن فرنسا لا تستطيع التخلي عن إفريقيا بالنظر لأهميتها الاستراتيجية ومصالحها الذاتية، غير أنها لا تمتلك إمكانيات التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد، لذلك فهي تؤيد تقاسمها وديا للنفوذ في هذه القارة. فأمريكا تحاول إحداث تغيير عميق في المفاهيم الجيواستراتيجية في القارة الافريقية، بغية السيطرة النهائية على دولها ضمن النظام الأحادي القطب الذي تهيمن عليه، وتسعى لتكريس هيمنتها. وتركز الاهتمام الأمريكي في إفريقيا على دائرة محيطها في البحيرات العظمى. فاذا كان

---

[1]–نفس المرجع.

[2] – شريفة فاضل مصطفى، مرجع سابق، 107.

[3]– نفس المرجع.

الفرنسيون يشددون على عامل اللغة، فان الأمريكيين في افريقيا يركزون على اغراءات التجارة والربح، ومردودية العائد المادي في ظل العولمة.

إن التنافس الأمريكي الفرنسي اليوم هو معطى في الخارطة الجغرافية السياسية الجديدة، بعد عقود من التكامل خلال الحرب الباردة عندما تركت أمريكا لفرنسا دور الشرطي في إفريقيا والعمل بالوكالة لصالحها ولصالح العرب في مواجهة الشرق والاتحاد السوفياتي سابقا.[1]

المطلب الثاني: النفوذ الصيني في إفريقيا

تمثل إفريقيا مجالا استراتيجيا للصين، ولهذا اتخذت هذه الأخيرة العديد من الآليات السياسية والأمنية والاقتصادية لتدعيم نفوذها في افريقيا، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية ولاسيما البترول والمواد الخام، وتنتهج ما يسمى بدبلوماسية النفط والتي تهدف الى ضمان حصول الصين على وارداتها من البترول. وتمثل الصين ثالث أكبر شريك لإفريقيا في الوقت الذي أصبحت فيه افريقيا مقصدا مهما للاستثمارات الخارجية التي تقوم بها الشركات الصينية. وتجدر الإشارة إلى أن أهداف الصين بإفريقيا هي أهداف اقتصادية خالصة، غايتها الوصول الى المواد الأولية والمنتوجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها.[2]

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن الصين تتبع في علاقاتها مع الدول الافريقية مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتقدم نفسها دائما على انها بلد نام للتقرب للدول والشعوب الافريقية، لذا عقدت الدول الافريقية اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الصين ودون الارتباط بشروط سياسية، كما تحرص الصين على الحصول على دعم الدول الافريقية في المحافل الدولية، لاسيما فيما يتعلق بوضع تايوان ومسألة حقوق الانسان في الصين. وعلى الرغم من أن الاستثمارات غالبها في مجال النفط، إلا أن الصين استغلت حاجة إفريقيا الصارخة الى البنى التحتية الأساسية، ففتحت لمقاولاتها وشركاتها سبلا جديدة في التدويل، من خلال الاستثمار في بناء الطرق، وتشييد الموانئ والسدود، وشبكات السكك

[1]– عاشور لكوشة، "التنافس الدولي في إفريقيا وانعكاسه على مسار بناء الدولة"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، العدد 07،(2021)، 185.

[2]– شريفة فاضل مصطفى، مرجع سابق، 104–105.

الحديدية والاتصالات والمطارات، ومجال الزراعة، وباتت أهدافا استراتيجية وجيوسياسية في جزء كبير منها، اذ تتطلع الصين ليس فقط لإثبات أنها القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بل تطمح أيضا إلى أن تكون البديل القادم لشركاء إفريقيا التقليديين، أوروبيين وامريكيين وحتى شركائها الاخرين في اسيا أو في أمريكا اللاتينية.[1]

وفيما يلي خريطة توضح انتشار القوات والقواعد الأجنبية في القارة الإفريقية، حيث تتوزع القواعد العسكرية الأمريكية في كل من جيبوتي، السنغال، أوغندا، الصومال، كينيا، وجزيرة سيشل. وتتوزع القواعد الفرنسية في كل من جيبوتي، الغابون، السنغال، النيجر، ساحل العاج، مالي، وتشاد. إلى جانب وجود قواعد عسكرية صينية في جيبوتي، وقواعد عسكرية تركية في الصومال. وقواعد عسكرية بريطانية في كينيا. وما يجلب الانتباه هو أن منطقة القرن الإفريقي وبصفة خاصة، يوجد بها العديد من القواعد العسكرية لعدة قوى دولية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، تركيا وبريطانيا) نظرا للأهمية الجيوسياسية والموقع الاستراتيجي الذي تحظى به، مما جعلها مركزا للتنافس الدولي في القارة. والملاحظ أيضا أنه لا توجد قواعد عسكرية روسية في إفريقيا، ويتمثل نفوذها في القارة عبر شركات أمنية خاصة مثل فاغنر والمتواجدة في كل من ليبيا، موزنبيق، إفريقيا الوسطى، السودان، مدغشقر، غينيا وأنغولا.

[1] – نفس المرجع، ص 105.

خريطة رقم03: انتشار القوات والقواعد الأجنبية في القارة الإفريقية

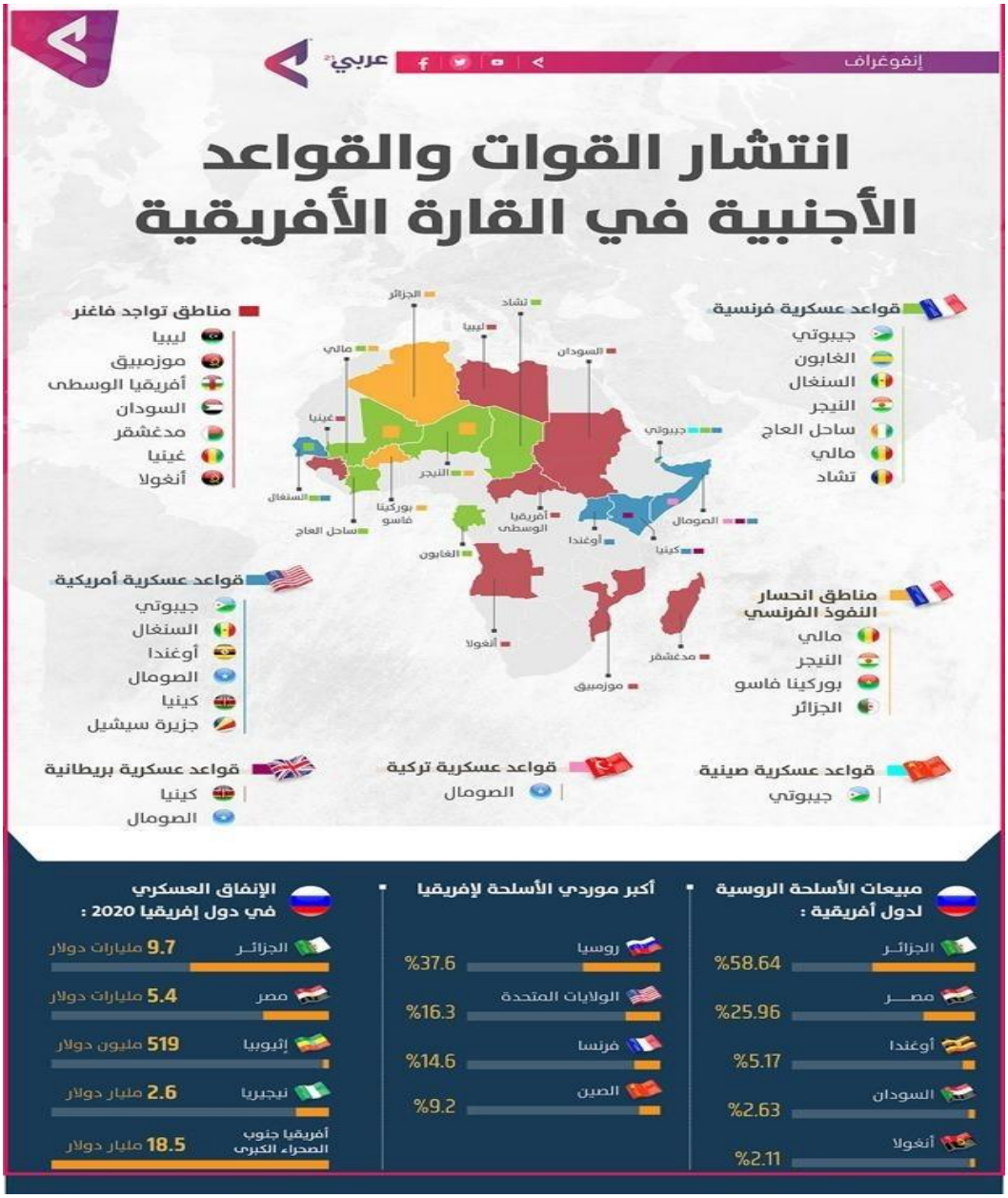

المصدر: "خريطة الصراع على "كعكة أفريقيا".. ماذا يحدث في القارة السمراء ..."، (2023)، تاريخ الاطلاع: 31ماي 2024، على الساعة:22:08، عبر الرابط:

https://images.app.goo.gl/8yPzUjMqJ2i5PGPo7

أمام تنامي الدور الصيني في إفريقيا، كان من الطبيعي أن تنظر الدول الغربية إلى ذلك بقلق كبير، خصوصا بعدما أصبحت ثالث شريك اقتصادي بعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتجلى ذلك بوضوح في قطاع النفط، خاصة في السودان، فقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية بعد خروج شركة شيفرون النفطية الأمريكية، مما أدى إلى تحسين الدخل القومي السوداني خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام 2006 لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر، وتمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل يوميا من صادراته النفطية، وبذلك الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حاولت أمريكا العودة إلى السودان ومواجهة المنافسة الصينية، عبر عدة استراتيجيات منها فرض الإدارة الأمريكية عقوبات على السودان بتهمة الإرهاب وفرض عقوبات اقتصادية. وقد استخدمت أمريكا نفط الجنوب السوداني مدخلا لعودتها لتحقيق السلام في الجنوب. وبعد انفصال الجنوب عن الشمال سيطرت على أغلب الحقول النفطية الموجودة في الجنوب، وتبقى أزمة إقليم دارفور هي محور الصراع بينهما، إذ تسعى أمريكا بشتى الوسائل بإثارة ملفات انتهاك حقوق الانسان في الإقليم، وتسليم الضالعين في جرائم الحرب إلى محكمة الجنايات الدولية، أو بممارسة سياسة لي الذراع لجعل النظام يرضخ للمطالب الأمريكية، ويفسح لها المجال ومساحة للوجود والنفوذ الاقتصادي الموسع في الإقليم وبذلك منافسة الشركات الصينية.[1]

المطلب الثالث: التواجد الروسي في إفريقيا

توجد العديد من الدلالات على نجاح روسيا في بسط نفوذها على القارة الإفريقية، واستمالة الدول الإفريقية لصالحها، كالتزامها بدعم إنهاء الاستعمار في إفريقيا، وعدم إخضاع إفريقيا سياسيا واقتصاديا، وكذا عدم النظر إلى إفريقيا على أنها مصدر تهديد للهجرة، وكانت دائما داعمة لتطلعات الدول الإفريقية للتطور والنمو بشكل مستقل وهو ما يتماشى وتوجهات اغلبية دول القارة.

فروسيا أكبر مورد للأسلحة في إفريقيا. ويعود السر وراء انجذاب السوق الإفريقي لمبيعات الأسلحة الروسية، أنها ليست مثقلة بشروط الالتزام بقوانين حقوق الانسان، ولا التقيد بالإصلاحات السياسية والتعددية الحزبية والتزام مساطر حقوق الانسان. ومن الواضح أن روسيا تدرك تماما مدى

[1] – عاشور لكوشة، مرجع سابق، ص 186.

التأثير الذي أحدثته التدفقات الكبيرة للاجئين السوريين على السياسة الأوروبية، وبالتالي فإنها تعمل على أن يكون لها نفوذ على المفاصل الرئيسية في القارة مثل ليبيا والمغرب، اللتان تعتبران معبرا لتدفق اللاجئين من إفريقيا، الأمر الذي سيوفر لروسيا مزيدا من النفوذ على أوروبا، وبالتالي تصبح لديها القدرة على إثارة أزمات إنسانية وسياسية لأوروبا، بينما تتحدى مجالات النفوذ الأوروبي التاريخي، وفرنسا على وجه الخصوص في إفريقيا.[1]

أعمدة بيانية رقم1: توضح صادرات الأسلحة الروسية، الفرنسية، الصينية والأمريكية إلى إفريقيا.

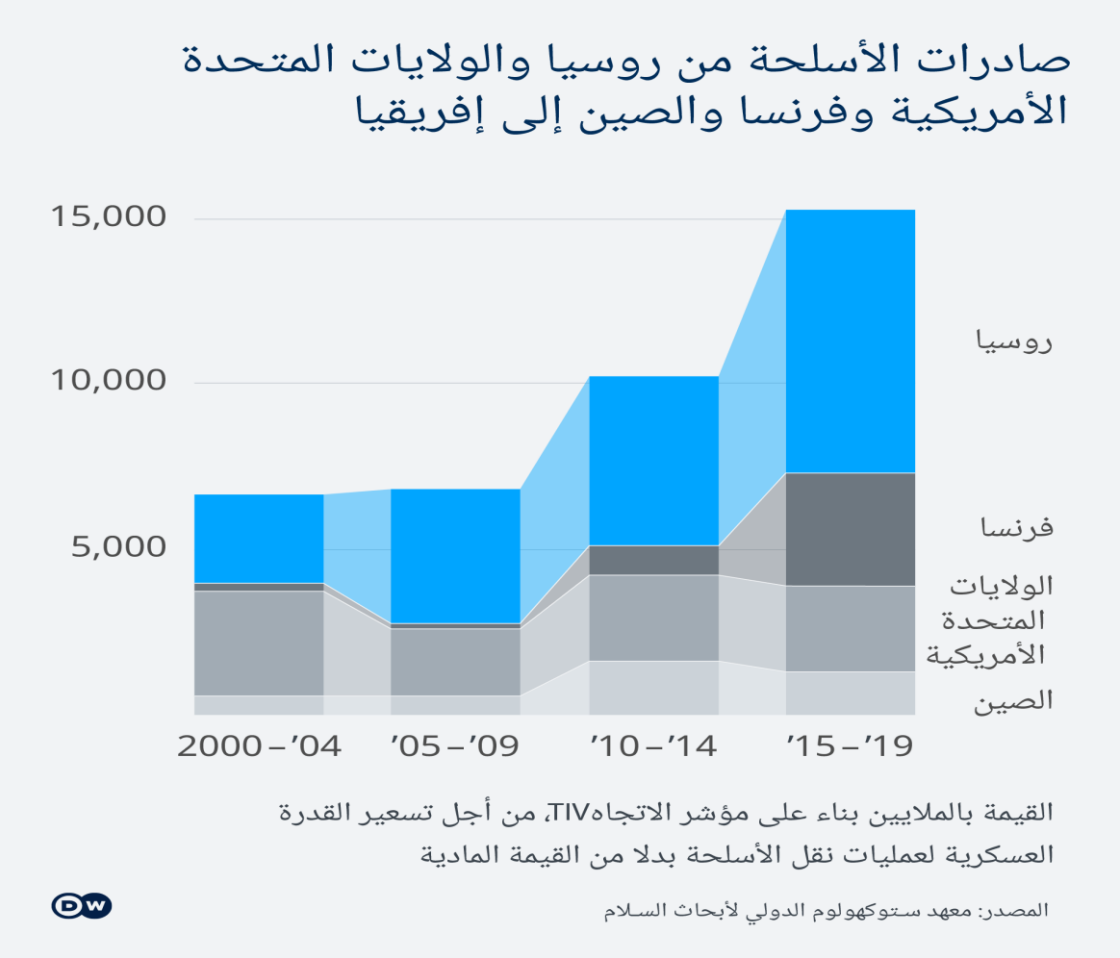

المصدر : <https://www.dw.co> (2020/05/31)

تاريخ الأطلاع: 2024/06/07 الساعة 16:06

الشكل السابق عبارة عن أعمدة بيانية توضح صادرات الأسلحة الروسية مقارنة بصادرات الأسلحة الأمريكية والفرنسية والصينية إلى دول القارة الإفريقية. ابتداءا من عام 2000، إلى غاية 2019،

[1] – شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

وتوضح احتلال روسيا الصدارة في مجال تصدير الأسلحة لإفريقيا، ويرجع ذلك لكونها لا تتطلب شوطا سياسية، أو تعديلات تتعلق بحقوق الإنسان.

للوجود الروسي في إفريقيا خاصة في غرب ووسط القارة وشرقها، أهداف عسكرية واقتصادية، فروسيا تمتلك خبرات وتكنولوجيا متقدمة في مجال الطاقة، تريد أن تقدمها للدول الإفريقية مقابل المواد الخام، وفتح أسواق لمنتجاتها، كما أن علاقات روسيا الدفاعية مع دول غرب إفريقيا في نمو سريع ومستمر، فالشركات الروسية بشقيها الأمني والاقتصادي تعمل في انغولا بجنوب شرق القارة الإفريقية لاستغلال النفط والمعادن الثمينة كالألماس والذهب. خلال 2017 –2018، وقعت روسيا اتفاقيات تعاون مع أكثر من 19 دولة إفريقية، منها على سبيل المثال (نيجيريا، أنغولا، غينيا الاستوائية، بوركينافاسو، والسودان)، كما وقعت اتفاقات لاستخراج الغاز الصخري من موزنبيق. وبالتالي استطاعت أن تمد نفوذها وهيمنتها بقوة لوسط وغرب القارة الافريقية (إفريقيا الوسطى ونيجيريا وتشاد)، وينشط الدور الروسي في إفريقيا الوسطى في دعم الحكومة ضد الجماعات المتمردة، حيث تشارك بقوات خاصة من الشركات الأمنية في عمليات تأمين وحراسة المؤسسات الحكومية، ومناطق الموارد الاقتصادية المهمة والحيوية. وتسعى روسيا من خلال الوجود في البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب، لتقوية وجودها في إفريقيا، وخلق نفوذ لها في المياه الدافئة في الشرق الأوسط لضمان عدم محاصرتها بواسطة التحالف الغربي الإمبريالي في مناطق نفوذها المعروفة في سوريا وإيران.[1]

تنتهج روسيا في إفريقيا سياسة التجارة والاستثمار بدون فرض شروط أو قيود، مقارنة بتلك التي تضعها على سبيل المثال الدول الغربية وامريكا وحتى الصين احيانا، حيث أن أمريكا والاتحاد الأوروبي دائما ما يربطون دعمهم بشروط مثل الامتثال لمساطر حقوق الإنسان وحرية التعبير وغيرها، في حين عملت الصين باستمرار على إغراق الدول الإفريقية بالديون المجحفة ، حتى تتمكن من الاستحواذ على مؤسساتها التجارية، مما يمنح الروس أفضلية في الحركة التجارية في القارة الإفريقية، كما أن روسيا تلجأ إلى إفريقيا من أجل إيجاد شركاء لها لتحقيق أهدافها ومصالحها،

[1]– تاج السر عبد الله محمد عمر، "التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي"، مركز الجزيرة للدراسات، (09نوفمبر 2021)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/02.الساعة: 21:12، عبر الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5186

وإيجاد فرص اقتصادية لشركاتها لإضعاف الهيمنة الغربية، والتعويض عن الخسائر التي لحقتها جراء العقوبات المفروضة عليها بسبب حربها ضدها أوكرانيا.[1]

المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية: الخلفيات والابعاد

تحظى الحرب الروسية–الأوكرانية باهتمام كبير، لما لها من تأثير في طبيعة العلاقات بين روسيا من جهة ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من جهة أخرى، ولعبت دورا هاما في التأثير على النظام الدولي، والتفاعلات الحاصلة فيه وطبيعة التوازنات وأنماط العلاقات الدولية، كما ساهمت في توجيه علاقات التعاون الروسي باتجاه القارة السمراء، وذلك لاعتبارين أساسيين يتمثلان في محاولة روسيا إيجاد تعويض للخسائر التي لحقتها جراء الحرب، لاسيما تلك المتعلقة بفرض العقوبات الدولية من طرف الغرب عليها، ومحاولتها من جهة أخرى كسر الحصار، بعد تطويقها من طرف حلف الناتو، ومحاولة إيجاد منفذ بديل لتعزيز وتسهيل نشاطها الاقتصادي.

لذا كان لزاما علينا افراد هذه الجزئية بالطرح والتحليل لمعرفة طبيعة الدور –وان وجد –الذي لعبته في الدفع نحو تعزيز التقارب الروسي–الإفريقي الحالي.

المطلب الأول: خلفيات وأسباب الحرب الروسية–الأوكرانية

شهدت نهاية الحرب الباردة في تسعينات القرن العشرين تفكك الاتحاد السوفييتي إلى جمهوريات مستقلة، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي، ووجدت روسيا نفسها وريثة لما كان يملكه الاتحاد السوفييتي من إمكانيات مادية وبشرية، وفي نفس الوقت ورثت العديد من المشاكل والفوضى

على المستوى الداخلي، وكذا على مستوى محيطها الإقليمي، الذي امتدت أعين الغرب إليه لفرض هيمنته من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تطويق روسيا وعزلها عن العالم.

تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع تفكك الاتحاد السوفيتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها. تم توقيع" **مذكرة بودابست**" التي تعهدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا، في مقابل تخلي كييف–العاصمة الأوكرانية– عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا، لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على

[1]– شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقا، فانضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف، سنة1999 ، وبين- عامي 2004 و2009، انضمت 09 دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابق- بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا-ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية .وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين عام1999 و 2020 نحو 14 دولة، تشكل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام 1949. [1] ولم يعد متبقيا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها، وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام 2008، عندما رحب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيل عضويته، وهو ما اعتبرته روسيا، بمثابة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب .فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية-الجورجية، عام2008 ، وقيام روسيا بضم إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية، عام2014 ، ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية[2].

[1]- عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، (03 ماي 2022)، تاريخ الاطلاع: 2024/03/25 الساعة: 22:10، عبر الرابط:https://studies.aljazeera.net>article

[2]- نفس المرجع.

خريطة رقم 04: توضح موقع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بالنسبة لروسيا

المصدر: اليوم السابع (26/02/202)، اطلع عليه بتاريخ 2024/60/07، الساعة 18:05، عبر الرابط: https://m.youm7.com/st

تعتبر روسيا مناطق الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي، مناطق مجال حيوي ، خاصة ما يتعلق بالجانب الجيوبوليتيكي الروسي، وهو ما عبرت عنه لاحقا الاستراتيجية الروسية في عام 1994، عندما أشارت إلى استعداد روسيا ،لعمل كل ما من شأنه ضمان مصالح روسيا في المناطق التي تعدها مجالا حيويا لها، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، بل إن الأمر تعدى تلك الحدود ليصل إلى مناطق أخرى تمثل مصالح عالية القيمة لروسيا، كما حصل في سوريا التي مثلت تحديا كبيرا لروسيا ،لإثبات قدرتها وعزمها في سعيها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.[1]

جاء السعي الأمريكي–الأوروبي للتوسع في مناطق الجوار الروسي، لتزيد من الهواجس الأمنية لروسيا تجاه المقاصد الأمريكية–الأوروبية، وروسيا تدرك المقاصد من وراء هذا التوسع الذي يتحدد بمحاولة تطويقها. فهي تعد أوكرانيا دولة عازلة بينها وبين الناتو، ولهذا فإن انضمامها إلى الناتو يشكل خطرا أمنيا عالي المستوى للأمن القومي الروسي.

[1]- عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

"وردا على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، وتشير بعض التقديرات إلى حصول أوكرانيا خلال الفترة من 2014 إلى 2021على نحو 5.6 مليارات دولار من الولايات المتحدة، تشمل أسلحة ومعدات تدريب للجيش، ودعم مكافحة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر" **مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية**"، كما أقرَّ حلف الناتو حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا"[1].

جاءت الحرب الروسية–الأوكرانية بسبب التطورات التي حصلت بعد الأزمة الأوكرانية في العام 2014، وكذلك ما يتعلق بمساعي ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو. وبررت روسيا قرار الحرب بسعي أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي –وهو ما تعتبره تهديدا لكيانها–وتخلي الحكومة الأوكرانية عن خطة السلام لمنطقة "دونباس' Donbas * التي تم الاتفاق عليها بواسطة كل من فرنسا وألمانيا.[2]

ففي العشرين من شهر فيفري 2022، اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، باستقلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا هما" لوغانسك" و"دونيتسك ."وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر، قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية، بدعوى أن ذلك جاء بناء على دعوة وجهتها هاتان الجمهوريتان الانفصاليتان للنظام الروسي للدفاع عنهما، في مواجهة ما أسماه النظام الروسي" :حرب الإبادة التي يشنُّها النازيون الجدد في أوكرانيا" ضد الأقليات من أصل روسي في الجمهوريتين"[3].

---

[1] – نفس المرجع.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري "تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية في النظام الدولي: التدافعات المكانية والإزاحات الجغرافية"، مجلة دراسات دولية، العدد(96/95)، (2024)، 42

*خطة السلام مبادرة فرنسية ألمانية، تم عرضها على أوكرانيا وعلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من طرف الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، لحل الصراع في منطقة دونباس، وطرحت تزامنا مع زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى كييف، وهو ليس طرفا في المبادرة وإن كان يؤيدها.

[3] أحمد عبد الأمير الأنباري، مرجع سبق ذكره.

وفي المقابل، توالت ردود الأفعال الدولية والإقليمية– سياسية واقتصادية وإعلامية بل وعسكرية–تجاه ما سمي ب "الغزو الروسي لأوكرانيا"، أو" العدوان الروسي على أوكرانيا"، خاصة مع حجم التدمير الكبير الذي شهدته الأراضي الأوكرانية بعد بدء الحرب مباشرة[1].

ومن الواضح أن الحرب الروسية الأوكرانية، ستأثر تأثيرا واضحا على بنية النظام الدولي، وعلى التفاعل بين وحداته، وذلك نظرا لتشابك الأطراف وتعقُّد المشهد الدولي أمام التداعيات التي ترتبت على الأزمة.

المطلب الثاني: العقوبات الغربية ضد روسيا

لقد شكلت الحرب الروسية–الأوكرانية نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، وهو ما يمكن أن نشهده بشكل واضح ، في التوتر العالي المستوى في العلاقات الروسية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية كما يظهر ذلك جليا من خلال العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على روسيا، وكذا الدعم الأمريكي–الأوروبي لأوكرانيا ، والمتمثل في تقديم المساعدات العسكرية، "مما دفع بالمسؤولين الروس إلى القول بأن روسيا تواجه الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية وتحديدا الناتو، ومن تلك التصريحات ما صرح به" نيكولاي باتروشيف" سكرتير مجلس الأمن الروسي بقوله : "إن روسيا لا تحارب أوكرانيا، بل هي في مواجهة مع حلف شمال الأطلسي "[2]. فالولايات المتحدة الامريكية تحاول عزل روسيا ومحاصرتها لتفكيكها وتجزئتها لاحقا، ومعها في ذلك الدول الأوروبية، وعلى وجه التحديد الأعضاء في الناتو، ولكن بدرجة أقل وربما مضطرة –الدول الأوروبية التي تضغط عليها الولايات المتحدة في إطار سياسة الهيمنة حتى تكون حليفة معها وتمنع صعود دول أخرى على غرار روسيا لتشكيل نظام متعدد الاقطاب –لهذا الخيار بسبب الضغط الأمريكي، وهي تحاول أن تظهر روسيا بأنها دولة خارج النظام الدولي.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في نفس السياق، تضييق خيارات السياسة الخارجية الروسية من خلال محاصرتها جغرافيا، وفي مقابل ذلك تعمل روسيا مسترشدة

[1]- عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري، مرجع سابق، 44– 45.

بإدراكها للأهداف الامريكية–الأوروبية لمواجهة تلك المحاولات. ولهذا كان هدف التوسع والسيطرة على مساحات جغرافية داخل أوكرانيا له أهميتها بالنسبة لروسيا.[1]

بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي شهدتها روسيا جرَّاء تدخلها العسكري في أوكرانيا، في العمليات القتالية مع طول الفترة الزمنية للحرب، وعدم القدرة على الحسم وصلابة المقاومة الأوكرانية المدعومة بقوات وسلاح وخبرات غربية، فقد تكبدت العديد من الخسائر الاقتصادية، نتيجة العقوبات الغربية التي فرضت ضدها. والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز وتجميد الأرصدة، وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا.[2]

تعرضت روسيا لعقوبات سياسية نتيجة عزلها عن المجتمع الدولي، حيث تضررت صِلاتها بالعالم الخارجي، وأصبحت أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبان الحرب الباردة، وضعف التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وأغلق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، ومنع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في العديد من الفعاليات، وكذلك حضرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم[3]، كما هددها الغرب بتجريدها من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، مما يؤثر على مسارات مستقبل الدور الأمريكي. لقد أثرت الأزمة الأوكرانية على حجم التبادل التجاري بين روسيا والاتحاد الأوروبي، حيث يعد هذا الأخير أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع" الدولة الأولى بالرعاية " الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. [4] وفي هذا الصدد أعلنت وكالة الجمارك الروسية، بتاريخ 12 فيفري 2024، أن الصادرات الروسية نحو الأسواق الأوروبية قد تراجعت بأكثر من الثلثين سنة 2023، مع خفض الاتحاد الأوروبي بشكل كبير عمليات شراء النفط والغاز الروسيين، وأوقفت بلدان الاتحاد الأوروبي معظم عمليات الشراء المرتبطة بالطاقة من روسيا للضغط اقتصاديا

[1] نفس المرجع، 45.

[2]– عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

[3]–نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

على موسكو لإيقاف الأعمال العدائية ضد أوكرانيا. كما صرحت وكالة إنترفاكس الروسية نقلا عن هيئة الجمارك الحكومية، بأن الصادرات إلى أوروبا تراجعت بواقع 68% خلال 2023 لتصل إلى 84.9 مليار دولار. وفي المقابل، تراجعت الواردات الروسية من أوروبا بنسبة 12.5% عام 2023.[1]

المطلب الثالث: تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على إفريقيا

بما أن أثر الأزمة الروسية الأوكرانية لم يكن فقط محدود على الدولتين صاحبتي الشأن، فإن القارة الافريقية بأهميتها وثقلها السياسي تأثرت أيضا بهذه الأزمة، فالكثافة السكانية للقارة السمراء، تجعل منها سوقا للكثير من السلع التي تصدرها الدول الكبرى، وتعتمد 23 دولة من دول القارة الافريقية على استيراد العديد من السلع الأساسية من روسيا وأوكرانيا و من أهمها القمح، كما أن للأزمة أثر على تكاليف النقل لهذه السلع وأسعارها، حيث أن ارتفاع أسعار الخبز من الاحتمالات الواردة بشكل كبير في كثير من الدول، ليس فقط في القارة الافريقية بل وأيضا في الشرق الأوسط.[2]

تحتل روسيا وأوكرانيا مكانة مركزية في الزراعة العالمية، باعتبارهما الدولتين الرئيسيتين المصدرتين للمنتجات الزراعية، والمواد الغذائية إلى الأسواق العالمية، حيث تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم بنسبة 18% من الصادرات العالمية حسب توقعات 2024/2023. في حين تحتل أوكرانيا المرتبة السادسة بين الدول المصدرة للقمح في نفس العام بنسبة 10% من الصادرات العالمية، ويمثل البلدان معا ما يقارب 80% من صادرات الذرة، والشعير وبذور اللفت، وزيت عباد الشمس إلى الأسواق العالمية منذ عام 2018، بالإضافة إلى ذلك تعد روسيا واحدة من أكبر مصدري الأسمدة النيتروجينية، والبوتاسيوم والفوسفور.[3]

بالمقابل تستورد الدول الإفريقية حوالي 90% أو أكثر من استهلاكها من القمح، وأكبر المستوردين هم دول شمال إفريقيا، ولا سيما مصر التي تستورد أكثر من 60% من استهلاكها من القمح، والجزائر 75%، وتونس 62%، والمغرب 38%، دول مثل الكاميرون وجيبوتي وبوروندي وتوغو والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ورواندا وليبيا وموريتانيا وناميبيا، كلها تستورد

---

[1]_ "أسواق آسيا تستوعب ابتعاد الصادرات الروسية عن أوروبا"، صحيفة العرب، العدد(13040)، (2024)، تاريخ الاطلاع: 2024/06/07، الساعة 17:02، عبر الرابط: https://In.ampproject.org

[2]– وعد المعايطة، مرجع سابق، 50.

[3]شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

من 50 إلى 70% من القمح، وإريتريا من أكثر الدول تضررا، لأنها تستورد 100% من الحبوب من روسيا وأوكرانيا.[1]

وبحسب تقرير صدر عن موقع Oil price الأمريكي فإن القارة الإفريقية سيكون من المتوقع أن تكون الأكثر تأثرا بالغزو الروسي لأوكرانيا، وذلك لأن أسعار السلع سترتفع بشكل كبير وبالتحديد السلع الغذائية، مما يضع القارة الإفريقية التي عانت منذ عقود من أزمة غذائية في وضع صعب. من جانب آخر فإن أسعار الأسمدة سترتفع، وسيزيد ذلك من سوء الوضع في إفريقيا. فهنالك عقوبات مفروضة على روسيا وبيلاروسيا وهما المصدر الثاني والثالث للبوتاس على مستوى العالم، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السماد منذ عام 2008. ويعني ارتفاع السماد انخفاض مستويات استهلاكها واستخدامها في القارة الافريقية، مما يؤدي إلى انخفاض محاصيل كل من الأرز والذرة بمقدار الثلث[2]. وممن الواضح أن الدول التي تستهلك القمح بكميات كبيرة ستتأثر أكثر من غيرها، ومثال على ذلك مصر، ذات الشيء ينطبق على الدول الافريقية الأكثر استيرادا للنفط مثل كينيا، والتي تأثرها بارتفاع أسعار النفط سيكون أكثر من غيرها، وذلك لأنها تستورد النفط من دولة تتعرض لكم كبير من العقوبات بسبب غزوها للأراضي الأوكرانية. " شهد القطاع السياحي أيضا ركودا صارخا، فبحسب مجلة "فوربس" Forbes، فإن السياح القادمين من روسيا وأوكرانيا يشكلون ثلث أعداد السياح القادمين إلى مصر، مما يعني أن الركود في القطاع السياحي شيء لا يمكن تفاديه، والذي سيؤثر بالمقابل على معدلات تشغيل الكثير من المرافق والمنتجعات السياحية، وكان لإلغاء الكثير من رحلات الطيران الروسية المتجهة إلى مصر أثر سلبي على القطاع السياحي حيث تصل هذه الآثار إلى ما يقارب 60%. "[3].

كما أن فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية على روسيا، من شأنه إضعاف الاقتصاد الروسي الذي بدوره ينعكس على انخفاض الواردات من الخارج، وهو ما سيكون له تأثيره السلبي على الدول الأفريقية، التي تعتمد على عوائد صادراتها لروسيا، لا سيما أن معظم الدول الأفريقية، تعتمد في وارداتها من القمح على صادرات روسيا وأوكرانيا، التي توفر نحو 30% من إنتاج القمح العالمي.

---

[1]–نفس المرجع.

[2] وعد المعايطة، مرجع سابق، 51.

[3] نفس المرجع.

من خلال المؤشرات والمعطيات السابقة، يمكننا استخلاص أن آثار وانعكاسات الأزمة الروسية–الأوكرانية لا تنعكس على روسيا فقط، بل لها انعكاساتها على إفريقيا، قد تِؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي في القارة. وهو ما مهد لعقد قمة سان بطرسبورغ.

الفصل الثالث

التعاون الروسي الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ

الفصل الثالث: التعاون الروسي الافريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ

سعيا منها لاستعادة نفوذها في إفريقيا، عملت روسيا منذ منتصف العقد الأول من القرن العشرين، على تعزيز وجودها السياسي والاقتصادي في جميع أنحاء القارة الإفريقية. وفي هذا الإطار عقدت قمة روسية–إفريقية واسعة النطاق في مدينة سان بطرسبورغ في عام2023، وتعد ثاني قمة منعقدة بين الطرفين، حيث عقدت القمة الإفريقية الأولى، في سوتشي في أكتوبر 2019. وركز المؤتمر على تعزيز العلاقات السياسية والتجارية والأمنية بين روسيا وقارة إفريقيا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل، تسليط الضوء على التعاون الروسي–الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: حيثيات انعقاد القمة ودوافعها

المبحث الثاني: مخرجات القمة

المبحث الثالث: مآلات التعاون على ضوء القمة

المبحث الأول: حيثيات انعقاد القمة ودوافعها

تدور حيثيات انعقاد قمة سان بطرسبورغ، حول الخلفيات والظروف الدولية السابقة وكذا المتزامنة لانعقادها، كما تشمل الأسباب والأهداف التي دفعت كلا الطرفين –روسيا وإفريقيا–لعقد هذه القمة. وهذا ما سوف نوضحه من خلال المطالب الثلاث التالية:

المطلب الأول: خلفيات انعقاد القمة

بعد غياب دام لعقود، اكتسبت عودة روسيا للظهور في القارة الإفريقية اهتماما كبيرا من جانب وسائل الإعلام والحكومات والمجتمع المدني، وهذه العودة تعتمد على مجموعة من الأدوات والفرص، تحاول روسيا ترجمتها عبر الكثير من الآليات الواقعية، التي يمكن من خلالها ترسيخ نفوذ حقيقي في القارة السمراء.[1]

تطمح روسيا لاستعادة نفوذها في إفريقيا الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفياتي ذات يوم، من خلال إعادة ترسيخ وجوده، فضلا عن بناء علاقات جديدة. ومن بين الأساليب التي تستخدمها موسكو في هذه المحاولة، هي الحفاظ على مشاركة روسيا السوفياتية، ودورها كقوة غير استعمارية بارزة في التقارير الإعلامية، وفي الخطب الروسية الرسمية حول العلاقات الافريقية. وتحافظ على هذا الخطاب الثابت من أجل ضمان عودة أكثر سلاسة إلى النفوذ في القارة. وقد شددت موسكو على الدبلوماسية "الخالية من الأيديولوجية" خلال هذه العملية. في مواجهة غير مباشرة للسياسة الأمريكية المتمثلة في التركيز على الديمقراطية وحقوق الانسان.[2]

وفي محاولة لتهدئة المخاوف الافريقية من النوايا السياسية الروسية في العلاقات مع إفريقيا، صرح العديد من المسؤولين الروس والأكاديميين البارزين علنا، أن العلاقات المستقبلية مع إفريقيا ستستمر في ضمان عدم وجود أي علامات على طموح استعماري جديد.[3]

كانت المبادرة الرئيسية لتمهيد الطريق لإعادة التوجه الروسي لإفريقيا، هي تنازل موسكو عن عدد من الديون السوفياتية المستحقة على الدول الافريقية، والتي قدرت بنحو 20مليار دولار في عام

---

[1]– يوسف مرعي، مرجع سابق.

[2] - Keir Giles, Russian Interests In Sub-Saharan Africa, the Lector Papers, Strategic Studies Institute U.S. Army War College, Carlisle, PA., p11,**in**:https://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/

[3] -Ibid.

2009، وتم انشاء لجنة التنسيق الافريقية للتعاون الاقتصادي مع البلدان الافريقية "أفروكوم" AFROCOM.[1]

وبغض النظر عن حسابات الظرف الدولي المرتبط بتطورات وتداعيات الحرب الأوكرانية على روسيا وإفريقيا، فسرت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، سبب ابتعاد بلادها عن القارة الإفريقية، خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة وبداية الألفية الجديدة، وصرحت أن روسيا تستعيد تواجدها مرة أخرى في إفريقيا، خاصة وأنها دعمت دول القارة سابقا لنيل استقلالها، وفسرت فترة الابتعاد إلى قيام الحكومة الروسية بإعادة هيكلة قانونية لمسار العلاقات مع القارة الإفريقية، وإيجاد صياغة جديدة لها بما يتوافق مع قواعد القانون الدولي، ومع قدراتها، ويمكنها من القيام بدور شريك حقيقي ومضمون مع إفريقيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وهو ما يفسر الحرص الروسي على انعقاد القمة الروسية الإفريقية بصفة دورية كل ثلاث سنوات، كأهم حدث في مسار العلاقات والشراكة بين الجانبين.[2]

وبعيدا عن الرؤية أو التفسير الروسي، للانفتاح تجاه قارة إفريقيا، "**فالمراقب والمتابع لمسار التعاون بين الجانبين، يجد أننا أمام إعادة صياغة لرؤية جديدة لعلاقات موسكو مع دول إفريقيا، على الصعيدين الثنائي والشراكة الجماعية، رؤية تتبناها الحكومة الروسية وفقا لأجندة مصالحها في القارة، وتتخذ مساحات تحركها من بوابة نقاط الضعف والتحديات، أمام تواجد القوى الأخرى صاحبة التأثير في القارة، وخصوصا القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وأيضا الصين**".[3] ووفقا للباحثة بجامعة برونيل، "آنا ماريا بلوي"، فإن روسيا تتنافس مع هذه القوى، على النفوذ في القارة الإفريقية لتعزيز مصالحها العسكرية والاقتصادية. ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم روسيا ثلاث وسائل دفع رئيسية تتمثل في: مبيعات الأسلحة والمساعدات العسكرية وعقود الطاقة.[4]

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2019 صدر كتاب بعنوان "عالم بوتين: روسيا ضد الغرب ومع البقية"، للمسؤولة السابقة عن ملف روسيا وأوراسيا في الاستخبارات الوطنية

---

[1] - Ibid, p12.

[2]- أحمد إمبابي، "روسيا وافريقيا.. الرهان المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، (2023)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/16، على الساعة 43: 17، عبر الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/19639.aspx

[3]- نفس المرجع.

[4]– يوسف مرعي، "العودة الروسية إلى القرن الإفريقي عبر البوابة الاريترية"، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تاريخ الاطلاع: 2024/05/29، الساعة: 07:30، عبر الرابط: https://abaadstudies.org>topic

الأمريكية "انجيلا ستانت" Angela Stant، ومن خلاله حذرت ستانت من أن بوتين لديه رؤية خاصة للعالم، قائمة على خلق صدام مع الكتلة الغربية، وتوقعت أن تكون أوكرانيا مركزا لهذا الصدام، لأن بوتين يعتقد أن اللحظة مناسبة لإعادة تقسيم العالم ،في ظل حالة الفراغ التي خلفها الغرب بمشاكله وتناقضاته الداخلية، وهو ما جعله مجبرا في النهاية، على التفاوض مع روسيا والجلوس إلى طاولتها على قدم المساواة، لإعادة تنظيم شؤون العالم الجديد ، وفق قواعد حديثة ومختلفة عما أفضت إليها نتائج الحرب الباردة، كما توقعت ستانت أيضا، أن المواجهة المقبلة ستؤدي لقيام بوتين ، بتقديم العديد من الامتيازات لبقية العالم غير الغربي ، لخلق كتلة تمكنه من مواجهة الغرب و/أو تفكيك أي تحالف يمكن أن تشكله الدول الغربية خارج حدودها.[1]

ونظرا لأن البحر الأحمر يمثل منطقة استراتيجية بالنسبة لروسيا، حيث أن 24% من صادراتها النفطية تمر عبره إلى دول مختلفة، فمن المحتمل جدا أن تحاول روسيا الدخول في منافسة بحرية مع الصين وفرنسا والولايات المتحدة في البحر الأحمر، من أجل تعزيز مكانتها كقوة عالمية، ولهذه الغاية، يتمثل أحد اهداف روسيا في إنشاء قاعدة عسكرية وميناء بحري في إريتريا.[2]

فإفريقيا بالنسبة لروسيا، تمثل أهمية استراتيجية وجيوسياسية، حيث أن الاقتصادات النامية يمكن أن تشكل أسواقا مهمة لأسلحة روسيا ومصالحها الاستراتيجية، كما أن للعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، بعد الأزمة الأوكرانية، دور في تطوير العلاقات الروسية الإفريقية، حيث أن العقوبات الاقتصادية تؤدي إلى تقييد تجارة روسيا مع الغرب، مما يجعل إفريقيا فرصة بديلة جذابة للاستثمار. كما أن الدول الإفريقية الأربعة والخمسين هي من الداعمين المحتملين لروسيا في الأمم المتحدة، وتشكل الكتلة التصويتية الأكبر والأكثر تماسكا.[3] وهو ما يفسر التقارب الروسي الإفريقي، والتوجه نحو تعزيز أطر التعاون والشراكة، حيث استضافت مدينة سان بطرسبورغ الروسية، يومي 27 و28 جويلية 2023، القمة الروسية الإفريقية الثانية، وذلك بمشاركة 49 دولة إفريقية، وحضر 17 رئيس دولة، في توقيت حرج للغاية قاريا ودوليا، جاء بعد مرور نحو عام ونصف على اندلاع

---

[1]– عمرو عبد الحميد، مؤتمر سانت بطرسبورغ... عالم بوتين: روسيا ضد الغرب ومع البقية، مركز الدراسات العربية الاوراسية، (18 يونيو 2023)، تاريخ الاطلاع:2024/05/25 الساعة: 12:40،

عبر الرابط: https://eurasiaar.org>putins-world

[2]– يوسف مرعي، مرجع سابق.

[3] - Kamala Kumari,'' Russia's Re-Engagements in Africa'';Manohar Parrikar Institute For Defense Stadies And Analyses,(January-June 2020),IN: WWW.IDSA.IN

الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فيفري 2022، وانعكاساتها السلبية على مختلف دول العالم، ومنها الدول الإفريقية[1]، كما أشرنا في الفصل السابق.

انطلقت القمة الروسية–الافريقية الثانية "قمة سان بطرسبورغ"، والمنتدى الاقتصادي والإنساني روسيا–افريقيا، تحت شعار "مع السلام والأمن والتطور"، لتؤكد عمق العلاقات الروسية الإفريقية التي تطورت في السنوات الأخيرة، وتلقي الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين روسيا والقارة الإفريقية[2]. وجاءت بعد القمة الروسية الإفريقية الأولى، التي انعقدت في 23–24 أكتوبر 2019 في سوتشي، وهو منتجع على ساحل البحر الأسود الروسي، حيث عقد المؤتمر تحت شعار "من أجل السلام والأمن والتنمية"، وشارك في استضافته الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وحضره 45 رئيس دولة إفريقية ونائبي رئيس، إلى جانب 109 وزراء ورؤساء مفوضية الاتحاد الإفريقي، وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي، وعدد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وخلالها، سلط موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، الضوء على مبادئ الشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا وروسيا، وإمكاناتها للتعاون في مجالات الزراعة وتنمية الموارد الطبيعية والصناعة والتجارة والبنية التحتية والطاقة، وكذا في مجالات التعاون العسكري والسلام والسياسي، وتم اعتماد إعلان نهائي ينص على عقد مؤتمرات قمة مستقبلية كل ثلاث سنوات.[3] وخلالها، وقع القادة الروس والأفارقة أكثر من 50 وثيقة للتعاون في مختلف المجالات، بقيمة تتجاوز 12.5 مليار دولار، كما أعلن بوتين خلالها شطب ديون بقيمة 20 مليار دولار مستحقة على الدول الإفريقية لمصلحة روسيا، في خطوة تهدف لتخفيف أعباء الديون عن كاهل الدول الإفريقية[4].

---

[1]- أحمد دياب، "أولويات متباينة: تحديات تطوير علاقات روسيا وإفريقيا بعد قمة سان بطرسبورغ"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (04أوت 2023). تاريخ الاطلاع: (2024/05/14)، الساعة: 15:02، عبر الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8461

[2]– نورهان أبو الفتوح، "القمة الروسية–الإفريقية الثانية.. دلالات متعددة وآفاق واعدة"، في مجلة السياسة الدولية، (2023)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/19، الساعة: 17:43، عبر الرابط: https://siassa.org.eg/News/19643.aspw

[3] -Russia-Africa SummitT to take place in St Petersburg from 27-28 July. African Business. In: https://african.business/

[4]- أحمد إمبابي، مرجع سابق.

ورافق القمة الروسية الإفريقية الأولى منتدى اقتصادي روسي أفريقي، تم في نهايته التوقيع على 92 عقدا ومذكرة تفاهم بقيمة معلن عنها تبلغ 1004 تريليون روبل أي ما يعادل 12.5 مليار دولار، وتم النظر في قيمة بعض الاتفاقيات على أساس أن تكون أسرارا تجارية.[1]

وعقد في المنتدى حوالي 569 اجتماعا، حضره أكثر من 6000 مشارك. وتقرر توسيع نسخة المنتدى 2023 لتشمل العنصر الإنساني، وأن يتضمن أيضا معرضا واسع النطاق ومنصة لاجتماعات العمل. تم الإعلان عن برنامج الاحداث الذي تم تجميعه في أربع مجموعات مواضيعية هي[2]:

-**الاقتصاد العالمي الجديد:** سيركز على توسيع التعاون التجاري بين روسيا والدول الإفريقية.

- **الأمـن:** النظر في كيفية استفادة البلدان الافريقية من تجربة روسيا في ضمان الأمن.

-**العلوم والتكنولوجيا:** المواضيع الرئيسية ستكون حول التعاون الصناعي كوسيلة نحو السيادة التكنولوجية، والتكنولوجيات المتقدمة الهامة للتنمية المستدامة في إفريقيا. كما ستكون هناك جلسات حول التقنيات النووية والرقمية والرعاية الصحية.

-**القضايا الإنسانية والاجتماعية:** تغطي التعاون في مجالات التعليم والثقافة والرياضة وتمكين النساء والشباب.

سيكون هناك أيضا منتدى إعلامي واجتماع لرؤساء الجامعات، ومائدة مستديرة لهيئات التدقيق الروسية والإفريقية. وكذا منتدى الأعمال الإبداعية، ومنتدى الحياة الصحية، ومنتدى تعاون خاص بين الوكالات الحكومية الروسية والإفريقية، والشركات العاملة في صناعة المعادن الثمينة. وسيتم أيضا تقديم عروض الفرص التي يمكن تقديمها للدول الإفريقية، لرؤساء الدول والمندوبين من قبل قادة شركات مثل روساتوم، والسكك الحديدية الروسية، وروسجيو، وفي تي بي، وفقا لوزير التنمية الاقتصادية الروسي مكسيم أوريشكين. ومن المتوقع أن يتم التوقيع على هامش المنتدى، على نحو 23 اتفاقية حكومية دولية ومشتركة بين الوكالات، واتفاقيات أخرى بين الشركات الإفريقية والروسية. كما صرح المنظمون أن الأحداث ستهدف إلى تعزيز التعاون الروسي الإفريقي بشكل شامل، وتهدف إلى تحديد مسار التنمية الشامل والطويل الأجل للعلاقات الروسية الأفريقية.[3]

---

[1] - Russia-Africa Summit، Ibid

[2] - Ibid.

[3] - Russia-Africa Summit, Ibid.

وانعقدت القمة الروسية الإفريقية الأولى بمشاركة زعماء 43 دولة. فضلا عن 8 تكتلات ومنظمات إفريقية كبرى. وجرى الاتفاق بين القادة الروس والأفارقة على عقد القمة مرة واحدة كل 3سنوات، لكن القمة الثانية تأجلت بسبب ظروف وتعقيدات الحرب الأوكرانية.[1] حيث كان من المقرر عقدها في أديس أبابا في أكتوبر 2022، ولكن تم تأجيلها من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على الأرجح بسبب التعقيدات الناشئة عن الغزو الروسي لأوكرانيا. ويمثل هذا الحدث "خطوة أولى جادة نحو عودتنا الاقتصادية والسياسية إلى إفريقيا"، حسبما علق نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في 19 جويلية 2023.[2]

المطلب الثاني: ظـروف انعقـادها

قمة "سان بطرسبورغ"، كما أشرنا سابقا، هي ثاني منتدى يجمع الدول الإفريقية مع روسيا، حيث كانت أول قمة في أكتوبر 2019، في مدينة "سوتشي" الروسية تحت شعار السلام والأمن والتنمية، ونص الإعلان الختامي لقمة سوتشي، على عقد القمة بشكل دوري كل ثلاث سنوات، بالتناوب بين روسيا وإفريقيا، لكن حالت ظروف الحرب الروسية الأوكرانية دون انعقادها في الموعد المحدد، أي في شهر أكتوبر 2022 في أديس أبابا بإثيوبيا، لتستضيف روسيا القمة الثانية على أراضيها يومي 27 و28 جويلية 2023.[3]

نظرا للأهمية التي اكتسبتها القمة الثانية في سان بطرسبورغ، ترقبت الأنظار حجم المشاركة فيها، حيث شاركت 49 دولة إفريقية بوفود رفيعة المستوى، بينها 17 رئيس دولة إفريقية، وهي مشاركة اعتبرتها روسيا نجاحا دبلوماسيا، في ظل وجود ضغوطات غربية، مورست على بعض دول إفريقيا لعدم المشاركة، وهو ما أكده الرئيس بوتين، حيث أشار إلى أن ممثلي القارة الإفريقية، أظهروا الإرادة السياسية واستقلالهم واهتماماتهم، لإقامة التعاون وتعزيزه مع روسيا.[4]

وخلال السنوات الأخيرة، أظهرت روسيا اهتماما كبيرا بالقارة الافريقية، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، ودعم المواقف الافريقية، بالإضافة إلى توجيه المؤسسات الاستثمارية الروسية، للعمل

---

[1]– أحمد دياب، مرجع سابق.

[2] - Russia-Africa Summit, Ibid.

[3]– أحمد إمبابي، مرجع سابق.

[4]– نفس المرجع.

في إفريقيا فضلا عن زيادة نصيب حصة المنح المجانية للطلاب الأفارقة، في الجامعات الروسية وإنشاء الكثير من مشاريع الطاقة، وبالتالي كان انعقاد القمة الاقتصادية والإنسانية الروسية–الافريقية الثانية في مدينة سان بطرسبورغ ، وبمشاركة 49 بلدا إفريقيا ، وتسوية 90 بالمئة من الديون المستحقة لروسيا، لصالح العديد من الدول الافريقية، وإرسال شحنات القمح الروسي مجانا لست دول إفريقية، من بينها إريتريا تعبيرا واضحا عن هذا الاهتمام المتزايد، فضلا عن أن هذه القمة بحسب فسيوفولود سيفريدوف الخبير في مركز الدراسات الإفريقية، ركزت بشكل أساسي على تشكيل آليات سياسية لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، كما خلصت إلى التوقيع على حزمة من الوثائق، التي تحدد إطار العلاقات الروسية–الإفريقية للفترة حتى القمة المقرر عقدها في العام 2026. [1]

تم إعطاء مكانة مهمة لتعزيز آليات شراكة للحوار الإفريقي–الروسي، بالإضافة إلى منتدى الشراكة الروسية الإفريقية، وآلية المشاورات السنوية بين وزير الخارجية الروسي وترويكا الاتحاد الإفريقي، وتم إنشاء آلية تشاور بين وزارة الخارجية الروسية، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، و"البدء" في إنشاء آلية حوار رفيعة المستوى حول القضايا الأمنية. حيث نص الإعلان الختامي، على تطوير التعاون في المجالات السياسية والقانونية، وفي مجالات الأمن والتجارة والعلوم الثقافية، وتسوية المبادلات التجارية بالعملات الوطنية.[2]

ويصف المنظمون (روسكونغرس)•، القمة بأنها الحدث الأعلى مستوى والأوسع نطاقا في العلاقات الروسية الإفريقية، بهدف تحقيق مستوى جديد من الشراكة ذات المنفعة المتبادلة بين روسيا وإفريقيا.

ويقول المنظمون أن الهدف من هذا الحدث، هو تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الشامل والمتساوي بين روسيا والدول الإفريقية في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك السياسة والأمن والعلاقات الاقتصادية، والعلوم والتكنولوجيا والمجالات الثقافية والإنسانية[3].

---

[1]– يوسف مرعي، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

•روسكونغرس: الجهة المنظمة لقمة روسيا إفريقيا، تأسست هذه المؤسسة عام 2007، لتعزيز تنمية الإمكانات الاقتصادية والمصالح الوطنية وصورة روسيا في الخارج. وتقوم بدراسة وتحليل وتشكيل وتغطية القضايا المتعلقة بجداول الأعمال الاقتصادية الروسية والعالمية، كما توفر الإدارة والمساعدة على ترويج مشاريع الأعمال وجذب الاستثمار وتعزيز تطوير المشاريع الاجتماعية والمشاريع الخيرية.

[3] Russia-Africa Summit, Ibid.

صرح السفير الروسي أوليغ أوزيروف، لوكالة الأنباء الروسية " تاس" في 19 جوان، بأن الإعلان السياسي قد انتهى تقريبا، ومن المتوقع أن يكون وثيقة توافقية. ويأتي هذا الحدث على خطى قمم ""إفريقيا+1" الأخرى، مثل منتدى التعاون الصيني الإفريقي (فوكاك)، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في اليابان، وقمة القادة (TICAD) وغيرها.[1]

في مارس 2023، أكد الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني حضوره، وقال لتاس بأنه سيأتي بالتأكيد إلى سان بطرسبورغ في شهر جويلية، وأن أوغاندا كانت لديها علاقة جيدة جدا مع الاتحاد السوفياتي، والآن لديها علاقة جيدة جدا مع روسيا، وسيحضر الرئيس رامافوزا القمة أيضا، على الرغم من أن جنوب إفريقيا أكدت أن الرئيس بوتين لن يحضر قمة البريكس في جوهانسبرغ، في أوت بسبب خطر الاعتقال بتهم صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.[2]

وفي مقابلة مع صحيفة Argumenty I Fakty في 4 أفريل، اتهم وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الولايات المتحدة وحلفائها، بمحاولة نسف القمة وإثناء الدول الإفريقية عن المشاركة. وفي 19 جوان، أخبر مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف اللجنة المنظمة للحدث، أن 50 رئيس دولة إفريقية أكدوا أنهم سيحضرون الحدث، لكنه كشف في 26 جويلية أن 17 فقط سيحضرون، وألقى اللوم في انخفاض الحضور على الضغوط التي تمارسها الدول الغربية.[3]

وفي مقال يتطلع إلى القمة نشر في 24 جويلية، أشار الرئيس بوتين إلى أن قيمة التجارة الروسية الإفريقية ارتفعت إلى 18 مليار دولار في عام 2022، وقال إن الإمكانات أعلى بكثير وأن الشركات الروسية مهتمة بالعمل بشكل أكثر نشاطا في القارة، في مجال التكنولوجيات المتقدمة والاستكشاف الجيولوجي، وفي مجمع الوقود والطاقة، بما في ذلك الطاقة النووية، وفي الصناعة الكيميائية، وهندسة التعدين والنقل، والزراعة وصيد الأسماك.[4]

وبخصوص الجانب الإفريقي، فقد أعربت الوفود الإفريقية الرسمية من البلدان الإفريقية وممثلي قطاع الأعمال عن اهتمامهم البالغ بمواصلة تطوير وتكثيف التعاون الروسي الإفريقي، وتم تحديد مجالات التعاون الاقتصادي ذات الأولوية، التي يمكن أن تحقق نتائج ملموسة في السنوات القادمة وعلى رأسها التعاون في مجال الطاقة بما فيها المتجددة، وتطوير البنية التحتية خاصة بناء السكك

[1] Idem.

[2] RUSSIA-AFRICA SUMMIT, Ibid.
[3] Ibid.
[4] Ibid.

الحديدية والإسكان، والتعدين الحديث باستخدام التكنولوجيا المتقدمة ومعالجة المعادن، الزراعة، التكنولوجيا الرقمية، الاستكشاف، الطب، العلوم، والتعليم[1].

وشدد بوتين على أن روسيا تولي أهمية كبيرة للقمة، وقال إنه من المتوقع أن تعتمد إعلانا شاملا وعددا من البيانات المشتركة، والموافقة على خطة عمل منتدى الشراكة الروسية الإفريقية حتى عام 2026، كما وعد بأنه سيكون هناك مجموعة رائعة من الاتفاقيات، والمذكرات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات مع الدول الفردية، وكذلك الاتحادات الإقليمية للقارة. مضيفا بأنه يتطلع إلى الترحيب بالقادة الأفارقة في سان بطرسبورغ، وسيظل ملتزما بإجراء حوار بناء مثمر، واختتم كلامه بأنه يعتقد اعتقادا راسخا أن القرارات التي تم اعتمادها في القمة والمنتدى، إلى جانب العمل المشترك المستمر والمتنوع، ستسهم في مواصلة تطوير الشراكة الاستراتيجية الروسية الإفريقية لصالح بلداننا وشعوبنا.[2]

المطلب الثالث: الدوافع المتبادلة لعقد القمة

هناك العديد من الأسباب والمبررات التي دفعت كل من روسيا ودول القارة الإفريقية لعقد قمة سان بطرسبورغ، بهدف تطوير العلاقات بين الجانبين. حيث تسعى روسيا لإيجاد شركاء لرؤيتها لعالم متعدد الأقطاب، وإيجاد فرص اقتصادية للتخفيف من أثار العقوبات الدولية. وإفريقيا –رغم تنوع ثرواتها–بحاجة للتنمية، وتجد في روسيا الشريك الموثوق والأنسب لذلك.

ومن الناحية السياسية البحتة، فإن هدف السياسة الخارجية المستمر لموسكو، المتمثل في التأكيد على نظام دولي متعدد الأقطاب، سيشجعها على السعي لمواجهة النفوذ اللامتناهي للقوى العالمية في إفريقيا، وخاصة الولايات المتحدة والصين. وتتمثل آداة القوة الرئيسية لروسيا في الشؤون الدولية، في حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ، إذا شعرت موسكو بأنها غير قادرة على تحقيق هذا الهدف بوسائل أخرى. وتحتاج روسيا إلى الدول الإفريقية، التي تشكل ما يقرب من ربع الأمم المتحدة، لدعم المبادرات التي تقودها موسكو، حتى لا تظهر روسيا معزولة على الساحة الدولية، وتحظى بدرجة من الدعم العالمي لموقف روسيا السياسي.[3]

---

[1]– "روسكونغرس" الجهة المنظمة لقمة روسيا إفريقيا تعرض نتائج القمة، (30 أكتوبر 2019)، تاريخ الاطلاع: 2024/06/04، الساعة: 22:15، على الموقع: **https:// Arabic.rt.com>Russia>105**

[2] Ibid.

[3] Keir Giles, "Russian Interests In SUB-SAHARAN AFRICA",: p12.

كما تمثل افريقيا باعتبارها منطقة سريعة النمو، مصلحة استراتيجية للاقتصاد الروسي، بما في ذلك كونها مصدرا للموارد الطبيعية وسوقا للمشاريع الاستثمارية، وسوقا لصادرات الآلات وصادرات المنتجات التقنية.[1] وترى روسيا في إفريقيا وسيلة يمكنها من خلالها إضعاف هيمنة الغرب على الحكومة العالمية. وإيجاد شركاء لرؤيتها لعالم متعدد الأقطاب ما بعد الولايات المتحدة، وإيجاد فرص اقتصادية للشركات الروسية، وخاصة تلك المنغلقة على الأسواق الغربية بسبب العقوبات.[2]

على غرار ما سبق، نلحظ العديد من المحفزات لتطوير العلاقات الروسية الإفريقية، استنادا لتاريخ العلاقات بين الطرفين، والتغيرات الحالية في العالم، ولاسيما بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، وسنحاول إدراج هذه الدوافع في النقاط التالية:

- **البناء على الإرث السوفياتي:** تاريخيا، دعمت روسيا الشعوب الافريقية في نضالها من أجل التحرر من الاضطهاد الاستعماري، والتي حصل معظمها على استقلاله في الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين، بعدما قدم الاتحاد السوفياتي السابق المساعدة العسكرية والاقتصادية لحركات التحرير في القارة السمراء. وترتكز روسيا في بناء علاقاتها على إرثها من الحقبة السوفياتية، مستخدمة الخزان الهائل من النيات الحسنة مع الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار، ذكر الكثير من الزعماء الأفارقة المشاركين في القمة الروسية الإفريقية الثانية، إسهامات الاتحاد السوفياتي السابق، في تحرير بلدانهم من الاستعمار الغربي، وأكدوا أن العلاقة مع موسكو تعد امتدادا للإرث التاريخي من الصداقة والتعاون.[3] وهو ما يفسر لجوء دول إفريقيا للتعاون مع روسيا.
- **فك عزلة موسكو الدبلوماسية بعد الحرب الأوكرانية:** تسعى موسكو جاهدة لمواجهة محاولات الغرب فرض العزلة الدولية عليها، عقب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في فيفري 2022، ويصف الكرملين، الفترة الجيوسياسية الحالية بالصعبة للغاية، حيث يرى أن

[1] Ibid. p15.

[2] Russia in Africa : Is Great Power Competition Returning to the Continent?, German Development Institute d.i.e. Bp_15.2020.

[3] – أحمد دياب، أولويات متباينة: تحديات تطوير علاقات روسيا وإفريقيا بعد قمة سان بطرسبورغ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2023). تاريخ الاطلاع: (2024/05/14)، الساعة: 15:02، عبر الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/ltem/8461

الولايات المتحدة وفرنسا ودولا غربية أخرى، مارست ضغوطا غير مسبوقة من خلال بعثاتها الدبلوماسية على الزعماء الأفارقة قبل القمة الروسية الإفريقية الثانية، لمنعهم من المشاركة فيها. ووصف المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، هذا التدخل بأنه حقيقة مشينة تماما، لكنه شدد على أنه لا يعوق بأي حال من الأحوال عقد القمة بنجاح، ومنحت قمة سان بطرسبورغ فرصة أخرى، لإظهار أن موسكو لم يتم عزلها، ولديها شركاء آخرون على استعداد لتعميق تعاونهم مع الكرملين.[1]

- **تعزيز التعاون العسكري والأمني بين روسيا والقارة الإفريقية:** تعد إفريقيا سوقا تقليدية للأسلحة الروسية. وحاليا، تسعى موسكو إلى زيادة مبيعاتها من الأسلحة للدول الإفريقية، سواء لمساعدتها في مواجهة مخاطر الإرهاب، أو تعزيز نفوذها ووجودها العسكري في القارة الافريقية، في إطار صراع النفوذ مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا.[2]

وعلى الصعيد الأمني، نسجت روسيا خلال السنوات الماضية، علاقات شراكة وتعاون أمني موثوقة مع بعض الدول الإفريقية، على غرار جمهورية إفريقيا الوسطى، فضلا عن الاتهامات لها بالتنسيق مع بعض الحركات الانقلابية كما حدث في مالي، ثم في بوركينافاسو، ثم في النيجر. وخلال قمة سان بطرسبورغ، أشار الرئيس فلاديمير بوتين إلى المساعدات العسكرية الكبرى التي تقدمها بلاده لدول إفريقيا، قائلا إن عددا من هذه الدول يشارك في تدريبات عسكرية مع القوات الروسية، وتزود نحو 40 دولة إفريقية بالأسلحة لجيوشها في إطار اتفاقيات ثنائية.[3]

- **زيادة حجم التعاون الاقتصادي:** تسعى موسكو إلى عقد شراكات طويلة الأمد مع الدول الإفريقية في مجالات الاقتصاد والزراعة والطاقة، حيث تحاول الانفلات من العقوبات الاقتصادية الغربية غير المسبوقة عليها منذ فيفري 2022، وفي الوقت نفسه، فهي تحاول تعزيز تعاونها الاقتصادي مع إفريقيا. ففي المؤتمر البرلماني الدولي الثاني "روسيا–إفريقيا" الذي عقد في موسكو في 20 مارس 2023، قال الرئيس بوتين إن بلاده ألغت ديون الدول

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

الافريقية، التي تزيد قيمتها عن 20مليار دولار، موضحا أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية ينمو سنويا، ووصل إلى قرابة 18مليار دولار عام 2022.[1]

حاول الرئيس الروسي خلال قمة سان بطرسبورغ، التخفيف من التأثيرات الاقتصادية لقرار تعليق صادرات الحبوب، بعد انسحاب روسيا من اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، في 8 جويلية 2022، موضحا أن موسكو ستعمل على تصدير 50 ألف طن من الحبوب لعدة دول في إفريقيا، بل وستصدره إلى 6 دول مجانا وهي بوركينافاسو، زيمبابوي، مالي، الصومال، إفريقيا الوسطى وإريتريا.[2]

- **تصاعد مكانة إفريقيا في السباق الدولي:** مع تزايد التوترات السياسية العالمية واشتداد المنافسة الاقتصادية، صارت إفريقيا مركز التنافس بين القوى الدولية، فهي المنطقة الواعدة والأسرع نموا في العالم. ويعد الاستثمار في إفريقيا اتجاها شائعا ويوفر مزايا واضحة، حيث تسعى القوى العالمية الرائدة إلى تعاون متنوع عبر القارة السمراء، فهي موطن لأكثر من 1.3 مليار نسمة، وتزخر بالموارد الطبيعية المختلفة على غرار النفط والغاز، كما أن 60% من أراضيها خصبة.[3]

وخلال افتتاح القمة الروسية الإفريقية الثانية، شدد بوتين على أن إفريقيا صارت فاعلا متزايدا الأهمية على المسرح العالمي، ومركزا جديدا للقوة، وأكد أن بلاده متضامنة مع إفريقيا للاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، وترفض استغلال قضايا المناخ وحماية حقوق الإنسان لأغراض سياسية، وتعارض سياسة إملاء القواعد التي يفرضها الغرب. وقال إن روسيا على استعداد لدراسة مقترحات خاصة بتوسيع تمثيل إفريقيا في هيئة الأمم المتحدة ضمن سياسة إصلاح مجلس الأمن الدولي.[4]

- **الصوت الإفريقي في المؤسسات الدولية:** تشكل البلدان الإفريقية نحو ثلث أعضاء المجتمع العالمي، وهي ممثلة في الهياكل المتعددة الأطراف، وتتمتع بالخبرة في العمل السياسي الموحد، من خلال الاتحاد الإفريقي، وعدد من روابط التكامل دون الإقليمية، وبدون مشاركة البلدان الإفريقية، فإن الآداء المستقر لنظام العلاقات الدولية، وتطوير العلاقات الاقتصادية

---

[1]– نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

العالمية، وتوفير نظام مستقر للأمن الدولي يكاد يكون مستحيلا. تحتاج روسيا، للترويج لنظريتها حول التعددية القطبية للصوت الإفريقي المساند لها في المؤسسات الدولية.[1]

- **الضغط على القوى الغربية:** تعتقد روسيا أن بإمكانها تشكيل المزيد من الضغوط على الغرب، والدول الأوروبية خاصة، من خلال تهديد نفوذها التقليدي في القارة السمراء، وإشغالها في معارك جانبية، وزيادة الأعباء العسكرية والاقتصادية عليها نتيجة تدخلاتها، وازدياد تدفق الهجرة غير الشرعية، وهو ما يضعف مواقف هذه الدول في دعمها لأوكرانيا، ويمنح موسكو ورقة ضغط يمكن أن تقايض بها على ملفات أخرى تهمها في جوارها القريب ما بعد السوفياتي. [2]
- **رغبة الدول الإفريقية في تنويع علاقاتها الدولية:** حيث تظهر معظم البلدان الإفريقية بوادر براغماتية وتطلعية، للتعاون الاقتصادي والشراكة مع الفاعلين الدوليين. وتعمل على إيجاد مكانها اللائق وتأكيد نفوذها في العالم متعدد الأقطاب. ويوفر صراع القوى الكبرى في إفريقيا، فرصة مواتية لدول القارة لاختيار أفضل الشركاء، مع مراعاة مصالحها الخاصة، كما تتطلع الدول الإفريقية إلى تحقيق التوازن، على نحو يسهم في تلبية مصالحها الوطنية واحتياجاتها التنموية.[3]

وبالنسبة للعديد من دول إفريقيا، ربما تبدو روسيا حاليا هي الشريك المفضل، والذي يحظى بقبول أكثر من الغرب وحتى من الصين، وقد تكون علاقات موسكو مع إفريقيا أقوى في المستقبل القريب، لأنه مع انتهاء صفقة الحبوب، ستتفاوض الشركات الروسية والدول الإفريقية بشكل مباشر، بشأن إمدادات الغذاء والمساعدات الإنسانية، حيث تعتمد إفريقيا بشكل كبير على استيراد الحبوب والأسمدة من أوكرانيا.[4]

---

[1]– أحمد دهشان، "النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجية والأدوات"، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، (2024)، تاريخ الاطلاع: (24 ماي 2024)، الساعة: 17:10، عبر الرابط: www.dimentioncenter.net

[2]- أحمد دهشان، مرجع سابق

[3]- أحمد دياب، مرجع سابق.

[4]- نفس المرجع.

المبحث الثاني: مخرجات القمة

تناولت قمة سان بطرسبورغ ملفات عديدة تدعم مسيرة التعاون الروسي–الإفريقي. حيث اتفق الطرفان على تعزيز الشراكة والتعاون في عدة مجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك السياسة والأمن والاقتصاد والقضايا الإنسانية، وسنحاول من خلال هذا المبحث، الوقوف على أهم ما أسفرت عليه القمة من نتائج، من خلال ضبط الاقتراحات، والمبادرات المتعلقة بمجالات التعاون بين الجانبين على ضوء هذه القمة، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعاون في المجال الاقتصادي

يعتبر التعاون في المجال الاقتصادي ركيزة أساسية في تطوير العلاقات بين روسيا ودول إفريقيا.

برز التعاون الاقتصادي على رأس القضايا المطروحة على القمة، وأحد أهم مخرجاتها، حيث طرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الانتقال لاستخدام العملات المحلية بالروبل، وإزالة الحواجز وإعادة الصادرات الروسية بما فيها السيارات والكيمياويات، مشيرا إلى تقديم الدعم للبنية التحتية والمشروعات الروسية الافريقية المشتركة الخاصة بمجال المعلومات.[1]

وفي هذا المجال، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عمق التعاون بين روسيا وإفريقيا في مجال التصنيع، خاصة، حيث تعرف القارة روسيا بسلعها الصناعية، بما في ذلك السيارات ومعدات البناء والعديد من المنتجات الأخرى، والتي تتمتع بطلب مرتفع ومعروفة بجودتها وموثوقيتها وسهولة استخدامها، وتقدم مرتكز الخدمة الخاصة في إفريقيا، خدمات الصيانة للمعدات والآلات الروسية، إضافة لتطوير أدوات جديدة، لتقديم قروض تفضيلية لتمكين الأفارقة من شراء السلع الروسية الصناعية، والاستفادة من خدمات ما بعد البيع.[2]

وتقوم الوكالة الروسية لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار، بدور كبير في القارة لتوفير التأمين لهذه القروض، ويعد القدوم على إنشاء صندوق استثمار مخصص للتمويل المشترك

---

[1]- نورهان أبو الفتوح، "القمة الروسية–الإفريقية الثانية.. دلالات متعددة وآفاق واعدة"، مجلة السياسة الدولية، (2023)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/19، الساعة: 17:43، عبر الرابط:
https://siassa.org.eg/News/19643.aspw

[2]– نفس المرجع.

لمشروعات البنية التحتية في مصر، أحد أبرز تصريحات الرئيس الروسي، الذي تبشر بمستقبل واعد ينتظر العلاقات الاقتصادية الروسية المصرية.[1]

ومن الجهود المبذولة في مجال التجارة والاستثمار، جرى الاتفاق على تطوير اتصالات منتظمة بين الوزارات والوكالات المعنية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار والصناعة والمالية، وكذلك بين رؤساء اللجان الحكومية الدولية المشتركة، المعنية بالتعاون التجاري والاقتصادي ومجموعات العمل القطاعية. كما تم تحديد القطاعات الاقتصادية في روسيا والدول الإفريقية، لتنفيذ تدابير الدعم التجاري المتبادل، ووضع برامج تنمية القطاع وتعزيز العلاقات التجارية. وتم وضع خطط عمل وخرائط طريق شاملة، لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وتعزيز العلاقات التجارية من خلال إقامة وتوسيع التعاون بين رجال الأعمال الروس والأفارقة، بما في ذلك من خلال جمعيات الأعمال وغرف التجارة والصناعة، ومجالس الأعمال الروسية الإفريقية. إلى جانب تنظيم بعثات تجارية متبادلة منتظمة، بهدف إقامة اتصالات تجارية مباشرة وتبادل المعلومات حول فرص التجارة والاستثمار. وتعزيز تبادل المعلومات بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدابير الجمركية وغير الجمركية، من خلال مشاورات الخبراء والمؤتمرات الدولية، وورش العمل والندوات والاجتماعات.[2]

كما تم الاتفاق على توسيع الإطار القانوني والتعاقدي مع الدول الافريقية، في مجال التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وزيادة استخدام العملات الوطنية في التسويات المتبادلة، وتطوير العلاقات المصرفية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلك المالي، وتحسين الوصول المتبادل إلى الخدمات المالية.[3]

كما أسفرت القمة على تعزيز التعاون في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد ودعم رائدات الأعمال. إلى جانب تعزيز التعاون بين سلطات الضرائب للطرفين وكذلك التعاون بين سلطات الجمارك الروسية والافريقية، من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل للمتخصصين المعنيين.[4]

---

[1]- نفس المرجع.

[2] -"Second Russia-Africa Summit",Russia-Africa Forum Outcomes 2023-2026: Action Plan (29/07/2023) ,In: https://en.sputniknews.africa/20230729/russiaafrica-forum-outcomes-action-plan-20232026-1060896627.html

[3]- Ibid.

[4] Ibid.

وفي مجال الزراعة والغابات وتربية الأحياء المائية، فقد جرى الاتفاق على تسهيل التواصل وتحسين التعاون في مجال الزراعة بين سلطات الدولة الروسية والافريقية وأصحاب المصلحة المعنيين، وتعزيز العلاقات بين المؤسسات، بما في ذلك مع المنظمات القارية والإقليمية ذات الصلة بهذا المجال، فضلا عن إجراء البحوث والتنمية المشتركة، وإجراء تبادل للخبراء والتكنولوجيا في مجال تربية أنواع جديدة من الأحياء المائية.[1]

واتفق الطرفان خلال القمة على تعزيز التعاون بينهما، لوضع الأمن الغذائي العالمي على رأس جدول الأعمال المتعدد الأطراف، والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وتحديد الروابط المشتركة بين مختلف المتغيرات التي تزيد من انعدامه في العديد من الدول النامية.[2]

وفي مجال الطاقة، فقد جرى الاتفاق على مواصلة العمل بنشاط على تطوير التعاون بين الطرفين في مجال أمن الطاقة واستدامتها. من خلال إجراء مشاورات حول التعاون على مستوى الوزارات والجهات المعنية، وبناء القدرات المؤسسية واشراك القطاع الخاص، وأيضا من خلال توسيع نطاق البحث المشترك، والتطوير، والإنتاج، واستخدام جميع مصادر الطاقة، بما في ذلك المصادر المتجددة والبديلة، وتعزيز الطاقة المستدامة المنخفضة الكربون والموفرة للطاقة. مع توسيع التجارة وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.[3]

كما جرى الاتفاق على تطوير المزيد من التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية والقطاعات ذات الصلة، وتنظيم المحافل الدولية والإقليمية، حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. بالإضافة لتوسيع التعاون الصناعي في مجال التكنولوجيا المتقدمة، مثل انتاج المواد المركبة وتطوير التكنولوجيات الصناعية الموفرة للطاقة، وتعزيز التعاون في قطاع النقل من أجل تبادل أفضل الممارسات في إنشاء وتشغيل شبكات البنية التحتية، للنقل البحري والبري والسكك الحديدية والطيران المدني وضمان السلامة على الطرق، وتشجيع التقدم التكنولوجي في مجال النقل. وكذا تسهيل المفاوضات بين ممثلي شركات الطيران الروسية والافريقية، من أجل توسيع خدمة الركاب المباشرة.[4]

كما نجحت القمة في الوصول إلى اتفاق من أجل العمل في مجلس الأمن، على تخفيض وتخفيف العقوبات الأحادية، والعقوبات الثانوية، وتجميد أرصدة الذهب والاحتياطيات النقدية

[1] Ibid.
[2] Ibid
[3] Ibid
[4] Ibid.

المفروضة على الدول الإفريقية، ما يسهم في دعم مسارات التنمية الاقتصادية، بالتركيز على قطاعات البنية التحتية والتصنيع الزراعي والتحول الصناعي، بالاستفادة من التكنولوجيا الروسية.[1]

وبالنسبة لمجموعة البريكس التي أبدت عدد من الدول الإفريقية في الآونة الأخيرة اهتمامها بالانضمام إليها، تعتبر أحد محاور الاهتمام المشترك بين روسيا وإفريقيا، حيث أكد البيان الختامي ضرورة المساعدة في تعزيز الشراكة، بين دول البريكس وإفريقيا، وإقامة حوار بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الإفريقي، وبين منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الإفريقي. [2]

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي والأمني

من أجل بناء تفاعل رفيع المستوى، وتشجيع المزيد من الحوار البناء، ضمن الآليات الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف والثنائية، بين روسيا وإفريقيا، اندرج ضمن خطة عمل منتدى الشراكة الروسية الافريقية (2023–2026)، تطوير تدابير التعاون والدعم لتعزيز إمكاناتها في عدة مجالات، مثل الممارسة القانونية، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والإرهاب، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومكافحة استخدام الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى مكافحة التجارة غير المشروعة للإرهاب في الأسلحة الصغيرة ،والقضاء على قنوات إمداد الإرهابيين بالأسلحة، على أساس المصالح المشتركة من خلال التعاون بين مراكز ومؤسسات التدريب في روسيا وإفريقيا، وإعداد البرامج والفعاليات ذات الصلة، بما في ذلك الدورات التدريبية المتقدمة والمؤتمرات والندوات.[3]

حيث أكد القادة خلال القمة تعاون روسيا ودول إفريقيا في مكافحة الإرهاب، والتصدي لانتشار الأفكار المتطرفة بين الشباب. ومن أهم مخرجات القمة الثانية، تم اتخاذ موقف موحد على تحدي النظام الاستعماري ومحاولات القضاء على القيم، وهو ما يؤكد التعاون الاستراتيجي بين الجانبين لترسيخ الأمن والاستقرار العالمي.[4]

---

[1]– نورهان أبو الفتوح، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

[3] Ibid

[4]- نورهان أبو الفتوح، مرجع سابق.

ومن ضمن مخرجات القمة أيضا، تعزيز مكافحة الجرائم الاقتصادية، لا سيما تلك المتعلقة بغسل الأموال، واستخدام عائدات الجريمة أو غيرها لتمويل الأنشطة الإرهابية، وتوفير الدعم اللازم المتبادل لإحباط مثل هذه الأنشطة، إلى جانب التعاون في مجال ضمان الأمن المالي، من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[1]

كما تناول البيان الختامي للقمة، تأكيد القادة على ضرورة تعزيز الإطار القانوني الدولي القائم، والمتعلق بتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي ،لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ووضع أسلحة في الفضاء، والتهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو معها، وكذا منع تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة العسكرية، وفي هذا الإطار تمت دعوة جميع الدول، على غرار الدول الرائدة في هذا الميدان، لاتخاذ تدابير عاجلة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها في الفضاء الخارجي، ومن الفضاء ضد الأرض ومن الأرض ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، حيث قدمته الصين والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح في عام 2008، وقدمت نسخته المحدثة في عام 2014.[2] ومن ضمن مخرجات القمة أيضا، تعزيز أطر التعاون بين الدول لمواجهة التحديات والتهديدات، المتعلقة بالإرهاب والتطرف، بما في ذلك التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والقرصنة، والسطو المسلح في البحر، ما يعكس الامتثال الصارم لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها بشكل عام، وبالخصوص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع مراعاة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.[3]

المطلب الثالث: التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي

يشمل المجال الاجتماعي والثقافي، عدة ميادين على غرار الثقافة، والتعليم، والصحة والتنمية. من خلال عنوان القمة الثانية وشعارها، تتجلى أهمية الدور الذي تضطلع به العلاقات الثقافية والتعليمية في تعميق العلاقات الروسية الإفريقية، وهو ما تم تأكيده من خلال ضرورة تبادل الخبرات الخاصة بالشباب والرياضة، واستمرار توفير المنح الدراسية لطلبة وطالبات القارة الإفريقية، حيث كان

[1] "Second Russia-Africa Summit", Russia-Africa Forum Outcomes 2023-2026, Ibid.

[2] _ نورهان أبو الفتوح، مرجع سابق.

[3] _ نفس المرجع.

التعاون الإنساني والاجتماعي في مجالات التعليم والثقافة والرياضة ، وتمكين المرأة والشباب أحد أبرز مخرجات القمة ، كما شهدت العلاقات الروسية الإفريقية، العديد من الاتفاقات والزيارات المتبادلة من أجل تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والتعليم المهني، وتكنولوجيا التعليم للدول الإفريقية، فضلا عن أهمية التعاون بين الجامعات الروسية والإفريقية، وزيادة عدد المنح الدراسية خاصة في ظل وجود جامعات روسية رائدة في التعامل مع الدول الإفريقية، من خلال تخريج عديد الطلاب الذين وصلوا إلى مناصب كبرى في دولهم، ومن بينها جامعة الصداقة بين الشعوب التي شاركت بجناح معرض التعليم.[1]

وتم التركيز على التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تبادل المعرفة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجموعات الصناعية، وعقد حلقات دراسية، وتوفير التدريب في عدة مجالات، مثل التعليم عن بعد، والتطبيب عن بعد، وأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتطوير برمجيات التعرف على التوقيع الرقمي، والمحتوى الرقمي، والحكومة الالكترونية، والاقتصاد الرقمي، والتجارة الالكترونية، وإدارة الطيف، وتقنيات الأقمار الصناعية، بالإضافة للتركيز على أمن المعلومات والأمن السبراني، وإجراء البحوث المشتركة والتنمية المتعلقة بالوسائط الرقمية التفاعلية.[2]

وترسيخا للعلاقات القوية التي تجمع بين الجانبين الروسي والإفريقي، ومن أجل دعم مسار التنمية في الدول الإفريقية، تم الاتفاق على نقل التكنولوجيا في الإدارة العامة والقطاع المصرفي إلى الدول الإفريقية.[3]

في مجال الصحة والتنمية كركيزة أساسية في تعميق العلاقات، طرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إطلاق مشروع مكافحة الأمراض المعدية حتى عام 2026 بتكلفة مليار و200 مليون روبل[4]. وتم الحث خلال القمة على زيادة تبادل المعلومات في مجال الصحة العامة، والاستجابة لأي مخاطر محتملة وتهديدات ناشئة، من خلال التأهب والاستجابة للأوبئة، والأمراض المعدية، التي يحتمل أن تتحول إلى جائحة، بالإضافة لتطوير التعاون في مجال تصنيع الأدوية والمنتجات الطبية.[5]

---

[1]- نفس المرجع.

[2] Second Russia-Africa Summit", Russia-Africa Forum Outcomes 2023-2026, Ibid.

[3]– نورهان أبو الفتوح، مرجع سابق.

[4]– نفس المرجع.

[5] Second Russia-Africa Summit",Russia-Africa Forum Outcomes 2023-2026, Ibid

كما منحت قضية الأمن الغذائي أهمية خاصة، باعتبارها القضية التي أثارت مخاوف عديد الدول منذ انسحاب روسيا من اتفاقية الحبوب، التي كانت إحدى أبرز القضايا المطروحة على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، وفي هذا الصدد، أكد بوتين أن روسيا ستزيد من إمدادات الحبوب، وذلك على أساس تجاري ومجاني، ما يعد إجراء شديد الأهمية في ظل ارتفاع أسعار الحبوب إلى مستويات غير مسبوقة بسبب الانسحاب الروسي من اتفاقية الحبوب، منوها بأنه في عام 2022، كان حجم التصدير للحبوب 11 مليون طن، فيما بلغ حجم الإمدادات في النصف الأول من عام 2023، 10 ملايين طن.[1]

وأضاف، بوتين خلال القمة، أن روسيا مستعدة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة تقديم من 25 إلى 50 ألف طن من الحبوب بالمجان، لكل من بوركينافاسو، وزيمبابوي، ومالي، والصومال، وافريقيا الوسطى، وأريتيريا، والنقل سيكون مجانا لكل تلك الشحنات.[2]

كما شملت أطر التعاون المنبثقة من القمة، مجال حماية البيئة ومسألة التلوث عبر الحدود، وتغير المناخ، والأمن المائي، من خلال تعزيز التعاون على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف. وشملت أيضا

تعزيز التعاون في مجال الرياضة، خاصة من خلال مبادرات بناء القدرات وتبادل معلمي التربية البدنية والرياضيين المحترفين، والعاملين في إدارة المنظمات الرياضية.[3]

المبحث الثالث: مآلات التعاون على ضوء القمة

وتتضمن الفرص وكذا التحديات المعيقة للتحرك الروسي في إفريقيا:

إن "المتابع والمدقق للتحرك الروسي نحو القارة الإفريقية، يجد أنه قائم على رؤية جديدة تمت صياغتها بعد دراسة تفصيلية لواقع التنافس والتواجد الدولي بالقارة الافريقية وتحدياته، خاصة نقاط الضعف والتحدي أمام تواجد القوى الغربية في القارة".[4] هذه الرؤية صاغها المسؤولين الروس خلال مداخلاتهم في القمة الروسية الافريقية، وتناولت العديد من النقاط الهامة، أبرزها التأكيد على الميراث التاريخي لروسيا، في دعم استقلال الدول الافريقية، وأنها لم تكن يوما ما دولة مستعمرة، إضافة لتغليب المصالح الاقتصادية والتجارية

[1] _ نورهان أبو الفتوح، مرجع سابق.

[2] - نفس المرجع.

[3] Second Russia-Africa Summit",Russia-Africa Forum Outcomes 2023-2026, Ibid

[4] - أحمد إمبابي، مرجع سابق.

في العلاقات والشراكة، وهو ما يعكس نأي الجانب الروسي بنفسه عن التدخل في الصراعات القائمة ببعض الدول في دعم استقلال الدول الافريقية. [1]

المطلب الأول: الفرص

توجد العديد من الفرص لتعزيز التعاون بين روسيا وإفريقيا ولعل أبرزها مايلي:

– أن المساعدات الروسية لا تنطوي على حزمة مشروطية سياسية، مثل دعاوي تعزيز النظم الديمقراطية وحالة حقوق الانسان، كما هو الحال في الشراكة مع الغرب، كما أن تعاطي الجانب الروسي مع العقوبات الغربية، سيؤدي إلى فتح أسواق جديدة بقارة إفريقيا، وهو ما يفرض على روسيا، فتح قنوات وخطوط تجارة مع مختلف أقاليم القارة الإفريقية.[2]

–في ختام قمة سان بطرسبورغ، وقعت روسيا مذكرات تفاهم مع المنطقة الاقتصادية لوسط إفريقيا، ومنطقة "النيباد" التابعة للاتحاد الإفريقي، وهو ما يعكس الانفتاح التجاري الروسي على مختلف معدلات التبادل التجاري الروسي، تتركز في منطقتي شمالي وجنوب إفريقيا، وإعلان الجانب الروسي تقديم الدعم للدول الإفريقية، لتفعيل منطقة التجارة الحرة يمكن أن يعزز من مستوى التبادل التجاري.[3]

–الرهان الإفريقي على الجانب الروسي، في مواجهة أزمة نقص الحبوب والغذاء، بتقديم تسهيلات للدول الأقل نموا، وهو ما تعهد به الرئيس الروسي في ختام القمة الثانية، بتقديم الحبوب مجانا لدول من إفريقيا لتلبية احتياجاتها من الغذاء، وهي فرصة لتوسيع قاعدة التعاون في مجالات أخرى.[4]

–تنويع قنوات تواصل الجانب الروسي مع إفريقيا، فبالإضافة إلى الجانب العسكري والاقتصادي، تعهدت موسكو بتعزيز التواجد الإنساني والثقافي، من خلال دعم الأنظمة الصحية الإفريقية، وزيادة عدد الدارسين الأفارقة في الجامعات الروسية، وفتح فروع للجامعات الروسية في إفريقيا، ومراكز لوكالات أنباء روسية في عدد من دول القارة، ودعم حركة السياحة الروسية، بما يضمن توسيع تواجد القوى الناعمة الروسية.[5]

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- أحمد إمبابي، مرجع سابق.

[4]- - نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع.

- تعتبر إفريقيا سوقا ضخما للمواد الخام، ويعد ذلك من الأمور ذات الأهمية الخاصة لتقييم دور إفريقيا في النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين هي المواد الخام (المعدنية بشكل رئيسي)، والموارد البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك موضوع مشترك في الدراسات المخصصة للقضايا
- الإفريقية، وهو التنبؤ بأن إفريقيا في القرن الحادي والعشرين، ستكون المنطقة الأكثر ديناميكية في النمو، مما يؤثر بشكل متزايد على طبيعة ومعدل النمو في البلدان المتقدمة.[1]
- توفر إفريقيا فرصا استثمارية كبرى، بالنسبة للمستثمرين الأجانب، لأسباب تتعلق بالربحية العالية للاستثمارات، وفيما يتعلق بسياسات الدول الإفريقية نفسها، التي تسعى إلى جذبٍ رأس المال بنشاط، وقد ازدادت أهمية إفريقيا لروسيا، بعدما تراجع مسار العلاقات مع الغرب، منذ الحرب في أوكرانيا.[2]
- كما تعتبر إفريقيا سوقا واعدة للشركات العسكرية الخاص وتصدير الأسلحة، فضلا عن نمو شراء الأسلحة الأجنبية، وأصبحت إفريقيا ككل مشاركا بارزا في عمليات السوق العالمية للمعدات العسكرية والأسلحة الصغيرة، ويتم إرسال ما يصل إلى15% من صادرات الأسلحة العالمية إلى دول القارة. [3]

المطلب الثاني: التحديات

ركزت القمة على التعاون الروسي الافريقي في المجال الإنساني، في ظل ما تعانيه غالبية دول القارة من الفقر، وضعف قدراتها في تلبية احتياجات مواطنيها الأساسية، إلى جانب رفض الدعوة الغربية لانتشار "المثلية"، وهي قضية تتعارض مع التقاليد والأعراف الإفريقية. ورغم ذلك لا يمكن النظر إلى مستوى الشراكة الروسية الإفريقية الحالية، باعتبارها فرصة للانفتاح الروسي الشامل في الساحة الإفريقية، وإنما هناك تحديات أمام هذا التحرك يقتضي وضعها في الحسبان، عند الحديث

---

[1]- أحمد دهشان، "النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجية والأدوات"، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، (2024)، تاريخ الاطلاع: (24 ماي 2024)، الساعة: 17:10، عبر الرابط: www.dimentioncenter.net

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

عن خطة العمل الروسية الإفريقية حتى 2026، والتي تحدث عنها الرئيس الروسي في ختام قمة "سان بطرسبورغ".[1]

كما أنه إلى جانب ما تمثله خطة العمل الروسية الإفريقية حتى 2026 من فرص، فهناك مجموعة من التحديات يجب وضعها في الحسبان والتي من شأنها الوقوف دون بلوغ مستوى التطلعات المتوقعة لكلا الطرفين، ومن بينها:

- ضعف التبادل التجاري الروسي وقدراته، نظرا لأن هناك دولا لديها قدرات تنافسية عالية في الشراكة التجارية مع إفريقيا، وعلى رأسها الصين التي تعد الشريك التجاري الأول مع إفريقيا بنحو 200 مليار دولار، وكذا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بينما نجد أن معدلات التبادل مع روسيا تصل لنحو 18 مليار دولار، وهو ما يفرض تحديات أمام حركة التجارة الروسية، في ظل التنافس الكبير من الدول الكبرى الأخرى.[2]
- ازدواجية المواقف الروسية تجاه عدد من القضايا الخلافية في إفريقيا، خاصة أنها تنتهج سياسة براغماتية، وعلى قدر من المرونة، فروسيا تقدم مصالحها بشكل أساسي، وهو ما يظهر تباين مواقفها في بعض الأحيان، مثل موقفها في قضية سد النهضة في الوقت الذي تبرم فيه اتفاق شراكة استراتيجية مع مصر. [3]
- ضعف التمثيل الدبلوماسي الروسي في القارة الإفريقية، بالمقارنة بفاعلين دوليين آخرين، حيث أغلقت روسيا 12 سفارة لها في إفريقيا بعد الحرب الباردة ونحو 13 مركز ثقافي، وإن كانت أعادت فتح بعض السفارات، إلا أنها لازالت تحتاج للتوسع في التمثيل الدبلوماسي بمختلف مناطق القارة.[4]
- تحدي البعد الجغرافي وهو أمر أشارت إليه المتحدثة باسم الخارجية الروسية زخروفا، حينما أشارت إلى أن العامل الجغرافي، من التحديات التي تعوق الشراكة الروسية –الافريقية، على

[1]- أحمد إمبابي، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

عكس قرب العامل الجغرافي بين إفريقيا وغالبية الدول الأوروبية، وربما يفسر هذا حالة البطء التي تنتاب المشروعات الروسية المتفق عليها مع بعض الدول الإفريقية.[1]

- وعلى الرغم من التوسع في العلاقات الاقتصادية، تظل روسيا "لاعبا ثانويا" بالمقارنة مع الصين والهند وألمانيا والولايات المتحدة. ونظرا لصغر حجم الاقتصاد الروسي وضعفه، فمن غير المتوقع أن يتغير هذا الوضع بشكل جذري في المستقبل القريب. وعلى نحو مماثل، فإن مساعدات التنمية التي تقدمها موسكو، على الرغم من توسعها في السنوات الأخيرة، تتخلف عن مساعدات الجهات المانحة العالمية الكبرى الأخرى، على غرار الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحتى تركيا[2].
- عدم وجود الاستقرار السياسي والعسكري في معظم دول إفريقيا، فروسيا لا تملك خططا لتحقيق الاستقرار السياسي والتكامل في القارة.[3]
- الاختلاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إفريقيا قد تسبب عدم توازن السياسة التي تتبعها روسيا مع هذه الدول. كما أن اختلاف الثقافة بين الأفارقة ورجال الأعمال الروس، يسبب مشكلات كبيرة في إطار العلاقات بين الطرفين.[4]
- الوجود الكبير للقوى الكبرى في إفريقيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والدول الغربية، مما يفسر تغيير روسيا لسياستها من المواجهة إلى المنافسة وتبادل المصالح.[5]

---

[1]- نفس المرجع.

[2] Amira Goumidi, Ibid.

[3]- حسني عماد حسني العوضي، مرجع سابق.

[4]- نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع.

الخاتمة

الخاتمة:

يحظى التعاون الدولي بأهمية كبرى في مجال العلاقات الدولية، نظرا لما يحققه من مزايا وما يوفره من فرص. كما أنه يساعد على مواجهة التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية التي يطرحها الواقع الدولي. وقد ساعدت هذه الأسباب في بلورة أطر التعاون بين روسيا وإفريقيا منذ خمسينات القرن الماضي، ورغم الانقطاع بعد الحرب الباردة بسبب تفكك الاتحاد السوفياتي وانشغال روسيا بإعادة ترتيب البيت من الداخل بسبب المشاكل الداخلية والخارجية التي تتخبط بها بصفتها الوريث الفعلي للاتحاد السوفياتي، إلا أنها عادت وبقوة للتعاون مع جانب الدول الافريقية لكن هذه المرة في إطار خاص.

إن التوجه الروسي لإفريقيا تدفعه حسابات براغماتية بحتة. فمن ناحية فإفريقيا تزخر بالعديد من الثروات والأراضي الخصبة، كما تعتبر سوقا واعدة وبديلا جيدا لتصريف المنتجات والاستثمارات الروسية، وتمثل كتلة تصويتية هامة في المنظمات الدولية. ومن ناحية أخرى، فنجد أن روسيا تسعى لمنافسة القوى الدولية الأخرى في القارة وتحقيق أكبر قدر من الامتيازات، من خلال تعزيز مصالحها العسكرية والاقتصادية.

تطمح روسيا لتغيير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، وترتكز في ذلك أساسا على تعزيز نفوذها في القارة الإفريقية، نظرا للعقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب حربها على أوكرانيا، والحصار الاقتصادي الذي فرضه التحالف الغربي عليها، فروسيا تريد أن تجد لها موطئ قدم في إفريقيا من خلال محاولة توسيع نشاطها في القارة معتمدة في المقام الأول على نشاطها في مجال تصدير الأسلحة لدول القارة، وتجد في ذلك سبيلا جيدا خاصة أن صفقات الأسلحة التي تقوم بها لا تتطلب شروطا، ولا تعديلات بشأن حقوق الإنسان عكس الموردين الأخرين.

ومن الناحية النظرية للدراسة، فإن ظاهرة التعاون الدولي بين روسيا وإفريقيا لا يمكن تفسيرها إلا من خلال ترابط وتكامل النظرية الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والنظرية البنائية. حيث أن لكل نظرية جانب من التفسير للظاهرة تكمله النظريتين الأخرتين. فبينما تفسر الواقعية الجديدة فكرة تعظيم القوة من خلال سعي روسيا لاستعادة مجدها القديم ومكانتها الدولية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، فالليبرالية الجديدة تفسر ظاهرة الاعتماد المتبادل بين روسيا وإفريقيا، والانفتاح على الأسواق وتشجيع الاستثمار. بينما تفسر النظرية البنائية منهج بوتين البراغماتي الذي يرتكز على القوة الناعمة عبر الخطابات والشعارات، من خلال بناء علاقاته مع إفريقيا على الإرث السوفياتي في دعم استقلال الدول الإفريقية، إلى جانب التذكير بدور روسيا كقوة غير استعمارية في التقارير الإعلامية وفي الخطب الروسية الرسمية.

إن التوجه الروسي لإفريقيا تدفعه حسابات براغماتية بحتة. فمن ناحية فإفريقيا تزخر بالعديد من الثروات والأراضي الخصبة، كما تعتبر سوقا واعدة وبديلا جيدا لتصريف المنتجات والاستثمارات الروسية، وتمثل كتلة تصويتية هامة في المنظمات الدولية. ومن ناحية أخرى، فنجد أن روسيا تسعى لمنافسة القوى الدولية الأخرى في القارة وتحقيق أكبر قدر من الامتيازات، من خلال تعزيز مصالحها العسكرية والاقتصادية.

إن تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية لا تقتصر على الجانب الروسي والأوكراني فقط، بل لها آثار وانعكاسات حتى على إفريقيا، نظرا لأن معظم الدول الإفريقية تعتمد في وارداتها من القمح والأسمدة على صادرات روسيا وأوكرانيا، مما يهدد الأمن الغذائي في القارة. أما بالنسبة لروسيا، فالعقوبات الاقتصادية بسبب الحرب، أدت لتقيد تجارتها مع الغرب، وبالتالي أصبحت ترى في إفريقيا فرصة جيدة للاستثمار، وهو ما يفسر التقارب الروسي–الإفريقي.

وقد توجت هذه الرؤية بانطلاق قمة روسية–إفريقية "قمة سان بطرسبورغ" لتلقي الضوء على أهمية التعاون بين الطرفين، وجرى من خلالها الاتفاق على عقد القمة بشكل دوري كل ثلاث سنوات. اتفق من خلالها الطرفان على تعزيز الشراكة والتعاون في عدة مجالات، سياسية، أمنية، اقتصادية، إنسانية.

لكن رغم وجود العديد من الفرص لتعزيز التعاون بين روسيا وإفريقيا، سواء من الجانب الافريقي باعتباره سوقا ضخما للمواد الخام وموقعها الاستراتيجي، أو من الجانب الروسي الذي يقدم الدعم ومساعدات لا تنطوي على المشروطية السياسية، إلا أن هناك تحديات تحول دون بلوغ التعاون الروسي–الإفريقي مستوى التطلعات المتوقعة لكلا الطرفين على غرار البعد الجغرافي بين روسيا وإفريقيا، وحتى المنافسة الغربية في القارة.

وفي الختام، يمكن القول إن انعقاد القمة في ظل تلك الظروف الدولية المتغيرة، يعكس مدى اهتمام كل من روسيا وإفريقيا بتعزيز أطر التعاون بين الطرفين، ويؤكد ذلك حجم المشاركة الفعالة من الجانب الإفريقي رغم الضغوطات الغربية. وعليه فإن أفاق التعاون الروسي الإفريقي ستظهر من خلال اتخاذ المزيد من الخطوات الجادة لتعزيز أطر التعاون، وهو ما ستشهده الأيام المقبلة خاصة في ظل اعتماد خطة عمل مشتركة خلال قمة سان بطرسبورغ حتى عام 2026.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).

2- السامرائي، محمود سالم، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، الطبعة الأولى، (عمان-الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)

3- فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الافريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، (العراق: دار صفاء للطباعة والنشر، 2012).

4- فرج، أنور محمد، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، الطبعة الأولى، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007).

5- مدوخ، نجاة محمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018).

6- مصباح، عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (بن عكنون -الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

المذكرات:

1-عبابسة سعيدة، "الاستراتيجية الروسية في افريقيا"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2021-2022).

مقالات المجلات والدوريات:

1-برد، رتيبة،" الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد (01)، المجلد (06)، (2022).

2-بلخير، آسيا، "الأمن الصحي العالمي: متطلبات الترشيد وضرورات الاستدامة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية ولاقتصادية، المجلد(2)، العدد(6)، (2018).

3–عبد الأمير الأنباري، أحمد، "تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية في النظام الدولي: التدافعات المكانية والإزاحات الجغرافية"، مجلة دراسات دولية، العدد(96/95)، (2024).

4–فتحي موسى محمد، السيد، 'إدارة التعاون الثقافي والتعليمي كمدخل لتطوير الشراكة الاستراتيجية المصرية الافريقية ومواجهة التحديات السياسية الراهنة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ملحق العدد(01)، (2019).

5–لكوشة، عاشور، "التنافس الدولي في إفريقيا وانعكاسه على مسار بناء الدولة"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، العدد 07، (2021).

6–محمود، محمد كامل محمد وآخرون "السياسات الامريكية والصينية تجاه إفريقيا في ظل التغيرات الدولية الراهنة: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية–كلية السياسة والاقتصاد–جامعة السويس، العدد (2)، (2023).

7–مراد الشربيني، مراد، " التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ شرق افريقيا في الفترة من 2012 حتى 2023"، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد (46)، العدد (01)، ج01، (2024).

8–المعايطة، وعد، "تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على القارة الإفريقية"، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار (5)، العدد (46)، (2022).

9–مفتاح، عبد الجليل، "التعاون الدولي في مجال حماية البيئة"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد(12)، (2016).

مقالات في الدوريات الالكترونية:

1–أبو الفتوح، نورهان، "القمة الروسية–الإفريقية الثانية.. دلالات متعددة وآفاق واعدة"، في مجلة السياسة الدولية، (2023)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/19، عبر الرابط:
https://siassa.org.eg/News/19643.aspw

2-" أسواق آسيا تستوعب ابتعاد الصادرات الروسية عن أوروبا"، صحيفة العرب، العدد(13040)، (2024)، تاريخ الاطلاع: 2024/06/07، عبر الرابط: . https://In.ampproject.org

3-إمبابي، أحمد، "روسيا وافريقيا.. الرهان المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، (2023)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/16، عبر الرابط:
https://www.siyassa.org.eg/News/19639.aspx

4-جسام راضي، سمير، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد(45)، (2012)، بدون صفحة، تاريخ النشر: 28فيفري 2019. عبر الرابط:
https://jcpolicy.oobaghdad.edu.iq

5-دهشان، أحمد، "النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجية والأدوات"، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، (2024)، تاريخ الاطلاع: (24 ماي 2024)، عبر الرابط:
www.dimentioncenter.net

6-دياب، أحمد، "أولويات متباينة: تحديات تطوير علاقات روسيا وإفريقيا بعد قمة سان بطرسبورغ"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2023). تاريخ الاطلاع: (2024/05/14)، عبر الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8461

7-الطويل، نهى، "يوم افريقيا .. ذهب ومعادن وثروات أخرى تكشف الحجم الحقيقي لكنوز القارة السمراء"، اليوم السابع، (2022)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/10 عبر الرابط:
https://www.youm7.com/5775261

8-عبد الحميد، عمرو، مؤتمر سانت بطرسبورغ... عالم بوتين: روسيا ضد الغرب ومع البقية، مركز الدراسات العربية الاوراسية، (2023)، تاريخ الاطلاع:2024/05/25،
عبر الرابط: https://eurasiaar.org>putins-world

9-عبد الشافي، عصام، "الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، (03 ماي 2022)، تاريخ الاطلاع: 2024/03/25 الساعة: 22:10، عبر الرابط:https://studies.aljazeera.net>article

10-عبد الله محمد عمر، تاج السر، "التنافس الدولي في إفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي"، مركز الجزيرة للدراسات، (09نوفمبر 2021)، تاريخ الاطلاع: 2024/05/02، عبر الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5186

المراجع باللغة الأجنبية:

1. "Second Russia-Africa Summit",Russia-Africa Forum Outcomes 2023-2026: Action Plan (29/07/2023) ,In: https://en.sputniknews.africa/20230729/russiaafrica-forum-outcomes-action-plan-20232026-1060896627.html

2. Goumidi, Amira, ‘’Russian Foreign Policy Towards Africa: Historical Background And Futur Prospects’’, **Foreign Trade Journal, Istanbul Commercial university**,2023
3. Kumari, Kamala,’’ Russia’s Re-Engagements in Africa’’;Manohar Parrikar Institute For Deference Stadies And Analyses,(January-june 2020),IN: WWW.IDSA.IN
4. Giles , Keir,” Russian Interests In SUB-SAHARAN AFRICA”, the Letort Papers, Strategic Studies Institute U.S. Army War College, Carlisle, PA.IN: **https://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/**
5. Singh , Priyal, Russia-Africa relation in an age of renewed great power competition, institute for security studies, (Africa report 42, November 2022).
6. Russia in Africa : Is Great Power Competition Returning to the Continent?, German Development Institute d.i.e. Bp_15.2020.
7. RUSSIA-AFRICA Summit To Take Place IN St Petersburg From 27-28 July. AFrican Business. In: **https://african.business/**

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات:

	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: ماهية التعاون الدولي والخلفية التاريخية للدراسة	09
المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي ومجالاته	09
المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي	09
المطلب الثاني: نشأة وتطور الظاهرة التعاونية	11
المطلب الثالث: مجالات التعاون الدولي ومستوياته	12
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتعاون الدولي	14
المطلب الأول: التعاون عند الواقعيين الجدد	14
المطلب الثاني: التعاون عند الليبراليين الجدد	16
المطلب الثالث: التعاون عند البنائيين	18
المبحث الثالث: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية-الإفريقية	20
المطلب الأول: صراع القطبية والدعم السوفياتي لإفريقيا	21
المطلب الثاني: تراجع الدور الروسي في إفريقيا	22
المطلب الثالث: إعادة التموقع الروسي في إفريقيا	24
الفصل الثاني: خلفيات ودوافع التوجه الروسي لإفريقيا	32
المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية	33
المطلب الأول: الأهمية الحضارية لقارة إفريقيا	33
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لقارة إفريقيا	33
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لقارة إفريقيا	41
المبحث الثاني: التنافس الدولي على القارة الإفريقية	44
المطلب الأول: النفوذ الأمريكي الغربي في إفريقيا	44
المطلب الثاني: النفوذ الصيني في إفريقيا	47
المطلب الثالث: التواجد الروسي في إفريقيا	50
المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية: الخلفيات والأبعاد	53
المطلب الأول: خلفيات وأسباب الحرب الروسية-الأوكرانية	53
المطلب الثاني: العقوبات الغربية ضد روسيا	57
المطلب الثالث: تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على إفريقيا	59
الفصل الثالث: التعاون الروسي الإفريقي على ضوء قمة سان بطرسبورغ	63
المبحث الأول: حيثيات انعقاد القمة ودوافعها	64
المطلب الأول: خلفيات انعقاد القمة	64
المطلب الثاني: ظروف انعقادها	69
المطلب الثالث: الدوافع المتبادلة لعقد القمة	72
المبحث الثاني: مخرجات القمة	77
المطلب الأول: التعاون في المجال الاقتصادي	77

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي والأمني	80
المطلب الثالث: التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي	81
المبحث الثالث: مآلات التعاون على ضوء القمة	83
المطلب الأول: الفرص	84
المطلب الثاني: التحديات	85
الخاتمة	89
قائمة المصادر والمراجع	92
فهرس المحتويات	97
فهرس الجداول والأشكال والخرائط	100

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: مساحة وعدد سكان الدول الإفريقية	36

فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم01: صادرات الأسلحة من روسيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والصين إلى إفريقيا.	51

فهرس الخرائط:

الخرائط	الصفحة
خريطة رقم01: القارة الإفريقية مع أهم الممرات البحرية	35
خريطة رقم02: توزيع الثروات الطبيعية في إفريقيا	40
خريطة رقم03: انتشار القوات والقواعد الأجنبية في القارة الإفريقية	49
خريطة رقم04: موقع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بالنسبة لروسيا	55